

كتاب
التعاون

صحافة الثورة

وقضية الديمقراطية في مصر



عقود
عذوب

أهم الوسائل الممكنة
التي تؤدي إلى إنشاء
الديمقراطية في مصر
والتي تهدف إلى
النظام، أو تعطى برنامج
السياسة المتعددة لا تعهد
المصلحة العامة، لكن المعارضة داخل
الحزب الوطني لا يجب أن تكون
على أساس شكل تقليدي بحيث
تفري من يمارض من أجل المعارضة ..
النهاية أقول ان المعارضة
اطار الحزب الوطني ما هو
الطبيعية من اضافة

Bibliotheca Alexandrina
0133974

ديمقة

د. كرم شلبي

كتاب
التعاون

صحافة الثورة
وقضية الديمقراطية في مصر

د . كرم شلبي



مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

كتاب التعاون



رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير العام

ممدوح رضا



التحرير والإدارة - ٦ ش عبد القادر حمزة - جاردن ميشي
المطابع - طريق المعادى الزراعى - دار السمكلام

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حريصة منذ البداية على أن تكون لها وسائل الاعلام الخاصة بها ، فالى جانب جهاز الشئون العامة للقوات المسلحة الذى آل اليها طبيعيا باعتبار انها حركة عسكرية قام بها الجيش أساسا . كان الاستيلاء على محطة الاذاعة الحكومية منذ الساعات الاولى لقيام الثورة ، وخصصت لها ضابطا مسئولا من أعضاء مجلس القيادة هو صلاح سالم ، كما خصصت لجهاز الشئون العامة للقوات المسلحة عددا من الضباط الاحرار والموثوق بهم من الذين تربطهم علاقة بالعمل الصحفى والفنى . وعن هذه الادارة بالذات صدرت مجلة « التحرير » أول مجلة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بعد أقل من شهرين فقط من قيام الثورة . وكذلك عتبت قيادة الثورة فى ذلك الوقت بانشاء وزارة متخصصة للاعلام ، أطلقت عليها اسم « وزارة الارشاد القومى » ، واختارت لها احد السياسيين القدامى وزيرا ، هو فتحى رضوان الذى كان سجيننا وتم الافراج عنه فور قيام الثورة .

واذا كان ذلك كافيا لاثبات مدى اهتمام قيادة الثورة بالاعلام واحساسها بضرورة أن تكون لها وسائل الاعلام الخاصة بها لتحمل فكرها وآراءها وقراراتها الى الشعب ، ففي ذلك أيضا ما يفسر حرص الثورة على اصدار صحف خاصة بها لتكون لسان حالها وصوتها الرسمى ، وساعد على ذلك بل وحثمه عامل هام آخر ، هو الوضع الذى كانت عليه الصحافة المصرية عند قيام الثورة . فهذه الصحف لم تكن صحفا حكومية بحيث يمكن الاستيلاء عليها وتوجيهها ، بل كانت مملوكة لاصحابها ، وبعضهم من غير المصريين « مثل

« اولاد جبرائيل تقلا » فى الاهرام ، و « اولاد زيدان » فى دار الهلال .

اما من حيث اتجاهاتها السياسية ، فقد كان بعضها يسير عن راي بعض الاحزاب الليبرالية القائمة والفوى السياسية المصرية الاخرى ، ولبعض اذخر انزم نوعا من التمسك والتحفظ تجاه الثورة .

ومن ثم احست قيادة الثورة بملى حاجتها لان تكون لها صحفها ، وعلى الامص بعد ان اتخذت عدة قرارات هامة على المستويين الاجتماعى واسياسى ، كان من ابررها تانسون الاصمخ الزراعى ، والدعوة الى تظهير وتنظيم الاحزاب السياسية ، وانفاء دستور ١٩٢٣ ، وكلها من القرارات التى ادت الى صدام مباشر بين قيادة الثورة والفوى السياسية المصرية جميعها بلا استثناء .

فى ذلك الوقت لم يكن للثورة غير مجلة واحدة كانت تصدر نصف شهرية فى ذلك الحين هى « مجلة التحرير » التى صدرت بمبادرات فردية وشخصية من بعض ضباط ادارة التثون العامة للقوات المسلحة وعلى ذلك اصبح من الضرورى ان تكون للثورة صحيفتها اليومية ، فصدرت « جريدة « الجمهورية » فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ثم تبع ذلك صدور عدة صحف ومجلات اخرى فى اوقات مختلفة ، فصدرت مجلة « الثورة » الاسبوعية عام ١٩٥٤ ، ثم جريدتنا « الشعب » و « النساء » عام ١٩٥٦ ، ثم مجلة « بناء الوطن » عام ١٩٥٨ وهكذا كان لثورة يوليو فى وقت من الاوقات جريدتان يوميتان صباحيتان ، واخرى مسائية ، ومجلتان اسبوعيتان ومجلة شهرية .

هذه الصحف والمجلات لا بد وان تكون لها مواقفها ازاء

القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - غير أن اهم هذه القضايا في رايينا هي قضية الديمقراطية ، التي رفعتها ثورة يوليو شعارا منذ قيامها وجعلتها هدفا من اهدافها الستة التي قامت لتحقيقها ، وظل هذا المبدأ مرفوعا وهذا الشعار مطروحا حتى اليوم ، بعد ان تعددت حوله الآراء والمذاهب والاتجاهات والتجارب .

واجهت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاحزاب والقوى السياسية المصرية وكان لها مواقفها منها . وواجهت الثورة الدستور المصري الذي كان قائما قبل قيام الثورة وهو دستور ١٩٢٣ وكان لها موقفها منه . واصدرت الثورة اول دستور دائم عام ١٩٥٦ بينما اصدرت قبل وبعد ذلك عددا من الدساتير المؤقتة . وتم انتخاب مجلس الامة عام ١٩٥٧ وكان اول مجلس نيابي في مصر بعد قيام الثورة لكنه لم يستمر طويلا . ففي عام ١٩٥٨ تم اختيار نصف أعضاء هذا المجلس ليشكلوا مع نصف أعضاء مجلس النواب السوري ، اول مجلس امة لدولة الوحدة . وكذلك فقد استحدثت الثورة عددا من التنظيمات السياسية التي لم تكن معروفة في مصر من قبل ، بداية من هيئة التحرير عام ١٩٥٤ ، الى الاتحاد القومي عام ١٩٥٧ ، الى الاتحاد الاشتراكي بعد ذلك ، وكان كل منها بمثابة حزب للثورة وللشعب جميعه في نفس الوقت ، كما لم يكن مسموحا بهزولة أى نشاط سياسي خارجه . ثم استحدثت بعد ذلك فكرة « المنابر السياسية » التي ما لبثت أن تحولت الى ثلاثة أحزاب ، ثم تقرر اطلاق حرية تكوين الاحزاب عموما مع اخضاعها لشروط ووقاعد معينة .

هذه هي الموضوعات والاحداث التي شملتها قضية

الديمقراطية في مصر ، منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن . فكيف كان موقف صحافة الثورة من هذه القضية ؟؟

هل اتسق الموقف كلية بين القيادة وهذه الصحافة واتحدت وجهات النظر في كل شيء ازاء الموضوعات والاحداث التي واجهتها الثورة في هذا الاطار ؟؟

هل كان موقف طه حسين ومحمد مندور وخالد محمد خالد ولويس عوض وغيرهم من كبار المفكرين والكتاب الذين عملوا في صحف الثورة ، هو نفس موقف جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس القيادة من قضية الديمقراطية ؟؟

هل اختلف موقف هذه الصحف عن موقف الصحف المصرية الاخرى في مواجهة هذه القضية ؟؟

ثم ٠٠٠ كيف واجهت صحافة الثورة هذه الموضوعات وكيف عاجلتها . وما هو موقفها من الأحزاب وما هو موقفها من الشيوعيين والايخوان المسلمين ؟؟ وكيف كان وضعها خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ؟؟ كيف تعرضت لقضية الدستور والمجالس النيابية والتنظيمات التي استحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ؟؟

واخيرا . . ما هو مفهوم الديمقراطية كما حددته هذه الصحف ؟؟

هذه التساؤلات كلها لم يسبق لاحد أن تصدى للبحث عن اجابات لها . وهذه التساؤلات هي التي تشكل أصلا موضوعا كاملا متكاملا هو موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية « وهو الموضوع الذي اخترناه لهذه الدراسة .

وما دام البحث في هذا الموضوع يقتصر على دراسة موقف « صحافة الثورة » وحدها ، فإن الفترة الزمنية التي

يتناولها هي الفترة من يوليو ١٩٥٢ الى أبريل ١٩٦٠ لأنه في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٠ صدر قانون تنظيم الصحافة وبموجبه آلت ملكية الصحف المصرية كلها الى الاتحاد القومي التنظيم السياسي الرسمي للدولة والذي تولى توجيه هذه الصحف والاشراف عليها سياسيا واداريا ، كما تولى رئيسه تعيين وفصل رؤساء تحرير هذه الصحف ، ومن ثم أصبحت الصحافة المصرية جميعها شيئا واحدا وأصبحت مملوكة « للشعب » ممثلا في الاتحاد الاشتراكي ، ولم يعد الفصل ممكنا بين ما كان يسمى بصحف الثورة وغيرها من الصحف ، بل أصبحت الصحف جميعها للثورة التي أصدرت جميع قراراتها باسم الشعب واعتبرت نفسها مفوضة للحديث واصدار كل القرارات باسمه .

وقد اقتضت خطة البحث لهذه الدراسة ، تقسيم موضوعها الى عدة اجزاء او اقسام « فصول » يتناول كل منها جانبا من الجوانب .

الفصل الأول : ويبحث في موقف صحافة الثورة من الاحزاب الليبرالية المصرية في اطار الظروف التي احاطت بموقف قيادة الثورة من هذه الاحزاب ، وموقف هذه الاحزاب من الثورة ، وهو الموقف الذي مر في عدة اطوار بداية من التأييد الى التحفظ الى الخلاف الى الرفض . . الى أن انتهى اخيرا الى الصلح .

وعلى ذات النسق يجرى البحث من خلال الفصلين الثاني والثالث ، بالنسبة لبقية القوى السياسية المصرية (غير الاحزاب الليبرالية) والتي تمثلت في الاخوان المسلمين والشيوعيين . . فتناول الفصل الخامس البحث في موقف صحافة الثورة من الاخوان المسلمين ويتناول الفصل السادس البحث في موقف هذه الصحف من الشيوعيين .

أما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة موقف هذه

الصحافة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وهي الفترة التي شهدت فيها الصحافة المصرية جميعها حوارا وجدلا ونقاشا واسبعا حول قضية الديمقراطية على وجه التحديد . فتسندت الكتابات وتنوعت ، بداية من مظالم الجيش بالعودة الى تكتاته والمطالبة باعادة الاحزاب ، الى المطالبة باشاء احزاب جديدة . بينما ارتفعت اصوات اخرى تطالب بان يشكل مجلس الثورة حزبا يخوض به معركة الانتخابات للبرلمان . حتى انتهى الامر اخيرا الى اصدار قرار بالغاء انشاء الاحزاب واستمرار الثورة واعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ يناير ١٩٥٦ .

ويبحث الفصل الخامس في موقف صحافة الثورة من قضية « الدستور » فيعرض موقف هذه الصحف من دستور ١٩٢٣ ، ثم من دستور ١٩٥٦ ثم الدساتير المؤقتة التي جاءت قبل وبعد هذا التاريخ . بينما يبحث الفصل السادس في الموقف من المجالس النيابية خاصة وان « البرلمان » الواسى كان معطلا عند قيام الثورة ، وارتفعت بعض الاصوات تطالب باعادته ودعوته لتابعاد فورا ، بينما طالب الآخرون بعدم دستوريه ذلك الاجراء . وظلت مصر بدون برلمان حتى جرت انتخابات اول مجلس نيابى عام ١٩٥٧ .

اما الفصلان السابع والثامن ، فيبحث أولهما في الموقف من المنظمات السياسييه اتي استحدثتها الثورة ، وهي « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومى » ، ومدى مواءمة ذلك مع قضية الديمقراطية أو اختلافه معها . ثم يعرض الفصل الثامن لكل المفاهيم التي تعرضت لمعنى « الديمقراطية » على النحو الذى جاء فى صحافة الثورة .

وقد تطلب البحث وفق هذه الخطة ، ضرورة استخدام عدة مناهج من بينها « المنهج التاريخى » ، والذى حتم

استخدامه ضرورة التعرض لاحداث ووقائع بعينها وسردها دون محاولة لتفصيلها على ظروف البحث ، بل الاقتصار على تحليلها والاستشهاد بها ، لكن الصعوبة التي واجهتني عند استخدام هذا المنهج هي ان كثيرا من الوثائق والاحداث التي جرت (فترة البحث) لم توضع بعد لدراسات تحليلية متأنية ، بل غلب عليها طابع السرد المبسر ، وكذلك فان جانبا كبيرا من الوثائق الهامة الخاصة بثورة يوليو لم ينشر بعد ، خاصة وان اللجنة المشكلة لهذا الغرض (كتابه تاريخ الثورة) لم تنته من عملها بعد ولم تنشر شيئا من عملها حتى الآن .

وكذلك اقتضت الضرورة استخدام المنهج المقارن ، لتبين أوجه الاتفاق والخلاف حول كثير من الموضوعات التي تناولتها صحافة الثورة وتناولتها الصحف الاخرى أيضا . كما استخدمت المنهج الوصفي التحليل بشكل اساسي ، حيث اخضعت له كافة المقالات والكتابات الصحفية بلا استثناء .

ومع ان البحث قد انصب أساسا على الصحف التي اصدرتها الثورة ، الا ان الرجوع الى بقية الصحف المصرية الاخرى كان ضرورة أساسية لا يمكن اغفالها ، ومن ثم كانت جميع الصحف المصرية التي صدرت خلال فترة البحث مرجعا رئيسيا من مراجع هذه الدراسة ، الى جانب الكتابات السياسية المختلفة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الأول

موقف صحافة الثورة

من الاحزاب الليبرالية

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان هناك عدد من الاحزاب الليبرالية يمارس نشاطه على ساحة العمل السياسى فى مصر . وهذه الاحزاب هى « الوفد - الاحرار الدستوريون - الهيئة السمعية - الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى » (١) .

كانت البادرة الاولى التى ظهرت من هذه الاحزاب تجسء الثورة ، أن عددا من زعمائها سارعوا باعلان ولائهم والاعراب عن تأييدهم لها ، فتوجه كل من « أحمد لطفى السيد و ابراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات وأحمد خشبة وطه السباعى وأحمد عبد الغفار ورشوان محفوظ و ابراهيم دسوقى اباطة وأحمد علوية ومحمود محمد محمود وعبد السلام الشاذلى وفكرى مكرم عبيد لمقابلة « القائد العام » يوم ٢٦ يوليو ليصبروا له عن تمنياتهم للثورة

(١) هذه الاحزاب جميعها كانت تؤمن بالحرية الفردية وبالانظام البرلمانى وبالطريق الراسمالى كمنظومة للحكم السياسى والاقتصادى . وهذا هو مفهوم الليبرالية التى هى فى الاصل اصطلاح سياسى واقتصادى برز فى اوروبا فى القرن السابع عشر حيث اقترن بالثورة الصناعية وظهور الطبقة الوسطى - انظر : Lewis (B.) : The middle East and the West, New York, 1964, P.P. 139, 140.

وعلى الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢) - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٧ - ص ١٥٨ .

وتوجه مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى اليوم التالى الى مبنى القيادة لنفس الغرض ، وعبر النحاس عن تأييده للنورة بقوله لثلاثاء العام : « رأيت على أثر وصولى الى أرض الوطن أن أول واجب على أن ازور محرر الوطن وأن ارى من انقذ شرف الوطن » (١) ، كما توجه لنفس الغرض كل من عبد الرحمن الراقعى وفكرى اباطلة عن الحزب الوطنى (٢) ، رغم ان هذه الاحزاب بصفة عامة لا تميل الى هذا النوع من التغييرات الجذرية التى تتم عبر انقلابات عسكرية أو ثورات (٣) .

أما موقف الثورة من هذه الاحزاب ، فان الدلائل كلها تشير الى أنه لم يكن ثمة موقف مسبق قد اتخذ ضد هذه الأحزاب آنذاك بل على العكس من ذلك تتفق الآراء على أن قادة الثورة لم يستهدفوا البقاء فى الحكم أو الاستمرار فيه ، بل كانوا يهدفون - بعد نجاح الثورة - الى إعادة البرلمان (الذى كان معطلا) وان تتولى الاحزاب زمام السلطة ، بشرط ان تتعهد بحماية الاهداف الستة ، وان يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الاهداف موضع التنفيذ (٤) المطلوب

(١) عبد الرحمن الراقعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ٣٨ ،

ص ٣٩ .

(٢) نفس المصدر .

Harris (C.P) : Nationalism and Revolution in (٢)
Egypt, The Hague, 1964, P. 152.

(٤) راجع : د. ك. كارانجيا (كيف نجح عبد الناصر) - تعريب خيرى حماد - دار المعارف القاهرة ١٩٦٤ - ص ٣٠ . وعبد الرحمن الراقعى : ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ - مصدر سابق - ص ٤٣ ، وعبد العظيم ومفسان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر - مصدر سابق - ص ٤١ . والجمهورية : ٢٥ يوليو ١٩٥٤ - مؤثر صبحى جمال عبد الناصر . والاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - نص خطاب انور السادات فى اللجنة المركزية .

الوحيد الذى طالبت به قيادات الثورة مقابل ذلك ، أو لتحقيق ذلك ، هو ان تقوم هذه الاحزاب بتطهير صفوفها .

غير ان الامور بعد ذلك ، سارت فى اتجاه مخالف تماما لهذه البداية بين الثورة والاحزاب ، ذلك لان الثورة سرعان ما اصطدمت بهذه الأحزاب ، وفى مقدمتها « الوفد » الذى كانت تنوى تسليمه مهام الحكم باعتباره ، حزب الاغلبية .

وقد وقع هذا الصدام مبكرا ، وبسبب الخلاف حول أمرين :

الاول : عدم استجابة الاحزاب لدعوة الثورة لها بتطهير صفوفها ، وهو الأمر الذى كان واضحا ان الثورة اعتبرته بداية طبيعية لتحقيق مبدئها السادس وهو « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

الثانى : عدم موافقة هذه الاحزاب - وفى مقدمتها الوفد - على قانون الاصلاح الزراعى .

بالنسبة للأمر الأول فقد أذاع القائد العام بعد منتصف ليلة ٣١ يوليو ١٩٥٢ بيانا جاء فيه : « والجيش وقد كان اول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل فى صفوفه على أن يكون التطهير كاملا يتناول الادارة الحكومية والاحزاب والهيئات دون أى تأخير أو تسويق » ثم يقول البيان : (كما يرى الجيش أن تعلن الاحزاب والهيئات المسؤولة للشعب برنامجا واضح المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره (١) . وبينما شن على ماهر رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، حملة ضارية على الاحزاب ، واذاع بيانا خطيرا يوم العاشر من أغسطس ١٩٥٢ ، هدد فيه الأحزاب بقوله « أن الأحزاب

(١) المصردى : ٣١ يوليو ١٩٥٢ .

بوضعها الراهن مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهييار » (١) . سارعت قيادة الثورة عقب ذلك باصدار بيان بأن الانتخابات ستجرى فى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ لاعطاء فرصة كافية للأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا (٢) .

وتفاوتت ردود الافعال داخل الاحزاب تجاه دعوة التطهير هذه. فقرر الوفد فصل اثنى عشر عضوا من اعضائه هم « حامد زكى ، حسين الجندى ، احمد قرشى ، احمد عثمان حمزاوى ، محمود عثمان حمزاوى ، شحانة متولى ، سليمان عبد الفتاح ، امين المغربى ، عبد الرحيم مكاوى ، يحيى محمد مصطفى ، حسن السيد فودة ، ومهنى قرشى » . وأصدر الحزب السعدى بيانا بأن ابراهيم عبد الهادى رئيس الحزب قد تنحى عن رئاسته وأن حامد جوده تنحى عن وكالة الحزب ، وقررت لجنة الحزب وقف صدور صحيفة « الاساس » لسان حال الحزب (٣) ولكن رئيس الحزب اووكيله سرعان ما اعلنا تمسكهما بالحزب واعلنا عدم تنحيتهما .

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا فى حاجة الى التطهير . (٤) .

وتتفق المصادر جميعها على ان استجابة الاحزاب لدعوة التطهير وعلى النحو الذى تمت به ، لم تكن سوى اجراءات شكلية او مظهرية، وان الاشخاص الذين تم ابعادهم عن صفوف الوفد كانوا من بين

(١) المصرى : ١١ اغسطس ١٩٥٢ .

(٢) المصرى : ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

(٣) الاساس : ٢٩ اغسطس ١٩٥٢ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق ص ٤٢ .

المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مراكز هامة في الحزب (١) وازاء ذلك رفضت قيادة الثورة أن تسلم للاحزاب بموقفها هذا ، وقال القائد العام « اننا لن ننتهون في اى أمر من أمور التطهير ، مهما يكن ، واننا ننصح ثم نندر . والا فلنا مع الأحزاب شأن آخر . (٢) .

أما بالنسبة للامر الثانى ، وهو الاصلاح الزراعى ، فقد كان واضحا كل الموضوع أن قيادة الثورة تولى هذا المشروع أهمية خاصة في ذلك الحين ، ومن ثم فقد كان الموضوع الاول والوحيد الذى رأت قيادة الثورة مناقشته مع الوفد ، ولهذا الغرض كان لقاء جمال عبد الناصر وجمال سالم وبعض الضباط من أعضاء قيادة الثورة مع فؤاد سراج الدين ، وهو اللقاء الذى لم يتكرر بعد ذلك ، إذ انتهى بخلاف رئيسى في وجهات النظر ، فبينما كانت قيادة الثورة ترى ضرورة تحديد الملكية الزراعية ، كان فؤاد سراج الدين يرى اقرار مبدأ الضريبة التصاعدية على الأراضى الزراعية (٣) ، أكثر من ذلك ان قيادة الثورة اكتشفت أيضا أن على ماهر رئيسى

(١) عبد الرحمن الرافعى - ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ - مصدر سابق - ص ٤٠
وعبد العظيم رمضان - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر - مصدر سابق - ص ٦٧ ، وأحمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق ص ٢٦٢ ، والاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - نص خطاب لانور السادات .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ٤٢ .

(٣) انظر شهادة فؤاد سراج الدين فى كتاب : احمد حمروش - قصة ثورة يوليو ج ٤ - مصدر سابق - ص ٣٠١ وفؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر - مصدر سابق - ص ٥٠ ، وروث . كارانجياز : كيف نجح عبد الناصر - مصدر سابق ص ٣٠ ، والجمهورية : ٢٥ يوليو ٥٤ - مؤتمر صحفى لجمال عبد الناصر ، والطريق الى الديمقراطية (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية) الدار القومية للطباعة والنشر - سلسلة كتب قومية - القاهرة ١٩٦١ - ص ١١٠ .

الوزراء في ذلك الوقت ، كان هو الآخر ضد مشروع الإصلاح الزراعي (١) وكذلك كان موقف بقية الأحزاب السياسية المصرية فقد نص برنامج الاحرار الدستوريين على أن « تتخلى الحكومة للشعب عما في حوزتها من الأراضي الصالحة للزراعة أو البناء في حدود الننانون للاكتسار من الملكيات الصغيرة » كما نص على توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، على اساس تصاعدي (٢) ، أما حزب السعديين فقد نص برنامجهم على « تحديد حد أدنى لاجور الفلاحين » ووضع القواعد لعلاقة المؤجر بالمستأجر على أساس من العدل وتوزيع اراضي الحكومة على ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض الضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها (٣) .

ونص برنامج الحزب الوطنى « القديم » برئاسة عبد الرحمن الرافعى على وضع حد للملكية الزراعية أما بوضع حد اعلى لنصابها أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ماتستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية (٤) .

وعلى ذلك .. قامت قيادة الثورة باتخاذ عدة قرارات متلاحقة، فأقالت وزارة على ماهر ، وشكلت وزارة جديدة برئاسة برئاسة محمد نجيب « أول وزارة يرأسها رجل عسكري بعد وزارة محمود سامي البارودى » ، وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى ، واعتقلت عددا من الشخصيات من رجال السراى ومن رجال الاحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشروعاتها ، كان منهم

(١) الامرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - خطاب لانور السادات ، ومحمد حسنين هيكل : ازمة المثقفين - الشركة العربية المتحدة للتوزيع - القاهرة ١٩٦١ - ص ٥٧ .

(٢) المصرى : ٧ اغسطس ١٩٥٢

(٣) المصرى : ٨ اغسطس ١٩٥٢

(٤) المصرى : ٢ اغسطس ١٩٥٢ .

« عباس حليم ، وسعيد حليم ، والبهامى حسين ، وابراهيم عبد الزمان واحمد نجيب الهلالى ، وفؤاد سراج الدين ، وحافظ عنيشى ، ومرتنى المراعى ، ورشيد شوفى ، وحسن يوسف (١) » وندلت مصدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب السياسية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وقضى هذا القانون بان من يرغب فى تذيون حزب سياسى عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تذيون الاحزاب خلال شهر من تاريخ اخطاره ، وفى حالة الاعتراض يعرض الامر على محكمة القضاء الادارى لتفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ٥٠ كما لزم القانون الاحزاب بايداع اموالها فى البنوك ، كما نص على أن تعيد الاحزاب القائمة تكوينها وفقا لاحكامه أما تعريف القانون للحزب السياسى فهو « كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم » والزم القانون الاحزاب بايداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقوبة الامناء على أموال الحزب بالحبس اذا تخلفوا عن ايداع أمواله فى المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به (٢)

هذا القانون - بتعريفه لمعنى الحزب السياسى - فتح الطريق أمام امكانية استبعاد جماعة الاخوان المسلمين من الخضوع لنصوصه باعتبارهم جماعة دينية لا سياسية (٣) ٥٠ لكنه كان بمثابة خطوة نحو محاصرة الاحزاب ، واخضاعها لسلطة الجيش ممثلة فى وزير

(١) يقول محمد نجيب : ان الهدف من اعتقال الزعماء السياسيين كان تهدئة الجو السياسى الذى اضطرب فى الايام الاخيرة لوزارة على ماهر محمد نجيب : كلمنى للتاريخ - مصدر سابق - ص ٥٤

(٢) المصرى : ١٠ سبتمبر ١٩٥٢

(٣) طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ٦٩

الداخلية . ومن ثم فقد كانت الفترة من تاريخ صدور هذا القانون في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قرار الغاء الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، هي فترة صدام دائم وعلني بين الثورة والأحزاب عموما ، وبينها وبين حزب الوفد على وجه الخصوص (١) .

فقد قدمت الاحزاب برامجها ، واجتهدت أن تبدو في هذه البرامج كما لو كانت قد توافقت نظرتها مع العهد الجديد ، واعاد الوفد بالذات صياغة برنامجه الأول الذي أصدره في أول أغسطس ١٩٥٢ ، ووصف نفسه في البرنامج الجديد بأنه « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » (٢) . وبلغ عدد الاخطارات التي قدمت لوزارة الداخلية لانشاء احزاب جديدة ستة عشر اخطارا قدمتها « هيئة الوفد المصري - الحزب السعدى - حزب الاحرار الدستوريين - حزب بنت النيل - الحزب النسائي الوطنى - حزب العمال - حزب العمال والفلاحين - الحزب الاشتراكي - حزب الكتلة الوفدية - الحزب الديمقراطي - هيئة الاخوان المسلمين - حزب الله (شباب سيدنا محمد) » .

اعترض وزير الداخلية (سليمان حافظ) على ابراهيم الدسوقي أباطة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين ، وعلى عهد الفتاح الطويل احد الاعضاء البارزين فى الوفد ، وكذلك اعترض على رئاسة مصطفى النحاس للوفد بينما تعالت صيحات الوفديين تنادى بأنه « لا وفد بدون النحاس » .

وامام هذا الواقع - كما يقول انور السادات - اجتمع قيادة الثورة يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ، واتخذوا قرارا بالغاء الاحزاب

(١) عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر - مصدر

سابق - ص ٧٠

(٢) نفس المصدر - ص ٧١ .

السياسية (١) بعد ان سبق لهم ان اتخذوا قرارا بالغاء دستور ١٩٢٣ ، وذلك يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ فأصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش بيانا الى الشعب المصرى قال فيه « أننى اعلن حل جميع الاحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة اموالها لصالح الشعب بدلا من ان تنفقه لبذر بذور الفتنة والشقاق» ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن عن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن من اقامة حكم ديمقراطى سلسليم وحمل البيان تهديدا سافرا فى كلمات القائد العام حيث قال : « وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق اهدافنا التى صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فيها رغباتكم وامانيكم نحو مستقبل كريم » (٢) .

وبدأت سلسلة جديدة من الاعتقالات ، جاءت كرد فعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية ، ونشاط بقايا الأحزاب وجماهيرها من أجل البقاء ، فجرى اعتقال ٤٨ شيوعيا و ١٤٨ حزبيا و ٣٩ اتهموا بأنهم كانوا على اتصال بهيئات أجنبية (٣) ، وأعقب ذلك اعلان « دستوري » من القائد العام للقوات المسلحة فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ بان يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا ، وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم (٤) .

اصبح مقرا ٠٠ وفق هذه الاجراءات التى اتخذتها ثورة يوليو

(١) الاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - نص خطاب لانور السادات .

(٢) الاهرام : ١٧ يناير ١٩٥٣ .

(٣) احمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) - مصدر

سابق - ص ٢٧٤ .

(٤) الاهرام : ١٠ فبراير ١٩٥٣ .

حيال الاحزاب الليبرالية ، الغاء الحياة الحزبية في مصر حتى انتهاء فترة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ . لكن هذه الحياة الحزبية لم يقدر لها ان تعود مرة اخرى على الاطلاق الا بعد ما يزيد على عشرين عاما من هذا التاريخ *

فكيف كان موقف صحافة الثورة من هذه الاحزاب الليبرالية في مصر ، ومن تلك الأحداث والوقائع والظروف التي واجهتها منذ قيام الثورة ؟؟ * ثم * . ماذا كان موقفها من الحياة الحزبية عموما؟؟

لعل أول ظاهرة تلفت النظر في هذا الموضوع ، ان الصحافة المصرية بشكل عام ، ومن بينها صحف الثورة لم تشر من قريب أو بعيد الى امكانية اقدم ثورة يوليو على الغاء الاحزاب الليبرالية ، . عندما ظهرت الدعوة الى تطهير الاحزاب في ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وهذا بدوره يؤكد ان مسألة الغاء هذه الاحزاب لم تكن متوقعة أو واردة على اى نحو ، ومن ثم فقد تركزت الكتابات في البداية على موضوع تطهير الاحزاب وتنظيمها ومدى الأثر الذي الحقته هذه القرارات بالاحزاب القائمة ، بل وفي الحياة السياسية المصرية عامة ، وان كنا نلمس اختلافا رئيسيا وجوهريا بين تناول صحف الثورة وبين الصحف الأخرى لهذه الموضوعات *

فقد ركزت جريدة المصرى « المتعاطفة مع الوفد » على حالة « الفوضى » التى أحدثتها دعوة تطهير الاحزاب ، وعدم وجود مدلول واضح محدد لهذه الكلمة ، وهو ما اشار اليه احمد ابو الفتوح فى مقالين متتالين بعنوان « الى اين » ، قائلا : « اعتقد ان الاحزاب والهيئات قد اضطربت فى تنفيذ التطهير ، وكان من أسباب اضطرابها أنه لم يتحدد فى ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الذى تحدد فى ذهن رجال الجيش » (١) *

وان كان من الواضح أن أحمد أبو الفتح يلتمس عذرا لهذه الأحزاب في أن مفهوم التطهير يختلف عندها عما تقصد اليه الثورة محاولا بذلك أن يبرر عمليات التطهير الصورية التي لم ترض الثورة عنها ، الا أنه في نفس الوقت حذر هذه الأحزاب من سوء العاقبة ان هي تمادت في هذا الاسلوب فقال ان الجيش قام بالقبض على بعض السياسيين « وهو مفتتح أنه انما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير » فماذا يكون موقف الأحزاب ، هل نفق محتوفه الايدي ليضطر الجيش الى التدخل مرة أخرى » (١) .

ونفس الموقف من دعوة الثورة الى تنظيم الاحزاب في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ظهر واضحا على صفحات المصري ، حيث كتب احسان عبد القدوس مشيرا الى حالة الاضطراب انفاضة قائلا : « من المسئول عن حكم مصر ؟؟ ولست وحدي الذي يتساءل ويبحث عن جواب ، أن نواح كثيرة من نواحي الحكم لا تزال مائعة غير محددة وغير واضحة المعالم ، واجراءات كثيرة تتم دون أن تتخذ طريقا موضوعيا ، وآراء خطيرة كان يمكن ان يكون لها شأن تنخبط هنسا وهناك » (٢)

أما في صحافة الثورة ، فقد كان الموقف من الدعوة الى تطهير وتنظيم الاحزاب مختلفا . حيث كان التركيز منصبا على اداة موقف هذه الاحزاب وتأييد قيادة الثورة فيما تتخذه من اجراءات ، فنجد ثروت عكاشة يكتب منتقدا البرامج التي تقدمت بها الاحزاب فيقول « أن الاحزاب جميعها ، وقد أذاعت أنها قاست الكثير من جراء تدخل غير المسئولين في شئون الحكم ، لم يرد باخطاراتها التي تقدمت بها وبرامجها التي اعلنتها بعد الثورة اى اعتراض على نص من نصوص

(١) نفس المصدر .

(٢) المصري : ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ - مقال بعنوان « مسئولية الحكم » .

الدستور التي كانت تعوق سبيل الشعب الى الامام ، واقتصرت محتوياتها على الفاظ عامة وصيغ انشائية مللنا الاستماع اليها من كثرة ترديدها في خطب العرش البغيضة « (١) » ثم نجد مقالا آخر يبرر استمرار « العسكريين » في الحكم ، ويتهم الشعب بالقصور ، فجاء في هذا المقال ان رجال الجيش « ظنوا حين نجحت ثورتهم في سبيل الله والحرية ، ووجدوا هذه الاستجابة من الشعب الشقي الفقير المستعبد حسبوا ان الشعب سيتولى أموره بنفسه ، وأنه سيمضى وحده في الطريق الذي شقوه بأطرافهم ثم يمضى قائلا « ظنوا ذلك ولكن سرعان ما خاب ظنهم ، فان الشعب وقف في الطريق ولم يمض فيه .. لقد تهييب ان يمضى فانه حديث عهد بالحرية ، والافراد القليلون الذين مشوا كانوا يسنيرون وكأنهم يرسفون ، واضطر الجيش الى ان ينتظر حتى يعلم الشعب كيف يمضى وحده ، وحاول الجيش ان يعود الى الثكنات ويترك الحكم والتشريع لاهل الحكم والتشريع ، واذا بالحاكمين والمشرعين يعيشون باجسامهم في العهد الجديد ، ويعيشون بافكارهم ورؤوسهم في عهد قديم سحيق » (٢)

غير ان أهم ما يلفت النظر ، ان صحافة الثورة في ذلك الوقت استبعدت تماما امكانية الغاء الاحزاب ، بل وهاجمت مثل هذه الفكرة عندما نشرت احدي الصحف ان احد المحامين رفع دعوى امام القضاء يعترض فيها على تكوين احد الاحزاب ، وعلى انشاء احزاب أخرى ، استنادا الى المادة ١٣ من قانون تنظيم الاحزاب ، والتي تعطي الحق « لكل ذي شأن » ان يعترض على اخلال اي حزب بحكم مسن القانون وأن يطلب حل الحزب أو وقف نشاطه . فترد مجلة التحرير

(١) التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ - مقال بعنوان « الدستور هو الطريق » -

(٢) التحرير : اول اكتوبر ١٩٥٢ - مقال لكامل الشسناوي بعنوان « متى

يعود الجيش الى ثكناته » -

على ذلك بأن « الذين يطالبون اليوم بالغاء الاحزاب لا يفهمون الحياة السياسية فى القرن العشرين ، ولم يفهموا الدستور ، ولم يفهموا قانون تنظيم الأحزاب » (١) .

معنى هذا . . . أن الثورة حتى ذلك التاريخ بالفعل لم تكن قد أتخذت قرارها بشأن الاحزاب ، ولم تكن فكرت آنذاك فى الغائها على النحو الذى جرى بعد ذلك فى منتصف شهر يناير عام ١٩٥٣ أما وقد حدث ذلك ، وألغيت الاحزاب بالفعل ، فإن موقف صحافة الثورة تجاه هذه الأحزاب قد اختلف عن ذى قبل ، وفى اطار هذا الموقف الذى جد يمكن رصد أسلوبين أو اتجاهين ظهرا بوضوح فى صحافة الثورة . أحدهما هو محاولة شرح وتفسير وتبرير ما حدث من مواقف متبادلة بين الثورة والاحزاب . واخر هو العمل على تشويه هذه الاحزاب والهجوم عليها خاصة حزب الوفد ، الذى اخصن تقريبا بكل حملات الهجوم والتشهير التى ظهرت فى هذه الصحف .

فى اطار الاتجاه الأول ، ظهرت مقالات عديدة حاولت جميعها شرح وتفسير الوقائع والظروف التى أدت بالثورة الى الغاء الاحزاب القائمة ، وقد ركزت هذه المقالات كلها على الاتصالات التى جرت بين الثورة والوفد لمحاولة اقناع الوفد بمشروع الإصلاح الزراعى ، كما حرصت فى نفس الوقت على تبرير المواقف والاجراءات التى إتخذتها قيادة الثورة من هذه الاحزاب .

فى الايام الاولى التى أعقبت الغاء الاحزاب ، يظهر الحرص على تفسير هذا الاجراء بأنه لا يتعارض مع الديمقراطية ، بل هو تأكيد لها ، وأن مسئولية هذا الاجراء انما تقع على هذه الاحزاب

(١) للتحريير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ - مقال لسمعد لبيب بعنوان « الاحزاب

ليست مشكلة » .

التي انغيت • فجاء في هذا المقال لثروت عكاشة أن حركة الجيش لم تكن ثورة على الديمقراطية والصحيح أنها ظلمت لتوكيد الديمقراطية وحمايتها • فنحن ديمقراطيون نؤمن تمام الايمان أن الديمقراطية أساس رفعة الامة ، ثم يقول ولعل حرصنا على أن نكون ديمقراطيين هو ما دعانا الى الغاء الاحزاب التي كانت قائمة • ثم يأخذ في عرض ما حدث بين الثورة والاحزاب ، ملقيا بمسئولية ما حدث على هذه الاحزاب - فيقول « ان الثورة منحت الاحزاب فرصة تطهر فيها نفسها وتعدل برامجها في ضوء الثورة التي بدأت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولكن هذه الاحزاب ظلت كما هي مما استدعى ان تفرض الدولة رقابتها على الاحزاب لا لتقيدها ولكن لتدفعها الى أن تسلك السبيل الحزبي المستقيم ، ثم يدلل المقال على فوضى التفكير الحزبي بأن عدد الاخطارات التي تقدمت بها الاحزاب قبل اعلان حلها تجاوزت الواحد والعشرين اخطارا تمثل واحدا وعشرين حزبا تكاد تكون كلها متفقة البرامج متفقة في تفاصيل مصالح بعينها •

وإذا كان المقال قد الصق بالاحزاب مثل هذه الاخطاء التي اقترفتها • فهو لا يدين فكرة الحزبية ذاتها ، بل يفصر الادانة على الاحزاب التي كانت قائمة فقط • فيقول أن رجال الثورة ديمقراطيون « وإذا كانوا قد هدموا بناء فلأنه قديم متهالك ولانهم يريدون أن يقيموا مكانه محرابا جديدا متينا للديمقراطية الصحيحة، بناء أساسه شعب مستنير وأحزاب تمثل هذا الشعب ولا تخدعه ، (١) •

وعلى ذات النسق في شرح وتفسير ما جرى للاحزاب الليبرالية المصرية ، كتب أنور السادات العديد من المقالات ، ففي

(١) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ - مقال لثروت عكاشة بعنوان « نحن

والديمقراطية » •

مقال بعنوان « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » يشير السادات الى اتصالات جرت بالوفد قبل الثورة وان الضباط الاحرار كانوا قد خنططوا لنرض الريفد على فاروق « كشرارة اولى للثورة » ثم يشير السادات بعد ذلك الى محاولات الريفد بعد ذلك فرض نوع من « الوصاية » على الثورة (١) . والى ان زعماءه كانوا يعتقدون انهم « مناورون بارعون امام فئة من العسكريين يجهلون السياسة وفنونها » (٢) . ثم يتحدث السادات بعد ذلك كيف « طلبت الثورة من الاحزاب - وكانت تحسن الظن بهم - ان يطروا انفسهم لكى يتسلموا مسئولية الحكم ، ولكن الاحزاب ماطلت فى هذا التطهير وظنت انها تستطيع ان تخذع الثورة » ، ثم يتحدث عن لقاء عبد الناصر بفراد سراج الدين والخلاف حول مشروع الاصلاح الزراعى ، حتى يصل الى القول بان الثورة تاكد لها « ان الاحزاب لم تعد تمثل هذه البلاد . . . ولم تعد تمثل الشعب ، ولا يجب ابدا لم يترك لها امر القيادة فى هذا الوطن » (٣) .

اما الاتجاه الثانى والذى استهدف تشويه الاحزاب والتشهير بها ، فقد جرى بقصد ان تفقد الجماهير الثقة فى هذه الاحزاب وفى زعمائها ، بل ان محكمة الثورة التى تشكلت لمحكمة زعماء هذه الاحزاب - والى اعتمدت حملات الهجوم أساسا على ما جاء فى جلساتها - شكلت أساسا لهذا الغرض نفسه . أى كشف انحرافات زعماء هذه الاحزاب وأخطائهم السابقة حتى تفقد

(١) الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : ٨ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣) مقالات أنون السادات الجمهورية : ١٠ أبريل ١٩٥٤ « أخطات الثورة » ، ٢٩ و ٣١ يناير ١٩٥٥ « قصة الثورة والديموقراطية » ، ١٥ مايو ١٩٥٨ كشف حدثت المعجزة .

الجماهير الثقة فيهم ، واشعار الجماهير بقوة الثورة وجديتها في
مقاومة التيارات المضادة . (١)

وإذا كان مما يلفت النظر أن حزب الوفد قد اختص وحده
بكل حملات الهجوم والتشهير ، بينما الأحزاب الأخرى لم يأت ذكرها
الا عرضا ومن خلال الهجوم على الوفد أيضا ، فلا شك أن ذلك
يتوافق مع حجم الوفد تاريخيا وسياسيا وجماهيريا باعتباره حزب
الاغلبية والحزب الوحيد الذي كان مؤهلا لتسلم مقاليد السلطة بعد
قيام الثورة ، وكذلك لان الوفد كان أكثر صلابة من بقية الأحزاب
الأخرى في مواجهة الثورة عندما اعترض سليمان حافظ على رئاسة
مصطفى النحاس للحزب (٢) .

وبشكل عام فان حملات الهجوم والتشهير على الأحزاب عموما
وعلى الوفد خاصة ، اتخذت في صحافة الثورة اشكالا صحفية
متعددة ، كان أبرزها استغلال هذه الصحف لجلسات محكمة
الثورة ، ونشر تفاصيلها ونص أقوال شهود الإثبات ، حيث
نشرت هذه النصوص تحت عناوين رئيسية وبارزة يغلب عليها
طابع الاثارة الحاد ، وكثيرا ما كانت تنشر في صدر الصفحات
الأولى ، وقد كانت هذه الحملات تركز على التشهير بالوفد عموما
وزعيمه مصطفى النحاس ووكيله فؤاد سراج الدين على وجه الخصوص
وتركز كذلك على كل من له علاقة بمصطفى النحاس حتى زوجته
السيدة زينب الوكيل وقد نسبت الى الوفد وزعمائه تهم عديدة
سياسية وأخلاقية ، من بينها الحيانة والعمالة والفساد والرشوة
والمحسوبية والتبعية للقصر وكما أفادت محكمة الثورة من

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو « شهود يوليو يتحدثون » مصدر
سابق - ص ٢٢٦ .

(٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ « مذكرات » - مصدر سابق - ص ٥٥ .

أعداء الوفد أمثال مكرم عبيد وغيره باستخدامهم فى الأدلاء بشهادتهم ضد الحزب ، فقد أفادت صحافة الثورة هى الأخرى من هذه الشهادات باعتبارها مادة صحفية وظفت ضد حزب الوفد توظيفا صحفيا مثيرا وتم نشرها فى نفس الوقت الذى كانت تنشر فيه محاكمات واتهامات الامراء والأميرات وأفراد الحاشية الملكية السابقة واتباعهم ، لكى يبدوا الامر كله على نفس المستوى من الفساد والادانة . ففى الوقت الذى كانت تنشر فيه « الجمهورية » مانشتات مثل « مطلقة عباس حلیم وبناته التحقيق معهن اليوم » « تهريب مائة ألف جنيه الى أمريكا وشراء قصر بواشسنتون » (١) ، كانت تنشر فى نفس الوقت عناوين أخرى الى جانب هذه العناوين ، عن زينب الوكيل وفؤاد سراج الدين مثل « بلاغ جديد الى المحامى العام ضد زينب الوكيل » « الادعاء يطالب بالسجن المؤبد ومصادرة أموال سراج الدين » (٢) ، وكذلك نجد مانشتات عن « سراج الدين أمام محكمة الثورة » وخبرا عن « اتهام أميرة سابقة بتهريب مبلغ ١٤٠ ألف جنيه (٣)

واستمرت حملة الهجوم والتشهير بالوفد وزعمائه على هذا النحو فى استغلال محاكمات الوفديين . وابتزت صحافة الثورة عشرات الاتهامات لهذا الحزب وزعمائه ، وامتلات صفحاتها بعناوين مثيرة على غرار .

« النحاس ووزراؤه يقبلون يد فاروق بعد فوزهم بالأغلبية »

« النحاس يرفع مرتب أصيلة هانم من ١٣ الى ٩٠ جنيها » (٤)

(١) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الجمهورية : ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٤) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

الملك وسراج الدين وزينب الوكيل يتدخلون لحساب كبار
المضاربين « « كيف خانت حكومة الوفد القداميين » (١)
« ٦٢٠ ألف جنيه مصاريف سرية لحكومة الوفد في عام واحد »
« مكرم يقول : سعد زغلول لم يكن يحب النحاس »
« وزير وفدى آخترس ٢٥٧ ألف جنيه من المصاريف
السرية » (٢) .

« واقعة مثيرة عن حياة النحاس الخاصة »
« مكرم يقول رأسمالنا الشرف . . فتقول السيدة الكبيرة
روح اصرفه من البنك » (٣) .

« شركة تقدم سيارة رولزرويس رشوة لسراج الدين »
« الوفد ساعد فاروق والاستعمار حتى احترقت القاهرة »
« محاكمة زينب الوكيل تبدأ غدا - اتهامها بافساد الحياة
السياسية والتدخل في شئون الحكم - حصولها وأختها على ثروة
ضخمة » (٤)

« رفعة الهانم أمرت باعتقال طبائخها لأنه لا يسمع الكلام »
« هدايا زينب الوكيل في عيد ميلادها بلغت ١٠٠ ألف
جنيه » (٥)

وعلى نفس الوثيرة في الاستفادة بمحاكمات السياسيين
القدامى ، سارت مجلة التحرير ، فإلى جانب صور نواد سراج

(١) الجمهورية : ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : أول يناير ١٩٥٤ .

(٣) الجمهورية : ٣ يناير ١٩٥٤ .

(٤) الجمهورية : ٢١ فبراير ١٩٥٤ .

(٥) الجمهورية : ٢ مارس ١٩٥٤ .

الدين على غلاف المجلة مصحوبة بعنوان مثير هو « الشعب يحاكم سراج الدين » (١) ، نجد عددا من التحقيقات الصحفية من داخل المحكمة تركز على بعض ما ورد من اتهامات مثل « النفاء مساهمة ١٩٣٦ كان مسرحية حزبية رخيصة » (٢) ، و ما لم يقله المتهمون في محكمة الثورة « (٣) ، وكذلك نجد عددا من التقارير والأخبار الصحفية التي تتهم الوفد وزعماءه بالفساد والصوصية تنشر على أنها وثائق رسمية تم العثور عليها ، مثل « تقرير خطير لديوان المحاسبة عن المخالفات المالية التي ارتكبتها حكومة الوفد » وتقرير عن صفقة عقدها زينب الوكيل حرم النحاس « (٤) .

الى جانب هذه المحاكمات والأخبار والتقارير والتحقيقات الصحفية التي نشرتها صحافة الثورة في مجال حملات التشهير بالأحزاب كانت هناك أيضا الأحاديث الصحفية التي أجرتها هذه الصحف مع بعض الشخصيات القيادية من أعضاء مجلس قيادة الثورة كما كانت هناك المقالات العديدة حول نفس الموضوع وقد جاءت جميعها « الأحاديث والمقالات » تحمل هجوما سافرا وعنيفا على هذه الاحزاب وعلى زعمائها . فيقول جمال عبد الناصر في حديث صحفى أن كل ما اتخذته الثورة من اجراءات « كان ضرورة حتمتها رواسب الماضى وفساده وما تخلف عنه من تحطيم قوى الشعب مما استدعى الالتجاء الى فترة انتقال تطهر فيها هذه الرواسب والمخلفات ونقيم الحياة السياسية على دعائم تخدم مصالح الشعب الحقيقية ونضمنها » (٥) وفى حديث مع

(١) التحرير : ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) التحرير : ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣) التحرير : ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ .

(٤) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ .

(٥) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ .

عبد الحكيم عامر عن السياسيين القدامى نجده يقول « ان معظم هؤلاء اثر ان يتخذ لنفسه موقفا سلبيا ، وكأنهم ما زالوا يتمسكون بخرافة « الاجتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » (١) .

وكانت المقالات أكثر عنفا في هجومها على الاحزاب ، وغم أنها رددت نفس الاتهامات التي وردت في المحاكمات والتي نشرت من خلال التحقيقات والاحاديث والتقارير . بل ان بعض هذه المقالات اعتمد أساسا على محاكمات الزعماء أمام محكمة الثورة أساسا ، فنجد مقالا بعنوان « وهكذا أثبتت محكمة الثورة انه لم يكن في مصر رجل » ، وهو مقال يتناول بالتعليق اقوال فؤاد سراج الدين وزكى عبد المنعال أمام محكمة الثورة ، فيقول : « اذا كان هؤلاء الرجال أبطالا حقا ، وكانوا يقفون - كما يريدون اليوم أن يقولوا - في وجه الانجليز وفي وجه فؤاد وفي وجه فاروق فمن الذى أضاع مصر اذن . من الذى جعلها أمة بلا ناب ولا مخلب ولا بأس يخشاه أحد . من الذى انتهى بها الى المصير الأسود الذى انتهت اليه والذى كان لا بد من أن يشور الجيش أو أن يثور الشعب لانقاذها منه . (٢)

أما جمال عبد الناصر وأنور السادات فقد هاجما هذه الاحزاب من خلال تجربتهما المباشرة فى التعامل معها ، فكتب جمال عبد الناصر مهاجما الاحزاب والسياسيين جميعا قبل الثورة قائلا : « كنا ننظر يمينا ويسارا فلا نجد الا طغاة ، وكيف كان النواب يستجدون الشعب ويتزلفون اليه ، ويمنونه حتى ينجحوا فينقلبوا الى طغاة كل همهم أن يحققوا مصالحهم الخاصة ، وأن يشعروا الشعب أنهم أصبحوا من طبقة الاسياد ، وتذكرت كيف

(١) التحرير : ٢٠ مايو ١٩٥٣ .

(٢) التحرير : ٥ يناير ١٩٥٤ - مقال حلمي سلام .

كانت الاحزاب تخدر الشعب بالوعد حتى تصل الى الحكم فينقلب رجالها الى وحوش ضارية تلتهم كل ما تجده في طريقها » (١) .

وكذلك يكتب أنور السادات مهاجما أحزاب الاقلية وحزب الأغلبية معا فيوجه الاتهام الى احزاب الاقلية بأنها تحالفت مع القصر وشنت حملة تضليل كبيرة على الشعب ، ويقول أن هذه الاحزاب « لم تحلم يوما بالوصول الى مقاعد الحكم عن طريق انتخابات نزيهة بريئة من التزوير ، وكانت تأتي الى الحكم بغیضة كريمة وتذهب عنه مشيعة بلعنات شعب مصر » أما حزب الاغلبية « فقد أغرق في الفساد ، وداخلته شياطين الشهوة ، فضم اليه الاقطاعيين والسماصرة ٠٠ وربط بمصالحهم مصيره ، وبدا نمو الآخر ينعزل عن تمثيل الشعب تمثيلا صحيا يقوده به الى أهدافه الحقيقية » (٢) ثم يتهم أنور السادات هؤلاء السياسيين القدامى بأنهم السبب في السزج بالجيش المصري الى حرب فلسطين دون خطة ودون استعداد مسبق ، فيقول : « دفع بنا الجهال والحمقى من رجال السياسة في العهد الماضي الى معركة فلسطين » « لقد أدخلنا هؤلاء السناسة في حرب مع اسرائيل دون أن يأخذوا رأى الرجال العسكريين ، ولو بسطوا الأمر لرجال الحرب لبصروهم بكل خاف من العواقب ، ولرسموا معهم الخطط باحراز النصر » (٣) .

وإذا كان مثل هذه الكتابات ، وهذا الهجوم على الاحزاب ما يبرره في تلك الفترة التي أعقبت الغاء هذه الاحزاب ، باعتبار أن

(١) الجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ - مقال جمال عبد الناصر بعنوان «رأى» .

(٢) الجمهورية : ٩ يناير ١٩٥٤ - مقال بعنوان « صفحات مجهولة من

كتاب الثورة » .

(٣) التحذير : ١٨ مايو ١٩٥٤ - مقال بعنوان « هؤلاء السناسة الاذكياء » .

الثورة كانت في حاجة الى تفسير موقفها من هذا الاجراء وكسب تعاطف الشعب الى جانبها ضد الاحزاب الا ان الملاحظ ان هذه الحملة من الهجوم قد استمرت بعد ذلك . بل وازدادت حدتها مع بداية عام ١٩٥٥ ، اى قبل اربعة اشهر فقط من رفع الرقابة عن الصحف والاعلان عن فتح باب الحوار حول « نظام الحكم » بعد انتهاء فترة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ . في ذلك الوقت اى اعتبارا من اوائل يناير ١٩٥٥ وحتى نهاية مايو ، كتب أنور السادات سلسلة مقالات بعنوان « الثورة والديمقراطية » كان الهجوم من خلالها على الاحزاب وزعمائها مكثفا وعنيفا ، حتى عبارات قاسية مثل « بقى أن نعود الى وحدتنا فى الجيش ونترك البلاد لنفس الاشخاص الذين حكموها قبل ٢٣ يوليو . اى أن ثورة الشعب المصرى تسلم قيادتها هكذا ببساطة الى النحاس وسراج الدين والهضيبى و ابراهيم عبد الهادى وكل افاق دعى يريد أن يصبح زعيما بخطبه أو بوعد معسول » ثم يقول « هل كان النحاس وسراج الدين وهيكى وعبد الهادى - وباقى القطيع السياسى ، هل كان ذلك القطيع سيوافق على تحديد الملكية ، والغاء الملكية والغاء الألقاب ورفع مستوى الفلاح والعامل واعداد العدة لكفاح الاستعمار ، ثم عدم الدخول فى أحلاف عسكرية » (١) ، ثم يعود السادات فى هذه المقالات نفسها الى سرد قصة الثورة مع الاحزاب مرة أخرى منذ قيام الثورة ولقاء عبد الناصر بسراج الدين والحلاف حول مشروع الاصلاح الزراعى ، وما الى ذلك (٢) .

التفسير الوحيد المقبول لنشر مثل هذه المقالات فى ذلك الحين ، هو أن السادات كان يمهد بذلك الى طرح وجهة نظر قيادة

(١) الجمهورية : ٨ يناير ١٩٥٥ .

(٢) الجمهورية : ٢٩ يناير ١٩٥٥ ، ٣١ يناير ١٩٥٥ .

الثورة حتى تكون واضحة مسبقا قبل فتح باب الحوار لمناقشة شكل « نظام الحكم » بعد انتهاء فترة الانتقـال . واذا كانت الصحافة المصرية عموما قد حفلت بالعديد من المقالات ووجهات النظر حول اعـادة الاحزاب مرة أخرى أو عدم العودة للنظام الحزبي على الإطلاق ، فقد عبر السادات عن رأى قيادة الثورة تجاه هذا الموضوع بقوله : « اذا كانت تعنى مناقشة الاسس قيام الاحزاب فلا . . واذا كانت تعنى مناقشة الاسس تصوير الحرية على الصورة التى نادى بها الأحزاب فى الماضى أو تتمم بها بعض الموتورين فكلا وألف كلا (١) » .

كان رفض عودة الأحزاب السابقة الى ساحة العمل السياسى مرة أخرى ، ورفض فكرة قيام الأحزاب عموما على النحو الذى أشار اليه السادات فى مقاله السابق هو الاتجاه العام الذى برز فى صحافة الثورة عموما . فلم يكتب أحد عن الاحزاب القديمة الا وأدانها . فالدكتور محمد مندور يقول بأن « الاحزاب كانت أحد مواضع الضعف التى كانت تهد من عزم الأمة ، وكان المستعمر يستغل صراعها على الحكم فى تثبيت أقدامه » . (٢) ووحيد جوده رمضان يقول أن ماضى هذه الاحزاب مليء بالجرائم التى تنوء بها كواهل قطاع الطرق « فقد كانت هذه الاحزاب « تتربص للحكم ومفانمه على حساب الوطن ودينه » (٣) ، أما أحمد قاسم جوده فيقول أن السياسيين القدامى « نوابا وشيوخا

(١) الجمهورية : ٢٨ مايو ١٩٥٥ - مقال بعنوان « كل الطبقات مانعنا الآلهة » .

(٢) الجمهورية : ٤ يناير ١٩٥٤ - مقال للدكتور محمد مندور بعنوان

« نهر الحياة » .

(٣) الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ - مقال بعنوان « حنانيك يا هيكل » .

أعمامهم الولاء الحزبي والهوى الشخصي ، وكانوا غصابة من طائفة
الثراء والكسب الحرام « (١) .

وكذلك كانت الدعوة لانشاء أحزاب جديدة ، تبدو مرفوضة
هي الأخرى فى ذلك الوقت (١٩٥٥) ، ويعرض الدكتور محمد
مندور وجهة نظره حول هذا الموضوع فيقول « أن إباحة تكوين
الاحزاب لا يجوز أن تحدث فى أعقاب ثورة الا بعد أن تضمن هذه
الثورة الى أن نظم الحكم التى قامت من أجلها قد استتببت وكفل لها
من الضمانات ما يقيها شر أية نكسة » (٢) . ثم يعود الدكتور
مندور الى الكتابة حول نفس الموضوع مرة أخرى فيقول أنه « من
الواجب ألا تقع ثورتنا فى مثل ما وقعت فيه الثورة الفرنسية
الكبرى من خطأ باباحة الحرية المطلقة ، لان مثل هذه الحرية
المطلقة لا يتفق وطبيعة ثورتنا وتعدد أهدافها والا أصبح هدفها
السياسى الذى يرمى الى إطلاق الحريات خطرا على الهدفين
الأخرين وبخاصة الهدف الاجتماعى » (٣) . الا ان الدكتور مندور
لا يترك الامر على عواهنه فيسلم لقيادة الثورة بالحكم المطلق ، بل
طالب بضرورة أن تكون هناك « معارضة » فى مقال بعنوان
« نظام الحكم بين المعارضة والاحزاب ، يتساءل الدكتور مندور :
هل من الخير للوطن والثورة ومستقبلها أن تنشأ مع هذه الاسس
معارضة أو تنشأ أحزاب ؟؟

ويجيب على ذلك قائلا أنه من الضرورى أن تكون هناك

(١) الثورة : ٩ يونيو ١٩٥٥ - مقال لاجماد قاسم جودة بعنوان « وكان فى
مصر برلمان » .

(٢) الثورة : ١٦ يونيو ١٩٥٥ - مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « نظم
الدولة قبل تكوين الاحزاب » .

(٣) الثورة : ٢٣ يونيو ١٩٥٥ - مقال للدكتور مندور بعنوان « كيف نهى
مبادئ الثورة » .

معارضة حتى ولو دخل الحزب الواحد وذلك لعدة أسباب جوهرية كبيرة ، منها أن الحكم قد يغرى بالطغيان والاستبداد بالسلطة وهذا شر وخيم قد تنضال الى جواره مفاسد الحكم الديمقراطي مهما عظمت ، كما أن العظمة لله وحده ، وقد يخطئ الحاكم بالمعارضة هي التي تستطيع أن تنبه الى هذا الخطأ وتدارك نتائجه بحيث تتعاون الحكومة والمعارضة في سننيل المصلحة العامة (١) .

على هذا النحو تحدد الموقف من الأحزاب السابقة على قيام الثورة ، ومن فكرة الحزبية عموما . فعودة الأحزاب القديمة مرفوض . واقامة أحزاب جديدة مرفوض أيضا . بينما ظهرت أصوات عديدة في الصحف الاخرى تدعو الى ضرورة العمل الحزبي وحق تكوين الأحزاب كشرط أساسي لممارسة ديمقراطية حقيقية ، بل أن استفتاء أجرته « مجلة المصور » لاستطلاع آراء المواطنين حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال ، أشارت نتائجه - على النحو الذي كتبه صبرى أبو المجد عن هذا الموضوع - الى أن ٣٥٪ (من حجم العينة) يرون قيام حياة برلمانية لا تستند الى أحزاب ، ٤١٪ يرون قيام حياة برلمانية تستند الى حزبين ، بينما ١٥٪ يرون قيام حياة برلمانية تستند الى أكثر من حزبين (٢) ، وكانت نتيجة هذا الموضوع عندما نشر أن القى القبض على صبرى أبو المجد الذي قام بتنفيذ الاستفتاء ، بدعوى

(١) الثورة : ٧ يوليو ١٩٥٥ - مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « نظام الحكم بين المعارضة والأحزاب » .
(٢) المصور : ٣٠ يونيو ١٩٥٥ - « ١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم على نظام الحكم » .

أن هذا الاستفتاء ليس الا « حركة حزبية دبرها أحد أعضاء الأحزاب المنحلة » (١) .

وحسبت المشكلة أخيرا وبشكل نهائي ، عندما صدر دستور ١٩٥٦ وليس فيه ما ينص على حق تكوين الأحزاب ، بل على انشاء « اتحاد قومي » يضم قوى الشعب العاملة . وأصبح العمل الحزبي خارج الاتحاد القومي - وفقا لنصوص الدستور - جريمة يعاقب عليها القانون . ومع ذلك فان الهجوم على الأحزاب القديمة وإدانتها لم يتوقف ، وانما كان يتجدد في كل مناسبة يأتي فيها ذكر هذه الأحزاب . (٢)

(١) المصور : ٤ يوليو ١٩٧٥ - مقال لصبري ابو المجد بعنوان « قصصة اخطر استفتاء في تاريخ الصحافة المصرية » .

(٢) انظر مقالات : لطفي واكد « حول الاتحاد القومي » في جريدة الشعب ٦ أكتوبر ١٩٥٧ وأنور السادات « سلسلة مقالات بعنوان « معنى الاتحاد القوي » - الجمهورية - ١٥ مايو ١٩٥٨ .

الفصل الثاني

الموقف من جماعة الاخوان المسلمين

كان عدد كبير من الضباط الاحرار ، قد ارتبط بتنظيم الاخوان المسلمين فترة من الوقت . ومن ثم كانت الصلة وثيقة بين هؤلاء الضباط وهذا التنظيم الى حد أن جماعة الاخوان أبلغت بموعد قيام الثورة ، وتطوع عدد منهم للقيام بحراسة بعض المنشآت العامة ودور العبادة صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١) .

وعلى ذلك رأى الاخوان المسلمون أن انتصار حركة الجيش تعنى انتصارا لهم ، فاعدوا بيانا أصدرته اللجنة التأسيسية للتنظيم يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، فاض بالثناء على « جيش مصر العظيم » الذى « فتح بجهاد المظفر أبواب الأمل فى بعث هذه الأمة واحياء مجدها التليد » ، وكذلك حدد البيان للثورة أيضا الطريق الذى ينبغى أن تسلكه لتحقيق « الإصلاح المنشود فى العهد الجديد » ورأى الجماعة فى هذا الإصلاح والوسائل التى تؤدى اليه (٢) .

وعلى ذات النسق فى التعبير عن ترحيب الاخوان المسلمين بالثورة .. توجه والد حسن البنا الى المسجد « وكانت المرة الاولى التى يظهر فيها منذ وفاة ابنه » ، وخطب فى المصلين قائلا : « ايها الاخوان .. تحققت اليوم رسالتكم ، وهو فجر جديد بالنسبة لكم

(١) روز اليوسف : ٤ أغسطس ١٩٧٥ - حديث مع كمال الدين حسين .

(٢) الاهرام : ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

ولهذه الامة • فاستبقوا الفجر أيها الاخوان •• شهدوا من أزر نجيب وأعينوه بقلوبكم ودمائكم وأموالكم ، وكونوا جنوده فتلك هي رسالة حسن التي أراد الله لها النجاح « (١) •

ومن ناحية الثورة • فقد حرصت من جانبها ايضا على التعبير عن نظرتها تجاه الاخوان وثقتها بهم ، فطلبت الى الاخوان ترشيح ثلاثة اعضاء من بينهم لتعيينهم في وزارة محمد نجيب التي تشكلت في ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ (٦) لما أعلنت عن إعادة التحقيق في قضية مقتل حسن البنا ، وأفرجت « بعفو خاص » عن اعضاء الجماعة الذين حكم عليهم بالسجن في فضسيه اغتيال المستشار أحمد الحازندار رئيس محكمة جنبايات القاهرة ، وعن المحكوم عليهم في قضية قنابل مدرسة الحديوية ، وكذلك قدمت للمحاكمة ابراهيم عبد الهادي المعروف بأنه الد أعدائهم ، كما كان محمد نجيب وجمال عبد الناصر حريصين على حضور المناسبات الدينية التي يقيمها الاخوان ، وخاصة الاحتفال بذكرى حسن البنا (٣) • غير أن الامور وان استمرت - ظاهريا - هادئة بين الطرفين على هذا النحو ، الا أنها في حقيقة الامر لم تكن هكذا • فقد كان هناك خلاف جذري وجوهري حول أمور كثيرة أستمرت منذ الايام الاولى لقيام الثورة والى ما بعد اصباح القرار بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٤ يناير ١٩٥٤ • وهي وان كانت فترة طويلة نسبيا ظل خلالها الصدام مستترا ومحاصرا ، فذلك

(١) آخر ساعة : ٦ أغسطس ١٩٥٢ •

(٢) اختلفت المصادر حول هذا الموضوع وذكر بعضها أن الثورة طلبت

ترشيح ثلاثة اشخاص •

(٣) محمد شوقي زكي : الاخوان المسلمون والمجتمع المصري - مكتبة وهبة -

ط ١ القاهرة ١٩٥٤ •

يرجع الى حرص الطرفين على عدم الاصطدام ، ومهادنة كل منهما
للآخر فى فترات ولظروف حتمت ذلك .

بدأت الخلافات مبكرة بين الثورة وجماعة الاخوان ، وتنوعت
هذه الخلافات وتعددت أسبابها ، فقد كانت الآراء التى أعلنها
الهيضيبى « المرشد العام للجماعة » حول مشروع الاصلاح الزراعى
وتحبيذه لأن يكون الحد الاقصى للملكية الزراعية خمسمائة فدان
بدلا من مائتى فدان ، بمثابة موقف يستفز قيادة الثورة ، وهو
نفس الموقف الذى اتخذه على ماهر رئيس الوزراء فدفع ثمنا لذلك
أبعاده كلية عن رئاسة الوزارة وتعيين محمد نجيب بدلا منه (١)
وكذلك كان رفض الاخوان المسلمين الاشتراك فى وزارة محمد
نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢ ، لا بد وأن يثير حفيظة الضباط .
فقد كانت وجهة نظر مكتب الارشاد لجماعة الاخوان ، أن
الاشترك فى الحكم بوزيرين من الاخوان فقط ، يفيد الثورة أكثر
مما يفيد الاخوان ، لان وجودهم فى الحكم يمنح الثورة ولاء
الاخوان فى كل مكان ويعزز مكانتها بين الجماهير الاسلامية ، دون
مقابل تقريبا (٢) .

وعندما صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب
السياسية فى سبتمبر ١٩٥٢ - وبعد خلاف شديد داخل الجماعة
نفسها - قررت اللجنة التأسيسية للاخوان اعتبار جماعة الاخوان
المسلمين هيئة سياسية ، وعبروا فى اخطارهم الذى قدموه - طبقا
للقانون - عن رأيهم فى الاشتغال بالسياسة فى صراحة تامة ، فقد
أعلنوا أن : « أهداف الاسلام وغايته تشمل شئون الحياة كلها

(١) ريتشارد ب. فيتشل : الاخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان)
مكتبة مديبول - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٢٣٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ - مؤسسة
بوز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦ - ص ١١٨ .

والاسلام لا يفرق بين الدين والدولة . والايخوان المسلمون حين يزاولون نشاطهم المتعدد الالوان ، ليس لهم الخبرة فيما ياخذون وما يدعون ، فاذا اشتغل الاخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون فانما يشتغلون بأمر الاسلام ، وينزلون على حكم الدين « (١) » . ورغم ذلك أصر جمال عبد الناصر على عدم تطبيق قانون الاحزاب على الجماعة ، باعتبار انها ليست حزبا سياسيا ، رغم معارضة محمد نجيب لذلك لأنه كان يرى ضرورة المساواة بين القوى السياسية أمام القسانون (٢) ، وكان ما يهدف اليه جمال عبد الناصر من وراء ذلك هو ابعاد الاخوان المسلمين عن مجال السياسة والاكتفاء بممارسة نشاطهم على أساس ديني بحت (٣) .

وعندما قررت قيادة الثورة الغاء الاحزاب نهائيا في منتصف شهر يناير عام ١٩٥٢ ، كانت جماعة الاخوان المسلمين هي القوة السياسية الوحيدة التي أيدت هذا الاجراء ، بينما عارضته كافة القوى والاتجاهات السياسية في مصر معارضة شديدة واتخذت موقفا مناوئا من الثورة بسبب هذا الاجراء . بل أن البعض في قواعد الضباط الاحرار داخل الجيش أغضبهم هذا الاجراء كما أغضبهم انفراد مجلس القيادة بالسلطة ، واجراء القبض على عدد من ضباط المدفعية في ١٥ يناير ١٩٥٣ بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال قادة الثورة (٤) . في ذلك الوقت شعر الاخوان بأن الفرصة

(١) الاهرام : ٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٢) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ (مذكرات) - مصدر سابق - ص ٥٤ .

(٣) أحمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق - ص ١٢٣ .

(٤) أحمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق - ص ٣١١ .

ساحة أمامهم للتدخل في شئون الحكم ، أو لفرض نظريتهم في الحكم بعد أن أصبح مجلس الثورة في الساحة السياسية مجردا من أى تأييد . فطلب الاخوان من جمال عبد الناصر « تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها » (١) وهذا ما اعتبره جمال عبد الناصر وصاية تحاول جماعة الاخوان المسلمين فرضها على الثورة للمرة الثانية ، وسبق له أن رفضها من قبل عندما فاتحه الاخوان في هذا الامر عند مناقشتهم معه حول مشروع قانون اصلاح الزراعى (٢) .

وبشكل عام . فقد حفل عام ١٩٥٣ بتطورات هامة في مجال الحلاف بين الاخوان المسلمين وقيادة الثورة ، كان أبرزها :

أولا : انشاء الثورة لتنظيم « هيئة التحرير » عقب حل الأحزاب في ١٤ يناير ١٩٥٣ . وهو التنظيم الذى اعتبرته جماعة الاخوان المسلمين تحديا واضحا لدورها ، وقوة شعبية يمكن أن تعتمد عليها الثورة (٣) ، وكان ذلك هو الدافع الذى حفز المرشد العام للاخوان الى مقابلة جمال عبد الناصر ليعرب له عن عدم موافقته على تكوين « هيئة التحرير » مادامت جماعة الاخوان قائمة (٤) .

ثانيا : الاتصالات التى جرت بين الانجليز وممثل جماعة الاخوان

(١) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - نص بيان حل جماعة الاخوان المسلمين .

(٢) عيد العظيم رمضان : عيد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق - ص ١٢٦ .

(٣) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٣٢٨ .

(٤) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - بيان حل جماعة الاخوان .

المسلمين (١) فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات بين الانجليز وقيادة الثورة ، حيث التقى المستشار اشرفى للسفارة البريطانية « ايفانز » مع صالح أبو رقيق فى منزل أحد أعضاء الجماعة وبموافقة الهضيبى على ذلك ، ثم تكرر هذا اللقاء مع الهضيبى نفسه بعد ذلك • بغض النظر عما اذا كان أحد من أعضاء مجلس القيادة قد أحبط علما بهذه اللقاءات قبل أن تتم ، أو لم يحدث ذلك - وهذا ما اختلفت حوله الآراء خلافا بيننا حتى الآن (٢) - فالمهم أن قيادة الثورة رأت فى مثل هذا الاتصال خطرا حقيقيا عليها فى وقت كانت فيه كل القوى السياسية تقف ضدها (٣) •

ثالثا : ازدياد نفوذ الاخوان المسلمين ونشاطهم على المستويين الشعبى والعسكرى ، هذا النشاط الذى تمثل فى ازدياد عدد شعبهم على مستوى الجمهورية وحضورهم القوى الفعال بين الجماهير ، فقد بلغ عدد هذه الشعب فى ذلك الوقت حوالى ١٥٠٠ شعبة وكان فى القاهرة وحدها

(١) تم هذا الاتصال فى الوقت الذى ابدى فيه الطرف المصرى تشددا أثناء المفاوضات التى دارت بشأن الجلاء بين قيادة الثورة والانجليز ، وكان الهدف منه محاولة الانجليز الوصول مع الاخوان المسلمين الى ما عجزوا عن الوصول اليه مع الثورة • وما قبله الاخوان خلال هذه الاتصالات واللقاءات مع الانجليز لم يتجاوز من ناحية الجوهر ما قبله عبد الناصر وزملاؤه فى اتفاقية الجلاء • (عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق - ص ٣٥) •

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق -

ص ١٢٠ •

(٣) محكمة الشعب : المضيطة الرسمية لاجتماعات محكمة الشعب -

الجزء الثالث - ص ٥٨٩ •

٧٠ شعبة ، وبلغ عدد الاعضاء المسجلين رسميا أكثر من مليون شخص (١) وقد أقلق هذا النشاط قادة الثورة خاصة وأن أفراد الجماعة يواجهون قادة الثورة في المناسبات العامة بترديد شعار « الله أكبر والله الحمد » في مواجهة الشعار الذي كانت تردده هيئة التحرير في مثل هذه المناسبات ، وهو « الله أكبر والعزة لمصر » (٢) .

أما على المستوى العسكري ، فقد كان « الجهاز السرى » لجماعة الاخوان يعمل بنشاط واسع في تجنيد عدد من ضباط الجيش والبوليس ، كما يعمل بين المدنيين الى حد جعل جمال عبد الناصر يطلب رسميا حل مثل هذا الجهاز (٣) .

رابعا : الانقسام الداخلى فى صفوف قادة الاخوان ، وانحياز عبد الناصر وتأييده لجناح يتزعمه عبد الرحمن السندي رئيس الجهاز السرى ، ضد جناح يتزعمه الهضيبي . وقد ظهر الخلاف فى صفوف جماعة الاخوان المسلمين حول أمرين هما : التعاون مع حركة الجيش : وبقاء الجهاز السرى للجماعة (٤) .

خامسا : التأييد المتزايد من جانب جماعة الاخوان لمحمد نجيب ومحاولات الاتصال به للتحالف معه ضد جمال

(١) محمد شوقي زكى : الاخوان المسلمون والجمع المصرى - مصدر سابق - ص ٣٣ .

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق - ص ٣٠١ .

(٣) محكمة الشعب : مصدر سابق - ج ٢ - ص ١٠٩١ .

(٤) ريتشارد بيا . هيتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق ص ٢٦٠ .

عبد الناصر . وهى المحاولات التى لم تسفر الا عن لقاء
ممثلى الاخوان بصدير مكتب محمد نجيب فى شهر
ديسمبر ١٩٥٣ (١) .

ثم تصاعدت الامور الى ذروتها فى الايام الأولى من شهر يناير
عام ١٩٥٤ ، عندما قام « حسن العشماوى » أحد قادة التنظيم
بزيارة الوزير المفوض البريطانى (٢) ثم تفجر الموقف فى
ساحة الجامعة بعد ذلك بيومين عند الاحتفال بذكرى شهداء معركة
القناة ، وحضور الطلبة الاخوان ومعهم الارهابى الايرانى « نواب
صفوى » زعيم جماعة « فدائيان اسلام » ، ليقع الضماد المسلح
بينهم وبين الطلبة من تنظيم « هيئة التحزير » . وهو الضماد
الذى استخدمه الطلبة الاخوان فيه أسلحة نارية (٣) .

وأمام ذلك وجد مجلس الثورة أنه يواجه موقفا حرجا لا بد
من معالجته بالحزم ، خشية أن تفلت الامور من قبضة الضباط ،
خاصة وان الخلاف بين أعضاء المجلس من ناحية ومحمد نجيب من
ناحية أخرى كان قد تطور تطورات خطيرة على نحو ما سوف يأتي
تفصيله فيما بعد . فأصدر مجلس القيادة قراره بحل جماعة
الاخوان فى ١٤ يناير ١٩٥٤ .

ورغم أن البيان الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة فى هذا
الشأن كان عنيفا ، ونسب الى الاخوان المسلمين وقياداتهم اتهامات
خطيرة مثل « الاتصال بجهات أجنبية وتشكيل أجهزة سرية » (٤)

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) مصدر سابق - ص ١٣٧ .

(٢) الأهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - بيان حل جماعة الاخوان المسلمين .

(٣) عبد الرحمن الراعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ١٠٥ .

(٤) الأهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - بيان حل جماعة الاخوان .

ورغم حملة الاعتقالات التي أعقبت حل التنظيم ، فقد اكتشف الطرفان أن وقوع الصدام كان مبكرا وفي وقت غير مناسب للطرفين (١) ، فبدأ الافراج عن عدد من المعتقلين ، وحرص جمال عبد الناصر على زيارة قبر حسن البنا في الذكرى الثانية لاستشهاده يوم ١٢ فبراير ١٩٥٤ ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقوري (٢) ، وخلق ذلك احساسا بأن مجلس قيادة الثورة كان يستهدف إعادة تشكيل الجماعة تحت قيادة أكثر تعاونا مع الثورة (٣) ، الا أن تطور الظروف السياسية بعد ذلك - خلال أزمة مارس ١٩٥٤ - أدى الى الاهتمام مرة أخرى بالاخوان المسلمين وتم الافراج عن المعتقلين منهم ومن بينهم الهضيبي الذي التقى به جمال عبد الناصر في منزله ، واتفقا على ضرورة تشكيل لجنة اتصال الحكومة للتفاوض بشأن نقط الخلاف المعلقة (٤) ، الا أنه وبعد انتهاء الأزمة اكتشف الاخوان أن قيادة الثورة تخلت عن عهدتها لهم (٥) فبدأ الهضيبي يتخلى عن القيادة وسافر للخارج تاركا الفرصة لمنافسه عبد الرحمن البنا المعروف بتأييده لعبد الناصر ، وفي ذلك الوقت بدأت حرب الاخوان على قيادة الثورة في شكل منشورات تنتهم هذه القيادة بالتهاون في المسألة الوطنية وبأنها وقعت اتفاقا سريا مع اسرائيل ، وأنها عملت على

(١) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٣٠٤ .

(٢) الجمهورية : ١٣ فبراير ١٩٥٤ .

(٣) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٢٦٤ .

(٤) المصري ٣٠ مارس ١٩٥٤ .

(٥) كان الاتفاق بين عبد الناصر والهضيبي اثناء أزمة مارس ١٩٥٤ على إعادة المعتقلين من الاخوان الى أعمالهم والسماح للجماعة بممارسة نشاطها واصدار بيان عن قيادة الثورة يشرح اسباب حل الجماعة - ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٢٧٠ ، ٢٧٦ .

تغلغل النفوذ الامريكى داخل مصر (١) ، ثم اشتدت هذه الحملات وازدادت ضراوتها ضد قيادة الثورة وداخل مصر وخارجها بعد التوصل الى أسس الاتفاق بين مصر وبريطانيا فى يوليو ١٩٥٤ كانت الحملة فى الداخل تتم من خلال منشورات الجماعة ، وفى الخارج من خلال منشورات وتصريحات فى الصحف بواسطة عدد من اعضاء الاخوان الذين فروا الى سوريا وبعض البلاد العربية ، واضطرت قيادة الثورة الى اسقاط الجنسية المصرية عنهم وهم « سعيد رمضان وعبد الحكيم عابدين وسعد الدين الوليلي ومحمد نجيب جوفيل وكامل اسماعيل الشريف (وجميعهم من الاخوان) ومحمود أبو الفتح من الوفديين (٢) » .

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت عدة صدامات بين البوليس وبين أفراد الجماعة بعد تحرشات متبادلة فى المساجد والأماكن العامة (٣) فقد بلغت المأساة ذروتها عندما اتهم الاخوان المسلمون بتدبير اغتيال جمال عبد الناصر بعد توقيعهم اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، وفشلت محاولتهم عندما قام بتنفيذها أحد العمال من أعضاء الجماعة ، وهو « محمود عبد اللطيف » يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٤ . لتبدأ صفحة جديدة من المطاردة العنيفة لهذه الجماعة وتبدأ سلسلة من المحاكمات فى كل مرة تكتشف فيها السلطة تنظيما من تنظيمات الاخوان المسلمين .

أما موقف الصحافة « صحافة الثورة » من هذه الاحداث كلها فقد اختلف اختلافا واضحا وفق فترات زمنية محددة ، يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل هى :

(١) نفس المصدر : ص ٢٧٨ .

(٢) الجهورية : ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ .

(٣) الجهورية : ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ و ١١ أكتوبر ١٩٥٤ .

– المرحلة الأولى هي التي سبقت إعلان حل جماعة الإخوان
– المرحلة الثانية وهي التي تبدأ من إعلان حل الجماعة إلى
فترة الهدنة التي فرضتها أزمة مارس ١٩٥٤ .

– المرحلة الثالثة هي التي أعقبت انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤
وبدأت مع بدء المفاوضات المصرية البريطانية ، إلى محاولة
اغتيال جمال عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

في المرحلة الأولى (التي سبقت إعلان حل الجماعة) ، وهي
المرحلة التي شهدت « سياسيا » محاولات فرض الوصاية على
الثورة ، والنشاط الزائد للإخوان في المجالين المدني والعسكري
ومحاولات استقطاب محمد نجيب إلى جانبهم ضد جمال
عبد الناصر ، والاتصالات بين الإخوان والانجليز ، لانجد متابعة
كاملة من جانب صحافة الثورة لكل أوجه الخلاف هذه التي وقعت
بين الثورة وتنظيم الإخوان المسلمين منذ قيام الثورة . وتلك
مسألة طبيعية في ذلك الحين ، لأنه لم يكن موجودا من صحافة
الثورة في تلك الفترة غير مجلة التحرير التي كانت تصدر نصف
شهرية في ذلك الوقت ، بينما جريدة الجمهورية صدرت في نهاية
عام ١٩٥٣ « ٧ ديسمبر ١٩٥٣ » .

وكان أول ما ركزت عليه « الجمهورية » عند صدورها فيما
يتعلق بالموقف من جماعة الإخوان ، وهو الحرص على وضع
حد فاصل بين تنظيم الضباط الاحرار وجماعة الإخوان ، والتأكيد
على أن العلاقة بين الضباط وجماعة الإخوان لم تكن علاقة « تنظيمية »
بمعنى تبعية تنظيم الاحرار إلى الإخوان المسلمين ، بل كانت علاقة
« تعاون » في إطار العمل الوطني ، وان الاتصالات لهذا الغرض
تمت مع حسن البنا شخصيا وليست مع جماعة الإخوان كتنظيم .
ولا شك أن هذه المعاني ، التي ركز أنور السادات على

توضيحها في سلسلة مقالات بعنوان « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » ونشرها في ذلك الوقت ، انما كان يعنى بها الرد على مزاعم الاخوان عن الثورة ، ومحاولاتهم احتواءها فنجده يقول في أول مقال نشره في أول عدد صدر من جريدة الجمهورية : « وانطلقت أول اشاعة تطوف بالناس تقول أن هذه الثورة ثورة اخوانية يقودها ويوجهها من وراء ستار الاخوان المسلمون . وكانت هذه الاشاعة تطوف وبين يديها دليل يؤكد صحتها ، فقد كان أول اجراء اتخذته الثورة كجزء من برنامجها الضخم في ازالة آثار الماضي البغيض ومحاسبة المسؤولين عنه بالحق والعدل ، هو الامر الذى صدر باعادة التحقيق فى قضية مقتل المرحوم حسن البنا مرشد الاخوان المسلمين » (١)

ثم نجد أنور السادات فى الحلقات التالية من هذه السلسلة « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » يروى علاقته الشخصية بحسن البنا ، وكيف التقى به ، وكيف رفض الموافقة على الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين عندما فاتحه حسن البنا فى ذلك ، بسبل وعدم امكانية ضم الضباط الاحرار أيضا . فيقول السادات « وكان واضحا فى حديثه أنه يريد أن يعرض على الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين ، أنا واخوانى فى تشكيلنا حتى نتوحد جهودنا العسكرية والشعبية فى هذه المعركة ، وكنت أنا مستعدا للاجابة على هذا الطلب اذا وجهه الى ، فلما رأته يكتفى بالتلميح أو وضحت له من جانبى أيضا ، أنه ليس من وسائلنا أبدا أن ندخل كجماعة ولا كأفراد فى أى تشكيل خارج نطاق الجيش » (٢)

ثم يقول السادات فى مقال ثالث « اذا قلت الاتصال بالاخوان المسلمين فانما اعنى الاتصال بالمرحوم حسن البنا نفسه ، فقد كان

(١) الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ .

كما قلت من قبل احرص ما يكون على ان يظل ما بيننا وبينه سرا
خافيا على الجميع» (١)

والى جانب مقالات انور السادات التى حرص فيها على توضيح
علاقة الاخوان المسلمين بتنظيم الاحرار ، فى فترة من الوقت نجد
اهتماما واضحا من « الجمهورية » بنشر اخبار الحلافات والانقسامات
التى كانت تجرى فى ذلك الوقت داخل صفوف الجماعة ، مستهدفة
بذلك مساندة الجناح المضاد للهضيبى من جانب ، وتشويه قيادات
الاخوان المتشددة فى موقفها تجاه الثورة من جانب آخر . ولأن
طبيعة المرحلة آنذاك لم تكن تتحمل الصدام العلنى « نجد ان تعمييق
الخلاف داخل صفوف الاخوان وتشويه قياداتهم المتشددة لم يتم
من خلال مقالات رأى لكتاب أو لمسئولين ، بل عرضت فى شكل
أخبار تتسم فى ظاهرها بالموضوعية . فنجد الجريدة تنشر تقريرا
عن اجتماع اللجنة التأسيسية للاخوان تحت عناوين بارزة مشيرة
تقول :

« اجتماع صاحب للهيئة التأسيسية »
« المرشد يتهم عشماوى بالطمع فى منصبه ، وعشماوى يتهم
المرشد بالاستبداد » .
« موافقة الهيئة على قرارات الفصل بأغلبية » (٢)
ونجد فى اليوم التالى متابعة لهذه القضية ، وتنشر ايضا تحت
عناوين مثيرة مثل :

« تطورات خطيرة فى الموقف داخل الاخوان »
« العشماوى يأمر انصاره بالتزام اماكنهم فى الشعب
والهضيبى يعقد اجتماعين طويلين بالمركز العام » (٣) .

(١) الجمهورية : ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

ثم نلمس تطورا جديدا في موقف هذه الصحف ، يظهر واضحا قبل اعلان حل الجماعة مباشرة ، وهو الايحاء تاميحا لا تصريحات بأن هناك الذين يستغلون الدين لاغراض ذاتية وشخصية ويرتدون ثياب الدين بينما يسلكون سلوكا مشينا في حق الناس والوطن ، فيقول السادات « شعب مصر مؤمن متدين ، ولكن الإيمان شيء ، ومحاولة استغلال هذه الحقيقة العميقة في الشعب ، استغلالا يحولها عن الغاية السامية منها تحويلا كاملا ٠٠ شيء آخر » (١) ثم يكرر الكتابة حول نفس الموضوع باستفاضة أكثر فيقول « أن الدين ملك للجميع ، لأنه هكذا اراده الديان ، وكيف بالناس يدعون غير هذه الدعوى ، وهى أصل من أصول الأديان ، وكيف بالناس يريدون عرض الدنيا عن طريق الادعاء بالدين ، وعن طريق فرض قوامتهم بدعوى الله ، على عباد الله اتجارا صارخا لايجوز فيه المتاجرة » ثم يقول «والدين يدعوننا لكي نتعاون في السراء والضراء ، وخاصة اذا كان يعيش فيما بيننا علمو مشترك لثيم لا ضمير له ، لا أن يتعاون بعضنا على بعض ، أو نستعين باللثيم الغريب على الاخ ابن الدم وابن الوطن الحبيب (٢) »

ومن الواضح أن السادات يشير من طرف خفي في هذا المقال الى الاتصال الذي تم بين الاخوات المسلمين والانجليز في ذلك الوقت وذلك لأن طابع المرحلة كان لا يحتمل الا الصراع المكتوم والذي انفجر عقب ذلك مباشرة ، لتبدأ مرحلة جديدة • ويبدأ موقف جديد في الظهور في الصحافة •

في المرحلة الثانية (التي اعقبت اعلان حل الجماعة) انفجر الصراع علانية • لكنه وقف عند حدود معينة لم يتجاوزها • فالبرغم من أن البيان الذي صدر عن حل الجماعة جاء متضمنا كل

(١) الجمهورية : ٩ يناير ١٩٥٤ •

(٢) الجمهورية : ١٥ يناير ١٩٥٤ •

الوقائع التي نسبتها قيادة الثورة الى الاخوان منذ قيام الثورة (١) الا أن مانشينات « الجمهورية » انصبت جميعها على « الهضبيى » وحده . « المرشد يعمل على قلب نظام الحكم ويكون منظمات سرية فى الجيش والبوليس والجامعات وبين العمال - اعتراف الهضبيى بالاتصال بالانجليز - المرشد العام يسخر الدعوة لمطامعه الشخصية ويدبر انقلابا باسم الدين - واسطة الاتصال بين المرشد والانجليز يدلى باعترافات خطيرة أمس - المرشد وبطانته يناوئسون الانجليز من خلف ظهر الثورة » (٢)

على هذا النحو تماما تحدد موقف الصحافة فى هذه المرحلة . على تركيز الهجوم على الهضبيى ومجموعة من الاخوان ، وليس على كل جماعة الاخوان وسارعت « الجمهورية » الى الاعلان عن ذلك فى مقال افتتاحى بعد يوم واحد من حل الجماعة ، وأشار المقال الى أن سبعة من أعضاء الهيئة التأسيسية للاخوان مطلقو السراح ، وأنه تم الافراج عن ستة وخمسين من المعتقلين « اذن فلم تكن جماعة الاخوان المسلمين هى هدف الحركة الاخيرة ، ولم تكن الحركة لمهاجمة الاخوان أو الرغبة فى حلهم والتخلص منهم ، وانما كانت لمؤاخنة قوم أجزموا فى حق الوطن، وبسطوا أيديهم لاعدائه من وراء الظهور وحاولوا باسم الجماعة التى يتزعمونها أن يصلوا الى مآربهم فى السلطان على حساب الوطن واستقلاله » وكذلك يقول أنور السادات « ان جماعة الاخوان المسلمين جماعة سامية الاهداف نبيلة الاغراض ، ولكنها - ككل هيئة أو جماعة - تضم بين صفوفها بعض من تنطوى نفوسهم على مرض ، وليس عجيبا أن يظهر أمثال هؤلاء فى مثل هذه الجماعة الصالحة ، فقد ابتلى بمثلهم الاسلام فى مستهل دعوته » ثم يقول السادات أنهم حلوا الجماعة « لحماية أنفسنا . . . بل لحماية الدعوة النبيلة والقصد الكريم (٣)

(١) نفس المصدر .

(٢) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٤ - مقال افتتاحى « فى سبيل الوطن » .

(٣) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ - مقال بعنوان « نحن والاخوان المسلمون » .

ومضى الهجوم على الهضيبي في خطوط متعددة . فجاء في المقالات التي نشرت انه المسنول عن المقابلات التي تمت مع الانجليز ، دون أن يعرف بها مكتب الارشاد ، وهو الذي أطلق الشائعات على الثورة ونسب اليها ما لا علاقة لها به (١) ، والهضيبي هو الذي التقى بالملك فاروق واقترح على الاخوان « أن يذهبوا جميعا لقياد اسمائهم في سجل التشريعات » ، والهضيبي هو الذي أراد فرض الوصاية على الثورة ، والهضيبي لم يكن يعمل من أجل دعوة الاخوان (٢) بل - كما قالت مجلة التحرير - لم يكن عضوا في هيئة الاخوان « ولكن عين مرشدا ترضية للقضاة بعد مقتل المنازدار » ولم يكن مستشارا للمرحوم حسن البنا ، وكذلك فانه هو الذي اصدر بيانا في سبتمبر ١٩٥٢ « عارض فيه تحديد الملكية ، ما دام للفقر نصيب في مال الفنى ، وأن المال يجب أن يصر في الطاعات ، ثم عاد فتناقش مع نفسه وأرسل مذكرة للمسئولين يطالب فيها برفع الحد الاقصى لتحديد الملكية من ٢٠٠ الى ٥٠٠ فدان » (٣) .

هكذا ركزت الكتابات التي ظهرت في صحف الثورة على ان الهضيبي هو الذي ارتكب كل هذه الأخطاء و « حاشيته » أما بقية أعضاء الجماعة فلا مسئولية عليهم فيما وقع . فعندما يسأل « أحد القراء » - أنور السادات عن شعوره نحو « مبادئ الجماعة وشهيدها حسن البنا » - يرد عليه السادات مضمنا رده أن « ما نادى به الشهيد حسن البنا قد انحرف به الاستاذ الهضيبي

(١) التحرير : ٢٦ يناير ١٩٥٤ - مقال بعنوان توقيع « اعضاء جديدة على قصة الاخوان المسلمين » .

(٢) نفس المصدر .

(٣) التحرير : ٩ فبراير ١٩٥٤ - مقال بعنوان توقيع بعنوان « الهضيبي لم يكن عضوا في جماعة الاخوان » .

وحاشيته « (١) وعندما يعبر أحد شباب الإخوان لأنور السادات عن صدمته عندما اكتشف أن هناك اتصالا تم مع الانجليز يقول له السادات « أنت لم تتصل قطعا بالانجليز ، ومئات في سائر الصفوف التي تسمع وتطيع لم يتصلوا ، ولكن فيادتكم اتصلت » (٢)

الفصل بين المرشد والجماعة على هذا النحو ، والاصرار على تبرئة الجماعة من كل الأخطاء التي وقعت ، سببه ان عبد الناصر كان يأمل - كما سبق القول - الاطاحة بقيادة الإخوان التي كانت قائمة ، ويجاد زعامة أكثر انقيادا وتأييدا للثورة . ولعل ذلك أيضا هو الذي جعل صحافة الثورة حريصة على تأكيد احترام الثورة للدين والتزامها بتعاليمه في كل ما تقوم به من اجراءات وحريصة أيضا على مواجهة الحملة الموجهة ضد تيادة الثورة واتهام الإخوان لهم بأنهم « تنكروا للدين » . فنجده الدكتور محمد مندور يتناول في كتاباته هذا الموضوع فيقول : « المصريون يساءلون جميعا : فيم اساعت الثورة الى الدين الاسلاني ، وهي التي حررت الشعب من ذل استبداد الملوك ومن غطرسة الاقطاعيين وفساد الحاكمين ، وناسرت الضعفاء والمحررومين ، وكل هذا من صنميين الدين ، بل هو لب الدين وروحه العميقة » (٣)

ويكتب أنور السادات عن نفس الموضوع قائلا : « يستطيع أى حاقه فى هذه البلاد ، أن يرمى قادة الثورة بآية تهمة يزىن له الحقد أن يرميهم بها لكن تهمة واحدة لن يستطيع انسان ما بالغا

(١) التحرير : ٢٣ فبراير ١٩٥٤ - « من قراء التحرير الى رجال التحرير »
و اغلب الظن أنها رسالة معدة خصيصا للاجابة عليها على هذا النحو .

(٢) الجهورية : ١٧ يناير ١٩٥٤ - مقال بعنوان « رأى » .

(٣) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ - مقال « نحن والاخوان المسلمون والثورة »

ما بلغ من الحقد ، أو الجرأة أو القحة أن يلصقها بنا او يفتربها علينا تلك هي تهمة التنكر لديننا ، دين الانسلام المتغلل فى دماننا المتاصل فى أعماق نفوسنا وقلوبنا « (١) .

أما المرحلة الثالثة ، فقد ارتبطت أحداثها السياسية ارتباطا مباشرا بمفاوضات الجلاء التى جرت بين قيادة ثورة يوليو والانجليز والثى بدأت يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٤ ورغم ان هذه المفاوضات تعثرت وتوقفت عدة مرات بسبب محاولات البريطانيين ربط مصر بمشروع « الدفاع المشترك » (٢) واصرار المفاوض المصرى على رفض مناقشة هذا الموضوع كلية (٣) ، بل ورفض أن يكون هناك أى اتصال مباشر بين الحكومة البريطانية و « الفنين » الذين يقون فى القاعدة العسكرية بمنطقة القنائة (٤) ، الا أن الاخوان المسلمين أثاروا عاصفة شديدة ضد هذه المفاوضات وما يجرى فيها فجاء فى أحد منشوراتهم اتهام الحكومة بأنها تتفاوض من أجل تجديد معاهدة ١٩٣٦ ، وانها وقعت اتفقا سريا مع اسرايل يشترط حياد اسرايل فيما يتعلق بالمفاوضات الانجليزية المصرية مقابل الحياذ المصرى فى أى نزاع عربى - اسرايلى « (٥)

(١) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ - مقال « نحن والاخوان المسلمون والثورة »

(٢) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥١) - مطابع رمسيس - الاسكندرية - ١٩٥٢ - ص ١٨٨ .

(٣) ارسكين تشيلدرز : الطريقة فى السويس - تعريب خيرى حماد - الدار - ص ١١٣ .

نصيب مصر (١٨٨٢ - ١٩٥٤) - وثائق المفاوضات المصرية - اسرايلى - اصدرتها الحكومة المصرية - المطبعة الاميرية - القاهرة ١٩٥٤ - ص ٧٠٨ .

(٥) رينشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٢٧٨ .

وفي ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، عندما أعلن عن توقيع الاتفاق بالاحرف الاولى « آى الاتفاق على الخطوط الرئيسية فى اتفاقيه الجلاء » ، زادت حدة الهجوم من الاخوان المسلمين على المعاهدة وعلى الذين وقعوها ، فأدلى الهضيبي - الذى كان خارج مصر فى ذلك الوقت - برأيه فى الاتفاقية الى مجلة « الهدف الليروتية » ، قائلا أنها كفلت الاستمرار الدائم لمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن مثل هذه المعاهدة التى بين مصر وحكومة أجنبية ، كان ينبغى أن تعرض على برلمان « منتخب بارادة حرة » (١) . وترددت تصريحات الهضيبي ووجهة نظره هذه فى خطاب بعث به مكتب الارشاد الى جمال عبد الناصر تضمن نقدا كاملا لكافة بنود الاتفاق ، وأكد على حق الاخوان المسلمين فى اعلان رأيهم حوله (٢) . وعاد الهضيبي الى مصر فى نهاية شهر أغسطس ، ليقع الصدام المسلح بين الاخوان المسلمين والبوليس فى أماكن متعددة ، ويختفى الهضيبي فترة طويلة عقب هذا الصدام ، وتظل الأحداث تزداد توترا . الى أن تقع محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ كانت صحف الثورة القائمة فى ذلك الحين هى جريدة « الجمهورية » ومجلتا « التحرير » و « الثورة » الاسبوعيتان ، وقد تمثلت مواجعتها لهذه الأحداث فى أسلوبيين .

الأسلوب الأول : كان الاهتمام بشرح وتفسير بنود الاتفاقية والتركييز على الفارق بينها وبين معاهدة ١٩٣٦ . وتشدد المفاوض المصرى خلال المفاوضات واختيار أسلوب الكفاح المسلح كبديل حتى لهذه المفاوضات فى حالة فشلها ، والتأكيد على أن « المفاوضات » عموما أسلوب سياسى أخذت به دول العالم جميعها . (وذلك لمواجهة حملة الاشاعات والمنشورات التى أطلقها الاخوان

(١) نفس المصدر ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٨٠ .

المسلمون ضد المفاوضات والاتفاق) فنجد طه حسين يكتب معبرا عن هذا الاتجاه فيقول أن الثورة بعد أن توصلت إلى الحبل المناسب لمشكلة السودان « التفتت إلى المشكلة الخاصة بها بينها وبين الانجليز ، فاشتدت حين كانت الشدة واجبة ، ورفقت حين كان الفرق نافعا ، ورفضت كل مالا يلائم الكرامة ولا يحقق العزة ، وأبت إباء المستعبيين ، وقبلت قبول الامل ، وانتهت آخر الامر إلى النهج الكريم في هذه الايام الاخيرة فضمنت الجلاء في غير مغامرة ولا مقامرة بالمستقبل » (١)

ويكتب انور السادات عن عدد من الاتفاقيات التي جرت بين دول أخرى في ظروف مشابهة لظروف مصر ، مقارنا بينها وبين الإنفاقية التي توصلت إليها مصر ، موضحا أنها تعد انجازا كبيرا . فيقول أنه بموجب اتفاقية « مونتباين » المشهورة التي سبقتها مباحثات ومفاوضات تم جلاء الانجليز عن الهند ، وقسمت إلى هندوستان وباكستان مع انضمامهما إلى الكومنولث . وأظن أن أحدا لا يستطيع أن ينكر ماضي نهر و كفاحه في السجون والمعتقلات وفهمه لقضية بلاده وحريتها وكرامتها . ومع ذلك فإنه بالرغم من هذا التقسيم وهذه العضوية في الكومنولث استطاعت الهند ان تجعل من استقلالها هذا حقيقة واقعة في المحيط العالمي ، فاين اتفاقية الجلاء التي اتمناها من اتفاقية مونتباين (٢) ، ثم يضرب السادات أمثلة أخرى مقارنة لعدة اتفاقيات ، ثم ينتهي إلى القول احدا من أبناء هذه البلاد التي وقعت مثل هذه الاتفاقيات لم يتهم القيادة السياسية في بلاده بأنهم اخطأوا بالجسوس إلى مائدة المباحثات للوصول إلى اتفاق سلمى للمشكلة . ذلك لان قادة هذه

(١) الجمهورية : ٦ أغسطس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « اليوم الموعود » .

(٢) الجمهورية : ٢ أغسطس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الثوار في مصر وفي

خارج مصر » .

الشعوب وأبناء هذه الشعوب يؤمنون عن وعى ان الكفاح المسلح وسيلة لا غاية ثم يقول السادات ان اتفاقية الجلاء التى ابرمتها الثورة لا تنص على اى حلف أو دفاع مشترك .

ولم يقتصر الامر على تحليل وتفسير اتفاقية الجلاء من خلال المقالات فقط ، بل تجاوز ذلك الى « الدعاية » و « الاعلام » عن هذه الاتفاقية وتصويرها على انها تعد انتصارا سياسيا كبيرا لمصر الى حد ان هناك اجماعا « على معارضة الاتفاق من صحف اليمين والوسط واليسار » فى بريطانيا (١) وهناك « فزع فى اسرائيل وترحيب فى فرنسا » و « اهتمام فى العالم كله (٢) .

ولجأت «الجمهورية» الى أسلوب أكثر مباشرة من هذا فى مجال شرح وتفسير اتفاقية الجلاء لمواجهة حرب الشائعات ، فبدأت اعتبارا من منتصف شهر اغسطس ١٩٥٤ فى تخصيص صفحة كاملة للرد على أسئلة القراء حول هذه الاتفاقية وكان واضحا أنها اسئلة قد أعدت سلفا حول الموضوعات والمسائل التى تواترت عنها الشائعات فى موضوع الاتفاقية مثل : هل يعطى الاتفاق الانجليز حقسا مطلقا فى العودة للقناة ؟ وكيف تكون عودة الانجليز للقناة ، فى حالة الهجوم على احدى الدول العربية . . ولماذا لم تنشر نصوص الاتفاق . . وماذا عن تسليح الجيش المصرى وفقا لهذه الاتفاقية . . وما هى الأعباء المالية التى تتحملها مصر عند استلام القاعدة ؟ (٣) .

(١) الجمهورية : أول اغسطس ١٩٥٤ - مقال افتتاحى بعنوان « ماذا يقولون فى إنجلترا »

(٢) الجمهورية : ١٣ اغسطس ١٩٥٤ ، وقد خصصت صفحة كاملة لهذا الغرض .

(٣) الجمهورية : ١٥ ، ٣٠ اغسطس ١٩٥٤ .

لها الأسلوب الثاني : الذى أخذت به صحافة الثورة فى مواجهة الاخوان المسلمين ، فقد كان الهجوم العنيف والمكثف ضدهم وبكافة الادوات والفنون الصحفية . وقد بدأ هذا الهجوم على شكل « تحذير » و « تنبيه » للشعب ، حتى لا يقع تحت « التأثير المضلل » لجماعة الاخوان ، فيكتب أنور السادات مخاطباً الشعب قائلاً : « أيها الشعب . . . يا أهلى فى المدن والقرى ويا أحبابى فى الكفور والنجوع . . . إذا جاءكم المنافقون وتجار السياسة ، ومن يتاجرون بالدين ليقولوا لكم اتبعونا فقولوا لهم أن الله قد هدانا من عنده ، وأضاء لنا الطريق ، وبعث لنا بآيات بينات لايحجدها الا أنتم يامعشر المضللين » (١) ، ثم ما لبث الهجوم أن أضحى عنيفاً ومتواصلاً . فالى جانب المقالات التى كتبها السادات فى الجمهورية يومياً وفى مجلة «التحرير» أسبوعياً والتى عاد من خلالها الى الهجوم على الهضيبي مرة أخرى ، وترديد نفس الاتهامات السابقة اليه « الاتصال بالانجليز والتعاون مع فاروق والانحراف بمبادئ الاسلام . . الخ » (٢) ظهرت مقالات أخرى رددت نفس الاتهامات للهضيبي . فكتب وحيد رمضان أن « مرشاه الاخوان »

(١) الجمهورية : ٣٠ يوليو ١٩٥٤ - مقال بعنوان « ناى » .

(٢) ارجع الى مقالات السادات : الجمهورية ١٨ يوليو ١٩٥٤ مقال « باسم الشعب » ، ٣١ يوليو ١٩٥٤ « ومن الشعب » ، اول اغسطس ٥٤ « هذه الثورة بشيها وشرها » ، ٢ اغسطس ٥٤ « الثوار فى مصر وخارج مصر » ، ٣ اغسطس ٥٤ « جلاء بغير دماء » ، ٢٨ اغسطس ٥٤ « عودة الى الاتفصالات السرية » ، ٦ سبتمبر ٥٤ « رجل وموقفان » ، ٩ سبتمبر ٥٤ « قلت لنايب المرشد العام » ، ١١ سبتمبر ٥٤ « خطاب من المخبا » ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ « سلسلة مقالات الشعب والاخوان » ، ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ « . . . والاسلام » . ومقالات أنور السادات فى مجلة التحرير : ٣١-٨-٥٤ « الله اكبر والايمان أقوى » ، ١٤-٩-٥٤ « الله معنا وليس مع الهضيبي » ، ١٩ ، ٢٦-١٠-٥٤ سلسلة مقالات بعنوان « ما لم ينشر من الاسرار » .

أعان الملك السابق على الجور والفجور « (١) ، وأنه « لم يستطع أن يقاوم قلبه في رضاه عن فاروق وأن يقاوم بقلبه أى بعدم رضاه عن جوره ، وفجوره وهى أو هن وسيلة عينها لنا النبى ، واعتبر الركون إليها أضعف الايمان بالنسبة لمسلم فجا بالك بمرشد وامام « (٢) ثم امتد الهجوم ليشمل الاخوان المسلمين جميعا ولا يقتصر على الهضيبى وحده ، فهم الذين « يدعون للفرقة والتفرقة » (٣) وهم الذين يعادون الثورة ويحرضون عليها (٤) وهم الذين لا يدرون (٥) وهم المخادعون الذين « رأوا فى أحوال المسلمين وظروفهم - أو ربما رآى لهم - فرصة ذهبية للسيطرة على عقول المسلمين ، وتحويلهم - باسم الدين - وبإساءة استقلال عاطفتهم المشبوهة وايمانهم الملتهب عن الطريق السوى الذى ينبغى أن يسيروا فيه ، الى حيث تتحقق أغراضهم هم أى أغراض المشعوذين المخادعين » (٦) . بل تجاوز الهجوم على الاخوان المسلمين هذه الحدود أيضا ، وظهرت بعض الاصوات التى تطالب بالقضاء

(١) الثورة : ٩ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « ألد الخصوم » .

(٢) الثورة : ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال « ألد الخصوم » .

(٣) الثورة : ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال لوحيده رمضان بعنوان « ألد الخصوم » .

(٤) الثورة : ٧ أكتوبر ١٩٥٤ - مقال لوحيده رمضان بعنوان « الانتفاق » .

الودى .

(٥) الثورة : ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ - مقال لوحيده رمضان « أحرار فى بلادنا » .

(٦) التحرير : ٢١ أغسطس ١٩٥٤ - مقال لانور السادات بعنوان « الله

أكبر والايمان أقوى » .

عليهم ، فتناشد « عميد الثورة » وبطلها « قائلة له أن يريح
الاسلام والوطن من هذه الجماعة ، حسبة لوجه الله ، وأن احكم
بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن
بعض ما أنزل الله اليك لانهم فى سبيل حلهم ووجههم مشوا
بالوقية وسعوا بالوشاية واستخدموا أخس الوسائل (١) .

ولكى تفرق الثورة بين « الاسلام » كدين ، والاخوان
كجماعة سياسية ، ولكى تظهر اهتمامها بالدين ، كتب أنور
السادات سلسلة مقالات حول قضايا الاسلام والمسلمين ، وكان
المؤتمر الاسلامى أيضا قد انشئ لتأكيد الاتجاه نفسه (٢) .

ثم وقعت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر
١٩٥٤ ، ليصل الهجوم على الاخوان المسلمين الى الذروة ، وتشارك
فيه اقلام ظلت بعيدة عن المشاركة فى هذه الحملة منذ أن بدأ
الحلاف بين قيادة الثورة والاخوان يأخذ طريقه الى الصحف ، فكتب
طه حسين مقالا بعنوان « فتنسة » شن خلاله هجوما عنيفا على
« المتأمرين » ثم قال « الحمد لله ان هذا الكيد الذى كيد قد رد فى
نحور كانديه ، فلم تلق مصر منه ظافرة مطمئنة الى أن الله يرهاها
» لم يفكر اولئك المحققون فى عاقبة ما حاولوا من الأمر لو تم لهم
ما ارادوا ولم يقدروا انه الهول كل الهول والكارثة » ، « وانى
لا أفكر فى الاعقاب التى كان يمكن أن تتم بهذا الوطن لو تم
للمجرمين ما دبروا ، فلا أكاد أثبت للتفكير فيها . فقد كان أيسر

(١) الجمهورية : ٢ أكتوبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « حكم الشرع فى جماعة
الاخوان المسلمين » .

(٢) الجمهورية : ١٦-٩-٥٤ الى ٢٤-٩-٥٤ - سلسلة مقالات بعنوان « نحو
بعث جديد » .

هذه الاعقاب الحرب الداخلية بين المواطنين ، كان أيسر هذه
الاعقاب أن يثار الكرام من المصريين لفتى مصر « (١)

وكذلك كتب الدكتور محمد مندور فأطلق على الاخوان
المسلمين اسم « حركة الارهاب » قائلاً أنه « لم يكن لها ولا يمكن
أن يكون لها هدف مشروع ، وإنما هي حركة ضالة وأن تكن
لسوء الحظ شديدة الضرر على حياتنا العامة » (٢) ويدافع الدكتور
مندور عن الثورة وموقفها من الاخوان فيقول « ان النورة لم تحارب
الدين ولم تقف ضد الاديان ، ولكن الاخوان المسلمين ضلوا
الكثير من الشباب » (٣) . ويصل الدكتور مندور الى أبعد
من ذلك فيقول ان جماعة الاخوان « قبلت الاتفاق مع الانجليز على
أساس التحالف لا في حالة الحرب فحسب بل وفي حالة خطر
الحرب أيضا مهما يكن مكان تلك الحرب أو ذلك الخطر وان يعود
الانجليز في كل هذه الحالات لا الى قاعدة القتال فحسب بل والى
البلاد كلها من أقصاها الى أدناها » (٤) .

وفي هذا الاطار نفسه ظهرت عشرات المقالات الأخرى في
صحف الثورة (٥) الا أن الحملة - وقد بلغت ذروتها - فانها لم

(١) الجمهورية : ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ - مقال للدكتور طه حسين بعنوان «فتنة»

(٢) الثورة : ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ - مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « الثورة
بين الحرية والارهاب » .

(٣) الثورة : ٤ نوفمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الثورة وجهازها السياسي » .

(٤) الثورة : ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الثورة بين النور والظلام »

(٥) مقالات لوحيده رمضان - الثورة : ٢٨-١٠-٥٤ . بعنوان « تبت يدها » ،

١٨-١١-٥٤ بعنوان « آل عمران » ، ٤-١١-١٩٥٤ بعنوان « الاخوان الفيلسوفون » ،

٢٥-١١-٥٤ بعنوان « خليفة الله » ، ٢-١٢-٥٤ بعنوان « اخوان الحرية » ، ٩-١٢-٥٤

بمعنوان « الهضيبي في الميزان » .

تقتصر على المقالات وحدها • ونجد مجلة « التحرير » تخصص أعدادا بكاملها طوال عدة أسابيع للحملة على الإخوان المسلمين فتتشر تحقيقات وتقارير صحفية عن بعض الشخصيات من قادة الإخوان مثل يوسف طلعت الذى كان رئيس الجهاز السرى ، والذى نشرت صورته على غلاف المجلة مع عنوان مثير « قصة الارهابى يوسف طلعت » ثم جاء فى تفاصيل « القصة » أنه شخص ارهابى وغموض ومجنون (١) وفى نفس العدد موضوعات أخرى صيغت على هذا النحو مثل « الإخوان يعاتبون الهضيبى على هروبه واختفائه » و « الهضيبى يتهم صلاح سالم بالتحريض على قتله » و « مشروع الخمس سنوات لتولى الإخوان مقاليد الحكم » (٢) وكذلك صدرت الأعداد التى تلت ذلك متضمنة موضوعات وتحقيقات ورسومات ساخرة ضد جماعة الإخوان المسلمين (٣)

تشكلت محكمة « الشعب » بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر ، واصدرت أحكامها على من أدانتهم من قادة وزعماء الإخوان المسلمين ، وكتبت جريدة « الجمهورية » يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٤ فى مقالها الافتتاحى « هكذا يسدل الستار على مؤامرة مروعة أراد مدبروها من الارهابيين أن يحكموا مصر بالحديد والنار » (٤) •

وبالفعل ، فقد أسدل الستار منذ هذا التاريخ على جماعة الإخوان المسلمين فى مصر لسنوات طويلة اعقبت هذا التاريخ •

(١) التحرير : ٩ نوفمبر ١٩٥٤ •

(٢) نفس المصنوع •

(٣) التحرير : ١٦ و ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ •

(٤) الجمهورية : ٥ ديسمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « نهاية » •

أما الملاحظات التي يمكن أن نسجلها بالنسبة لموقف صحافة الثورة من الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة على النحو المتقدم فهي :

١ - أن موقف هذه الصحف - وأكب - الموقف الرسمي من جماعة الإخوان تماما . بمعنى أن الانفجار لم يظهر على صفحات الصحف الا بعد أن وصل مرحلته الأخيرة . وكان هذا طبيعيا لان هذه الصحف كانت تمثل اتجاهات الهيئة الحاكمة آنذاك .

٢ - كان أنور السادات هو أكثر الكتاب الذين تصدوا للهجوم على جماعة الإخوان، وذلك يتوافق مع كونه عضوا في مجلس قيادة الثورة وبالتالي فهو أقدر على التعبير عن وجهة النظر الرسمية قبل الكتاب الآخرين .

٣ - وقع الصدام بين الإخوان والثورة في وقت كانت القيادة فيه مشغولة بقضية الجلاء والمفاوضات . وكذلك كان الكتاب والصحفيون ، الى حد أن الدكتور طه حسين والدكتور مندور وعددا آخر من الكتاب في صحافة الثورة لم يساهموا في المعركة الصحفية التي دارت بين الثورة في صحافتها والإخوان المسلمين في منشوراتهم . ولم يكتب الدكتور طه حسين والدكتور مندور إلا بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر .

٤ - استخدمت صحافة الثورة في معركتها ضد الإخوان كافة الاساليب الصحفية ولم تقتصر على المقالات وحدها .

الفصل الثالث

الموقف من الشيوعيين

قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بأكثر من ثلاثين عاما كان في مصر حزب شيوعي حيث تأسس أول حزب شيوعي عام ١٩٢١ وكان سكرتيره العام محمود حسنى العرابى . وإذا كان هذا الحزب قد توقف نشاطه بعد صدور دستور ٢٣ الذى نص على عدم قيام احزاب تتبنى فكرة الصراع الطبقي ، فان الافكار الشيوعية وجدت طريقها الى اوساط المثقفين بعد اعتراف حكومة الوفد بحكومة الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣ واقامة علاقات دبلوماسية معها (١) وشهدت تلك الفترة تكوين تنظيمين شيوعيين فى مصر هما « أسكرا » و « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » أتحدتا معا عام ١٩٤٧ ليصبحا تنظيميا واحدا عرف باسم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » « حدتو » (٢) . وبالرغم من وجود عدة تنظيمات شيوعية أخرى الى جانب « حدتو » بعد ذلك مثل « الفجر الجديد » و « العصابة الماركسية » و « وادى النيل » ، فان هذه التنظيمات كلها لم تكن ذات تأثير يذكر اذا ما قيسست بتنظيم « حدتو » الذى كان له وجود نشط داخل

(١) محمود حسين : الصراع الطبقي فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٧٠) بيروت .

١٩٧٠ ص ٢١٢ .

Laquer (W) : Communism and Nationalism (٢)
The Middle East, Routledge and Kegan, London
1967, P.P. 43; 44.

نقابات العمال وفي الريف المصرى (١) ، والذي استطاع كذلك أن يشكل قسما للجيش كانت تتولاها لجنة تضم خالد محيى الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش ، و « القاضى أحمد فؤاد (٢) » . فكان هذا القسم هو الذى ربط بين التنظيم وتنظيم الضباط الأحرار عندما تشكل (٣) ، وبلغ التعاون بين التنظيمين حدا كبيرا الى درجة أن منشورات الضباط الاحرار كانت تطبع وتوزع بأجهزة « حدتو » . وكان يساهم فى تحريرها كذلك عدد من أعضائه خاصة القاضى أحمد فؤاد الذى اشترك مع جمال عبد الناصر ، وخالد محيى الدين فى كتابة أكثر من منشور (٤)

وعلى العموم . . فانه عند قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان هناك تنظيم شيوعى فى مصر الى جانب تنظيم « الحركة الديمقراطية للتححرر الوطنى » « حدتو » ، وهما : « الحزب الشيوعى المصرى » الذى كان قد تكون سنة ١٩٤٦ وكان سكرتيره العام هو الدكتور فؤاد مرسى الذى تولى فيما بعد وزارة التموين و « طليعة العمال » . وكلاهما لم يكن مرتبطين بتنظيم الاحرار ومن ثم فقد كان تنظيم « حدتو » وحده هو الذى اختلف بمعرفة موعد قيام الثورة ، وبناء على ذلك أعد منشورا لتأييده الجيش تم توزيعه فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ووصف حركة الجيش بقيادة الضباط

Safran (N) : Egypt in search of Political (١)
community, Cambridge. 1961, P. 230.

(٢) لطفى واكد : حركة الضباط الاحرار ، جنورها الفكرية والتاريخية -
مجلة الكاتب - يوليو ١٩٧٤ - ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مصر والعسكريون) - مصر
سابق - ص ٢٨٦ .

(٤) خالد محيى الدين : مقال « قصة منشورات الضباط الاحرار » - مجلة
التحرير - ٢٩ يوليو ١٩٥٢ .

الاحرار بأنها حركة وطنية تهدف الى الخروج من حالة التقهقر فى
فى القضية الوطنية ومواجهة الفساد ، وطلب الى « الرفاق » تاييد
هذه الحركة عن طريق خلايا المنشآت العمالية والجماعية وفى
الاحياء . (١) بل أن المعتقلين من التنظيم أصدروا هم الاخرون
بيانا بتأييد حركة الجيش وضعوا له عنوانا غريبا هو « نحن نؤيد
هذه الحركة ونبتهج » (٢) .

على أنه اذا كانت حركة الجيش قد حظيت بمثل هذا التأييد
السريع من جانب الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى « خدتو »
فان الموقف كان مختلفا بالنسبة للتنظيمين الاخرين .

لم يطل تأييد الحزب الشيوعى المصرى لحركة الجيش اكثر
من ثلاثة أيام ، كانت منشوراته خلالها تدعو الى تأخى الجيش
مع الشعب باطلاق الحريات واستئناف الكفاح المسلح ضد
الانجليز . ولكن مثل هذا التأييد سرعان ما تحول الى النقيض
عندما سمح للملك فاروق بمغادرة البلاد ، ذلك لأن الحزب كان
يرى ضرورة محاكمته التى هى فى الواقع بداية لمحاكمة نظام
بأكمله . ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب فى معاداة الحركة واتهامها
بالفاشية ، وبأنها حركة عسكرية « ستسير فى اتجاه فاشى
لمصلحة أعداء الوطن والاستعمار الانجلى أمريكى » (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر واظمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق
- ص ٧٤ .

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة يوليو (شهود يوليو) - مصدر سابق -
ص ٣٦٠ .

(٣) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر واظمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق
ص ٧٧ ، واحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ (مجتمع جهال عبد الناصر) مصدر
سابق - ص ١٧٨ .

أما تنظيم « طليعة العمال » فلم يصدر عنه في البداية أي شيء يفيد تأييد الحركة ، وإن كان كذلك لم يعارضها علانية بأية صورة من الصور ، وإلى أن وقعت أحداث كفر الدوار يومى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ - أى بعد ثلاثة أسابيع فقط من قيام حركة الجيش - ليعلم تنظيم « طليعة العمال - موقعه المعارض سافرا لحركة الجيش ويعلن أنها ليست الا « دكتاتورية عسكرية » خاصة بعد أن تم تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى هذه الأحداث واتهما بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت . وقد كان هذا الحادث أيضا سببا فى حملة من الهجوم العنيف شنتها بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على حركة الجيش (١) .

وإذا كان تنظيم « حدتو » وحده هو الذى ظل محتفظا بصلته مع حركة الجيش وتأييده لها - حتى بعد اعدام العاملين خميس والبقرى - فان ذلك لم يدم طويلا ، فعندما صدر قرار حل الأحزاب بدأت حملة اعتقالات للسياسيين المصريين من مختلف الاتجاهات ، كان من بينهم أعضاء من تنظيم « حدتو » الذى تمت أيضا مصادرة صحفه اليسارية الأخرى التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى « الكاتب » و « الملايين » و « الميدان » و « الواجب » و « صوت الطالب » و « المعارضة » .

كان هذا هو موقف الشيوعيين المصريين من ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أما موقف الثورة منهم ، فقد كان موقف الرفض تقريبا وعلى طول الخط . ويتضح ذلك من الوقائع والأحداث التى جرت على النحو التالى :

أولا : عندما تقرر الإفراج عن المعتقلين السياسيين فى ٢٥ يوليو

(١) مجموعة من المؤلفين : ٢٣ يوليو ، خمسة أبعاد - مصدر سابق - ص ٣٤

١٩٥٢ - أى بعد قيام الثورة بيومين - ثم يفرج عن كل الشيوعيين منهم ، بل استبقى فى المعتقلات عدد منهم ، قال محمد نجيب فى مجال تفسيره لبقائهم أنهم كانوا « خميرة للضغط » (١) .

ثانيا : ابعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة « التحرير » بعد عددين فقط من صدورها . وكان هناك قرار بابعاد عدد من الكتاب والمحرفين العاملين فى المجلة لنفس سبب ابعاد حمروش وهو أنهم « شيوعيون » (٢) .

ثالثا : أصدرت وزارة محمد نجيب فى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة من توقيع معاهدة ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو المتهمين بقضايا سياسية خلال هذه المدة ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

رابعا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم « حدتو » ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند اعلان قرار الغاء الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ رغم أن الشيوعيين لم يكونوا حزبا من الاحزاب القائمة ورغم استثناء الاخوان المسلمين ، ورغم أن تنظيم « حدتو » - حتى ذلك الوقت كان مؤيدا للثورة .

خامسا : الاختلاف مع يوسف صديق « عضو مجلس قيادة الثورة » والمعروف باتجاهاته الماركسية ، وابعاده عن صفوف الجيش ثم تحديد اقامته عام ١٩٥٣ . ويقول محمد

-
- (١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (ملكرات) مصدر سابق - ص ٨٦ .
(٢) مقابلات مع : أحمد حمروش ومصطفى بهجت بلوى - ملاحق الرسالة .

نجيب ان جمال عبد الناصر كان يحذره من يوسف صديق
قائلا « أنه شيوعى يريد أن ينحرف بالثورة لتفكيره » (١)

هذا الرفض من جانب قيادة الثورة للشيوعية ، كان يتسق
تماما مع طبيعة تفكيرهم وهم الذين تربت غالبيتهم فى ساحة
الاخوان المسلمين ، الى جانب كونهم تشبعوا - مثل غالبية الشعب
المصرى - بالافكار المناهضة للشيوعية خاصة فيما يتعلق
باصطدامها ومعاداتها للدين . ويشير جمال عبد الناصر الى ذلك
فى حديث أدلى به لصحيفة صنداى تايمز فيقول أنه درس قبل
الثورة المذهب الماركسى وكتابات لينين ولكن صرفه عنها أمران :
الاول أن الماركسية فى جوهرها ملحدة ، والثانى ضرورة وجود
سيطرة من نوع ما للاحزاب الشيوعية العالمية (٢) ويقول محمد
نجيب أن شعب مصر لا يمكن أن يقبل الشيوعية مذهباً لانه
شعب « متدين » (٣) . أما أنور السادات فيعبر عن هذا الموقف
بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً فيقول « أننا لسنا شيوعيين ، بل
لم نعرف ما هى معتقدات ماركس ولينين وستالين بالتحديد » (٤)

وفى هذا الصدد نجد أنه منذ قيام الثورة وحتى أواخر عام
١٩٥٨ لم تشن الصحافة أى نوع من الهجوم على الشيوعيين ، ولم
تتعرض لهم الا بشكل عابر عادة ما يكون من خلال تناول قضايا
عامة - على نحو ما سيأتى بعد - أو من خلال أخبار عن محاكمات
فى قضايا أو اعتقالات لتنظيمات شيوعية سرية ، وذلك عكس

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) مصدر سابق - ص ٥٩ .

(٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - القسم
الرابع - القاهرة - مصلحة الاستعلامات .

(٣) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ - مصدر سابق - ص ١٠٢ .

(٤) الجمهورية : ٦ يناير ١٩٥٥ - مقال بعنوان « الثورة واندحورراطية »

ما جرى مع الاحزاب الليبرالية والاخوان المسلمين على نحو ما سبق.
عرضه في الفصول المتقدمة من هذا البحث أما أسباب ذلك فهي :

أولا : أن الشيوعيين لم يكونوا بالحجم الجماهيري الذي يمكن أن
تقيم له الثورة وزنا كبيرا أو توليه أهمية كبيرة مثلما كان
الامر بالنسبة للأحزاب الليبرالية (الوفد بالذات) أو الإخوان
المسلمين .

ثانيا : كانت فترة الصدام قصصيرة وسريعة ولم يخلف الاجهاز
على الشيوعيين صدى جماهيريا يحتاج من قيادة الثورة في
ذلك الحين الى أى عمل اعلامى أيا كان نوعه .

ثالثا : كانت قيادة الثورة تدرك أن الشيوعية تلقى فى مصر
معارضة واسعة بسبب العامل الدينى . « ولا يمكن ان يقبلها
الشعب المصرى المتمسك بدينه » (١)

رابعا : لم تشعر قيادة الثورة بأن الشيوعيين يشكلون خطرا على
مسيرتها أو تحقيق أهدافها اذا ما قيس بالاطار الأخرى
التي واجهتها ، وهذا ما يعبر عنه جمال عبد الناصر بقوله
« قد تعتبر الشيوعية خطرا ، ولكن الاستعمار أشد
خطرا » (٢) .

وعلى ذلك فان حملة على الشيوعيين لم تظهر فى صحافة
الثورة الا فى أواخر عام ١٩٥٨ ، وبعد أن بدأ الحلاف أساسا بين
جمال عبد الناصر والشيوعيين فى سوريا والعراق . أما قبل ذلك
فقد جاء تناول الصحافة « صحافة الثورة » للشيوعيين المصرين
عرضا ، ولم يكن يتسم بالهجوم بل بمحاولة عرض مواقف لهم

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ - مصدر سابق - ص ١٠٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ٢٠٢

بشيء من « الدهشة » أو « الاستغراب » ، ففي عام ١٩٥٥ ، وبينما كان أنور السادات يتصدى للكتابته عن قصة « النورة والديمقراطية من خلال سلسلة مقالات كتبها بهذا العنوان ليرد من خلالها على ما أثير من شائعات واتهامات لموقف الثورة من قضية الديمقراطية ، ويمهد في نفس الوقت لطرح وجهة نظر الثورة في نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، نجده يضع تجربة « ماوتسى تونج » وتجربة الصين في الحكم أمام من يتهمون الثورة بعودة الحياة النيابية ، والدستور والحريات « وفي مقدمتهم الشيوعيون » ، وقد اختار تجربة الثورة الصينية بالذات لأن الصين في رأيه « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها ، مستعمرة فيها حكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعراة ، وجياح » ثم يقول : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا أنهم أى ثوار الصين لم يصنعوا أكثر مما صنعنا حتى الآن ، فزعيمهم يقول : « ان الإصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العدو حليف المستعمر » ثم رد أنور السادات على اتهام الثورة بانها تحاول اقامة ديكتاتورية بان « قادة الصين وجدوا أيضا من يقول عنهم انهم طغاة ويريدون ديكتاتورية » ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « انتم على حق فنحن بالفعل نقيم ديكتاتورية ، ان الخبرة التي تكونت للشعب الصينى خلال عشرات السنين تبين لنا ضرورة اقامة ديكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير وحقوق التصويت . فمن هو هذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة ديكتاتورية من أجل سحق الاستعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه فلا يسمح لهم بالتصرف ألا فى داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون

وسيعاقبون في الحال ، فلا بد من تأسيس النظام الديمقراطي بين الشعب ، فيمنح حرية الكلام والاجتماع والتنظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين ، فالديموقراطية للشعب ، والديكتاتورية على الرجعيين ، واذا لم نعمل هذ تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » . وبعد أن ينتهى السادات من سرد تفاصيل ما جرى فى الصين ، مقارنة بين الاجارات التى حققته الثورة هناك والانجازات التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو ، ينهى حديثه قائلا : أود أن يقرأ الشيوعيون فى مصر هذا الكلام ، فهم من بين الذين يتهمونا بالفاشية « (١) » .

على هذا النحو الاقرب الى « المناقشة » الهادئة المتأنية يتحدث أنور السادات الى الشيوعيين ، ليس فى هذا المقال بل فى كل مرة كان يكتب فيها عن الشيوعيين أو « التقدميين » ، كما كان يطلق عليهم فى بعض الكتابات ، ونجد مثلا لذلك فيما كتبه خلال شهر اغسطس ١٩٥٥ فى الوقت الذى كان فيه جمال عبد الناصر يزور الاتحاد السوفيتى للمرة الاولى ، وفى هذا الوقت كتب السادات يشير - لأول مرة - الى السلوك المعادى من الشيوعيين تجاه الثورة ، ويعلن عن دهشته من هذا الموقف الذى اتخذه الشيوعيون بوقوفهم الى جانب الاستعمار والاقطاع والرجعية المصرية فى صف واحد ، فيقول « عندما قامت هذه الثورة ، وكانت لا تزال فى ايامها الاولى ارتفعت اصوات من يسمون انفسهم تقدميين هاتفة بسبب فوط الديكتاتورية العسكرية ، ومعلنة بكل شجاعة أن هؤلاء الضباط قاموا بانقلاب عسكري لصالح الاستعمار ، لا بثورة لصالح الشعب ، واذا عوا آراءهم وطبعوا منشوراتهم وانتشروا فى كل مكان يخرقون آذان الشعب بهذا الصياح العجيب . ولا شك ان هذا الصياح الشاذ القائم على غير أساس من الحقيقة أو « العلم » قد أحدث

(١) الجمهورية : ٦ يناير ١٩٥٥ - مقال « الثورة والديموقراطية » .

بليلة فى الخواطر واستفاد من هذه البليلة الرجعيون والاستعماريون وكل الأعداء ٠٠ أقصد أعداء الشعب هؤلاء الذين يحتم التقدم على التقدميين أن يقفوا ليصارعوهم ٠ لكن الذى حدث فى مصر كان أمرا عجيبا ٠٠ فالتقدميون اشتركوا مع الاستعمار والرجعية والافتساع وقلول النظام الذى سقط فى محاربة الثورة المصرية « (١) ٠

واذا كان أنور السادات قد اختار توقيت زيانه جمال عبسد الناصر الى الاتحاد السوفيتى ليكتب هذا الكلام الموجه للشيوعيين ، فلا شك أنه كان يقصد بذلك أن يفصل بين مسالتين علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى من جهة ٠ وعلاقة الثورة بالشيوعيين كمسألة داخلية من جهة أخرى ٠ وقد استمر هذا الفصل بين العلاقتين حتى بعد ان توطدت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى عقب صفقة السلاح ، وبعد مؤازرة الاتحاد السوفيتى لمصر فى مواقف عديدة ٠ وظل الحرص قائما على أن لا تكون الصداقة على حساب المبادئ ٠ وذلك ما يشير اليه أنور السادات بقوله « اننا لن نقبل المذهب الشيوعى أو نسمح بأن تكون هذه الصداقة طريقه الى تسلله الينا » (٢) .

ومن ثم فقد كان الصدام الذى وقع بين قيادة الثورة والاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٨ ، نتيجة لصدام الثورة مع الشيوعيين فى الداخل بطبيعة الحال ، وهو الصدام الذى انعكست آثاره على صحافة الثورة فى شكل حملة من الهجوم المكثف والعنيف ضد الشيوعيين ، بسبب الموقف المناهض لهم من قيام الوحدة بين مصر وسوريا ٠ فقد رأى جناح من الشيوعيين المصريين ان الوحدة بين مصر وسوريا خدمت مصالح كبار الملاك والرأسماليين العرب الذين تدفقوا على مصر ، خاصة « البرجوازية » السورية التى وجدت فيها

(١) التحرير : ١٥ اغسطس ١٩٥٨ - مقال « حكاية التقدميين » ٠

(٢) التحرير : ٦ سبتمبر ١٩٥٥ - مقال « ثمن الصداقة » ٠

استقراراً لها • وضربة للتيار الماركسي الذي كان ينمو وينتشر هناك (١) وبينما عارض جناح آخر من الشيوعيين هذا الرأي فإن الجناح المضاد اصدر منشورات عارض فيها سياسة جمال عبد الناصر العربية ، متضامنا في ذلك مع موقف الشيوعيين السوريين ، الذين سافر زعيمهم خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي الى الاتحاد السوفييتي تاركا سوريا عقب اعلان الوحدة (٢) • ثم تفاقمت المشكلة أكثر بسبب تزايد نشاط الشيوعيين في العراق في ذلك الوقت (فترة حكم عبد الكريم قاسم) وانضمامهم الى خط المعارضة المساعد من قبل الشيوعيين السوريين والمصريين ، وهكذا تهيأت أسباب الضدام بين القومية العربية ، وبين الحركة الشيوعية بعد أن وصل الطرفان الى مفترق الطرق (٣) ، ولم يأبه عبد الناصر بالشيوعيين الذين وقفوا الى جانب حكومة الثورة ، ذلك لان معظم هؤلاء من الكتاب والصحفيين الذين أقتصروا نشاطهم على الصعيد النظري (٤) واقصى ما عرضته عليهم الحكومة في ذلك الوقت هو أن ينضموا الى الاتحاد القومي « كأفراد » وان يعلنوا حل المكتب السياسي للحزب ، وجاءت هذه المطالب على لسان أنور السادات في لقاء تم بينه وبين محمود أمين العالم « ممثلاً للحزب الشيوعي » •

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) - مصدر سابق - ص ١٧٧ •

(٢) والتر لاكور : الاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط (مترجم) - المكتب التجاري للطبع والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٥٩ - ص ٣٦٩ •

(٣) نفس المصدر - ص ٣٦٠ •

(٤) نفس المصدر - ص ٣٢٠ •

وهكذا ٠٠ أصبح جمال عبد الناصر مواجهًا بمعارضة من الشيوعيين في مصر ، والشيوعيين في سوريا والشيوعيين في العراق فكان على صحافته أن تخوض المعركة الاعلامية ضد هذه الجهات جميعها وضد الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت .

بدأ الهجوم تلميحًا من جمال عبد الناصر ، ثم علانية في خطابه الذي ألقاه في بور سعيد بمناسبة الاحتفالات بعيد النصر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ وهو الخطاب الذي اتهم فيه الشيوعيين بأنهم «شعوبيون» وانفصاليون يعارضون الوحدة ويسعون لتحطيمها (١) « وأعقب الخطاب حملة اعتقالات واسعة للشيوعيين ظلت في تصاعد مستمر طوال الشهر الاوّل من عام ١٩٥٩ . والعجيب أن الصحف المصرية تنشر صورة برقيتين متبادلتين بين جمال عبد الناصر ونيكيتا خروشوف بمناسبة توقيع اتفاق السد ورغم ذلك واصل عبد الناصر حملته ضد الشيوعيين واتهامهم بالعمالة ، وواصل خروشوف مهاجمة جمال عبد الناصر في حفلات الاستقبال وفي المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي . ويقول « أنتوني ناتنج » وزير الدولة البريطاني السابق والذي استقال احتجاجًا على عدوان السويس ٠٠ أن جمال عبد الناصر لم يشن هذه الحملة على الشيوعيين حفاظًا على سلطته أو حماية للوحدة مع سوريا فقط ، ولكنه أراد أن يثبت للعالم عامة وللولايات المتحدة خاصة أن سياسته بعد السويس ليست مرتبطة بالأيديولوجية الشيوعية (٢) .

(١) الاخبار : ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ - ويلاحظ أن الصحف المصرية جميعها اهتمت بنشر هجوم عبد الناصر على الشيوعيين كما ورد في هذا الخطاب ما عدا جريدة المساء التي لم تنشر عبارات الهجوم التي تفسسها هذا الخطاب ضد الشيوعيين - انظر المساء - ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ .

Mansfield (Peter) : Naspers Egypt, Penguin, (٢)
London, 1954, P.P. 36, 37.

ولعل أول ما يلفت النظر في موقف صحف الثورة من الشيوعيين آنذاك ظاهران :

الاولى : اعتماد هذه الصحف على الخطاب التي القاها جمال عبد الناصر في هجومه على الشيوعيين ، كمادة اعلامية أساسية والثانية : أن جريدة المساء ظلت الى أن ابعد رئيس تحريرها خالد محيي الدين في ١٢ مارس ١٩٥٩ متحفظة في هجومها على الشيوعيين ، ولم تبدأ مساندة حملة الهجوم التي شنتها صحف الثورة الاخرى الموجودة في ذلك الحين (الجمهورية - الشعب - مجلة التحرير) الا بعد ان تولى رئاسة تحريرها « ضابط » بديل هو مصطفى المستكاوي .

وفيما يتعلق بالظاهرة الاولى نجد صحف الثورة قد اعتمدت في حملتها ضد الشيوعيين على العبارات والاراء والتحليلات التي كانت ترد في خطب جمال عبد الناصر « الكثيرة » في ذلك الوقت ، والتي حملت أقسى عبارات الهجوم على الشيوعيين وعلى الاتحاد السوفييتي ، خاصة بعد أن فشلت الحركة العسكرية التي قادها « الشواف » في العراق ضد عبد الكريم قاسم ، وهي الحركة التي كان يؤازرها عبد الناصر ضد عبد الكريم قاسم والتي كان يتمنى لو تنجح حتى ينحسر المد الشيوعي في العراق .

اتخذت صحف الثورة العناوين الرئيسية لصفحاتها الاولى من العبارات التي وردت في خطب جمال عبد الناصر ضد الشيوعيين :

« الشيوعيون العراقيون يدبرون المظاهرات والاهانات ضدنا وقد آويناهاهم عندما طردهم نوري السعيد » (١) .

(١) الجمهورية : ١٢ مارس ١٩٥٩ .

« الحزب الشيوعي في مصر يتلقى أوامره من الحزب الشيوعي في إيطاليا » (١) .

« عبد الناصر يرد على - الرئيس خروشوف يقول : لانقبل دفاع خروشوف عن الشيوعية في بلادنا » (٢) .

« عبد الناصر يرد على خروشوف - الرئيس يقول : مساندة خروشوف للشيوعيين في بلدنا تعتبر تحديا لاجتماع الشعب العربي - ان حملتنا على الشيوعيين العملاء تهدف الى حماية وطننا من استعمار جديد » (٣)

«عبد الناصر يقول : سنهزم الشيوعية كما هزمنا الاستعمار»

« الرئيس يقول:- لن نسمح لفئة قليلة خارجة على الوطن أن تسعى لحساب دولة أجنبية - دفاع خروشوف عن الشيوعيين تدخل في شئوننا » (٤) .

وامتألت الصحف بالاتهامات التي الصلتها عبد الناصر بالشيوعيين . وكانت كثيرة . فالشيوعيون في رأى عبد الناصر « عملاء ولم نسمح بقيام حزب شيوعي في مصر لأننا كنا على ثقة من أن الحزب الشيوعي في مصر لا يعمل بوحى ارادته ولا يعمل بوحى مشيئته ولا يعمل لمصلحة بلده » « وكان الحزب الشيوعي في مصر منذ عام ١٩٥٢ يتلقى تعليماته من الحزب الشيوعي في إيطاليا » « والحزب الشيوعي هنا في سوريا إنما كون من العملاء

(١) الجهورية : ١٤ مارس ١٩٥٩ .

(٢) الجهورية : ١٧ مارس ١٩٥٩ .

(٣) الشعب : ١٧ مارس ١٩٥٩ .

(٤) الشعب : ٢١ مارس ١٩٥٩ .

الذين كانوا يتلقون الوحي من خارج بلادهم « (١) وترددت هذه الاتهامات نفسها في مقالات بعض الكتاب ، لئذ أهم ما يلاحظ فيها أنها انتصرت على اتهام الشيوعيين العراقيين وحدهم بالتبعية أى أن الهجوم فى بعض هذه المقالات أنصب على الشيوعيين العراقيين أو على شخص ونظام عبد الكريم قاسم فى العراق . وذلك شدا لأزر عبد السلام عارف الذى كان عبد الناصر يؤيده ضد قاسم والدليل على ذلك سلسلة المقالات التى كتبها حسين فهمى فى « الشعب » بعنوان « بعد ٨ أشهر من ثورة العراق التى اكتفى خلالها بمهاجمة عبد الكريم قاسم ومهاجمة الاستعمار » (٢) ، ونقرأ فى مقال آخر كتبه لطفى واكد فى مجال هجومه على الشيوعيين « العراقيين » واتهامهم بالتبعية ، قوله « وتمكن هؤلاء التوايع من وصم هذه الثورة ومنع العراق من الوفاء بالتزاماته » « هؤلاء التوايع الذين لا يؤمنون بالقومية العربية يحاولون اليوم جر العراق بعيدا عن قوميته وربطه بعجلة موسكو » (٣) ، وكذلك كان الموقف فى كتابات أنور السادات فهو يدعو للتمسك بالقومية العربية فى مواجهة الشيوعية التى تهدد هذه القومية وتهدد مصير فلسطين . فهو يقول « فأولئك الشيوعيون الذين فى بغداد هم عرب قبل أن يكونوا شيوعيين ، ولكل واحدا أن يعتقد ما يشاء وأن يؤمن كما يشاء . ولكن ليس من حق أى عربى مهما كان اعتقاده أو إيمانه أن يتنكر لفلسطين وعرب فلسطين ونكبة فلسطين . . أن معنى هذا أن نصبح نحن

(١) الجهورية : ١٤ مارس ١٩٥٩ - خطاب جمال عبد الناصر .

(٢) الشعب : ١٨ مارس ١٩٥٩ - سلسلة مقالات بعنوان « بعد ٨ أشهر من ثورة العراق » .

(٣) الشعب : ٢٣ مارس ١٩٥٩ - مقال بعنوان « من الذى حمى ثورة العراق » .

العرب جميعا لاجئين وأن تغتصب وطننا من النيل الى الفرات
بمساعدة أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، أولئك الذين أقاموا
اسرائيل ويمولون اسرائيل ويسلحون اسرائيل ويحرضون
اسرائيل » (١) .

جريدة « المساء » وحدها هي التي شذت عن هذا الموقف ، في
البداية الى ان صدر قرار بإبعاد خالد محيي الدين عن رئاسة
تحريرها في مارس ١٩٥٩ فعندما بدأت الازمة والفي جمال
عبد الناصر خطابه الاول الذي هاجم فيه الشيوعيين يوم ٢٢
ديسمبر ١٩٥٨ ، لم تنشر « المساء » حرفا واحدا من هذا
الهجوم (٢) . وكذلك كان تساؤلها لأحداث العراق عندما بدأ
« الشواف » حركته العسكرية ضد عبد الكريم قاسم ، فبينما
كانت الصحف المصرية جميعها تعلن تأييدها لهذه الحركة ونشر
أخبارا مستفيضة عن انتصارات « الشواف » وعما أسمته بجرام
الشيوعيين في العراق ، كانت « المساء » تعالج الموضوع بشكل
هاديء ومن خلال أخبار مقتضبة تنسبها الى مصادر أجنبية وخاصة
(راديو لندن) . فوجد العنوان الرئيسي للجريدة هو « تطورات
ثورة العراق - بيانات ونداءات جديدة من راديو الثورة في
الموصل » وفي اليوم التالي نجد العناوين الرئيسية هي : « آخر
التطورات في العراق - راديو بغداد يعلن أن الحكومة سيطرت
على الموقف » الى أن كان يوم ١١ مارس ١٩٥٩ فانعدت « المساء
بنشر خبر انتهاء حركة الشواف في عنوانها الرئيسي . ولم

(١) التحرير : ٣ فبراير ١٩٥٩ - مقال بعنوان « عن الشيوعيين والقومية

العربية » .

(٢) المساء : ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ - وذكر لي خالد محيي الدين أنه لم يكن
موجودا بالقاهرة في ذلك الوقت ، لكنه لو كان موجودا لما اختلف موقفه عن ذلك .

يحتمل عبد الناصر ذلك فطلب إبعاد خالد محيي الدين عن جريدة المساء (١) .

كان موقف جريدة المساء على هذا النحو ينسق تماما وطبيعة تفكير خالد محيي الدين ومجموعة الكتاب اليساريين بها ، بل ومع طابع الجريدة التي انشئت أساسا لتكون منبرا لليسار في مصر ، ولذلك فإن كاتبها واحدا في « المساء » لم يهاجم الشيوعيين في العراق أو في أي مكان ولم تهاجم الجريدة الاتحاد السوفيتي مثلما فعلت الصحف الأخرى ، وكذلك فإنها لم تنشر ما جاء في خطب عبد الناصر من هجوم ضد الشيوعيين بل أن كاتبها مثل الدكتور عبد العظيم أنيس يكتب مقالا عن « الحركة الوطنية العربية » معارضا في ذلك خط عبد الناصر الذي كان في أوج حماسه للقومية العربية وليست « الوطنية العربية » وكان من نتيجته أن إبعاد الدكتور عبد العظيم أنيس ومنع من الكتابة في جريدة « المساء » (٢)

وبدأت جريدة « المساء » بداية جديدة ومختلفة بعد أن حل « مصطفى المستكاوي » محل خالد محيي الدين ، فاختلفت الأقسام اليسارية من الجريدة ، وبدأت حملة هجوم مكثفة ضد الشيوعيين ، برزت واضحة في العناوين الرئيسية والأخبار والمقالات أيضا (٣) ، وإلى جانبها سلسلة مقالات لتأصيل فكر

(١) المساء : ١٢ مارس ١٩٥٩ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مقالات مصطفى المستكاوي في المساء : ٢٣-٣-١٩٥٩ بعنوان « الزحف الشيوعي » ، و ٢٤-٣-١٩٥٨ « لا فرق بين المنطقين » ، و ١٤-٣-١٩٥٩ « هذا المؤتمر » ، وانظر أيضا مقالات سامي داود في المساء ٢٢-٣-٥٩ . لماذا تغرت سياسة موسكو » ، و ٢٣-٣-٥٩ « خروشوف يعاتبنا » ، و ٦-٤-٥٩ « طردنا الاستعمار من الباب ففتح له قاسم جميع النوافذ والابواب » ، و ١٣-٤-٥٩ « لماذا نعتبر الشيوعية خطرا علينا » .

جمال عبد الناصر كتبها المستكاوى مثل « ثورتنا السياسية تقوم على أساس ايجابية حيانا » (١) و « حيانا الايجابى » (٢) وغيرهما وأخيرا . فان أهم ما يمكن أن نلاحظه على موقف صحافة الثورة من الشيوعيين من خلال ما تقدم هو :

أولا : ندرة الهجوم على الشيوعيين قبل احداث عام ١٩٥٨ ترجع بالدرجة الأولى الى نظرة الثورة الى حجم الشيوعيين وتأثيرهم المحدود فى الحياة السياسية المصرية ، أما فى عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ فقد كانت المجابهة مع الشيوعيين المصريين والسوريين والعراقيين والاتحاد السوفيتى أيضا ، ومن ثم اشتدت حدة الهجوم على الشيوعيين .

ثانيا : قبل ١٩٥٨ لم تتهم صحافة الثورة أيضا بتبرير أو تفسير موقف الثورة من الشيوعيين واعتقالهم ، على نحو ما فعلت تجاه الاخوان المسلمين مثلا ، وذلك يعكس أيضا وجهة نظر الثورة وتقديرها أنه لا يوجد التعاطف الجماهيرى الواسع مع الشيوعيين .

ثانيا : قبل ١٩٥٨ لم تتهم صحافة الثورة أيضا بتبرير أو تفسير ما جاء فى خطب جمال عبد الناصر ، وذلك لافتقار هذه الصحف فى ذلك الوقت الى وجود الكتاب الذين يقومون بهذا الدور ، فالكتاب فى جريدة المساء جميعهم من اليساريين وكذلك فى الجمهورية عدد كبير منهم « أحمد حمروش وابراهيم عامر مثلا ، وحسين فهمى ولطفى واكد

(١) المساء : ١٩ أبريل ١٩٥٤ .

(٢) المساء : ١٨ أبريل ١٩٥٤ .

فى الشعب كان واضحا تعاطفهما مع اليسار المصرى ، وكانت مجلة التحرير تفتقد لوجود الكتاب ، وكان أنور السادات قد توقف عن الكتابة قبل هذا الصدام ولم يكتب أثناءه غير مقال واحد فى مجلة التحرير ، وترك العمل عقب ذلك مباشرة ليتولى صلاح سالم مسؤولية الجمهورية

رابعا : اتسمت الحملة الصحفية ضد الشيوعيين بالطابع الديماجوجى أكثر من اعتمادها على التعليقات والتحليلات الرصينة ، وذلك بعكس الحالة التى كانت عليها صحافة الثورة فى ذلك الوقت (عام ١٩٥٩) ، وهو العام الذى توقفت فيه جريدة الشعب ومجلة التحرير عن الصدور

الفصل الرابع

موقف صحافة الثورة

خلال أزمة مارس ١٩٥٤

شهدت مصر فى الفترة من أواخر شهر فبراير الى نهاية مارس ١٩٥٤ أحداثا سياسية هامة ، تركت آثارها واضحة على كافة القوى السياسية المصرية ، وحددت بشكل نهائى بوقاطع موقف ثورة ٢٣ يوليو من قضية الديمقراطية وتصورها للمؤسسات الدستورية التى تريدها • بل وحسمت قضية أخرى على نفس القدر من الأهمية هى قضية استمرار « العسكريين » فى الحكم ، أو عودة الجيش الى كنيسته ، أو بمعنى آخر قضية استمرار الثورة أو عودة الحياة النيابية الى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة •

هذه الأحداث التى شهدتها مصر آنذاك ، هى ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم « أزمة مارس ١٩٥٤ »

وإذا كان مهما أن نعرض فى البداية لأحداث هذه الأزمة وملاساتها فان ما يعيننا منها فى هذا البحث هو ما يتعلق بقضية الديمقراطية فقط ، ذلك لأن هذه الأحداث فجرت مواقف كثيرة تتعلق بالأحزاب والبرلمان والدستور والأحكام العرفية والشكل الأمثل لنظام الحكم فى مصر ، ومن ثم فانه لا يعيننا كثيرا تناول موقف صحافة الثورة من موضوعات أخرى غير هذه الموضوعات المتعلقة بقضية الديمقراطية ، رغم تعدد الأحداث والموضوعات

خلال الأزمة ، سواء ما يتعلق بالخلاف الذى نشب بين محمد نجيب وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جانب آخر .

على كل الأحوال فقد بدأت أحداث الأزمة عندما قدم محمد نجيب استقالته يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ احساسا منه بان وجوده فى السلطة قد أصبح وجودا صوريا ، وأنه لا يشارك فيما يصدر من قرارات عن مجلس قيادة الثورة . و صدر قرار مجلس قيادة الثورة بقبول الاستقالة ، وأصدر بيانا بذلك ، تضمن عبارات قاسية ضد محمد نجيب مثل « ان محمد نجيب كان بعيدا عن صفوف الضباط الاحرار » وانه « أخطر باختياره قائدا للثورة قبل قيامها بشهرين فقط » وأنه « بعد ستة أشهر من قيام الثورة بدأ يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادى » وأنه « اجمالا .. طالب بسلطة فردية مطلقة » (١)

لكن هذه الاستقالة وابتعاد محمد نجيب عن قيادة الثورة لم يستمر طويلا . فقد أعلنت بعض وحدات وأسلحة الجيش تأييدها العلنى لمحمد نجيب ، « مثل سلاح الفرسان الذى كان لخالد محيى الدين تأثير قوى فى صفوفه » وبعض وحدات الاسكندرية (٢) وكذلك اندلعت المظاهرات فى شوارع القاهرة ، والتي نظمتها القوى السياسية المصرية « الأحزاب القديمة والاخوان والشيوعيون » والذين كانوا يرون فى الثورة ديكتاتورية عسكرية وأسفر الصدام بين هذه القوى وبين قوات الشرطة عن سقوط ثلاثة عشر قتيلًا من المدنيين وسقط عدد آخر من الجنود .

(١) الجهورية : ٢٥ فبراير ١٩٥٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس - مصدر سابق - ص ١٦٩

أمام هذه الاحداث ، تراجع مجلس قيادة الثورة فقرر اعادة محمد نجيب ، الذى وافق وبعث الى المجلس قائلا « حرصا منى على حفظ وحدة الأمة فى الظروف الحاضرة ، وبناء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية » (١) ورغم عودة محمد نجيب ، الا أن المظاهرات وأعمال العنف كانت لا تزال مستمرة ، وانضم الطلاب الى المظاهرات التى كان واضحا أن الاخوان المسلمين يحركونها ، وتؤكد ذلك عندما ظهر محمد نجيب فى شرفة قصر عابدين لتحية الجماهير فى المظاهرات ، فظهر الى جانبه بعض قادة الاخوان ، وبدأ كلمته اليهم مرددا « الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا » (٢) . وأمام استمرار حملة العنف من جانب المتظاهرين بعد اعادة محمد نجيب اضطرت السلطات الى القاء القبض على عدد من الأشخاص كان من بينهم عبد القادر عودة وآخرون من جماعة الاخوان .

على انه بعد أن اتخذ الصراع داخل معسكر الثورة شكلا خطيرا بتحريك الاسلحة ضد سلاح الفرسان وضد اتجاه تصفية الثورة ، ويعد أن تحرك المعسكر المضاد للديكتاتورية بمظاهرات هائلة بما كاد يهدد بصدام بين الجيش والشعب (٢) ، كان لابد من اتخاذ اجراء فكانت القرارات المعروفة بقرارات ٥ مارس ١٩٥٤ حيث قرر مجلس قيادة الثورة « اتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر ، على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون مهمتها : مناقشة مشروع الدستور الجديد واقاراه ، والقيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره أحكام الجمعية التأسيسية .

(١) المصرى : ٢٨ فبراير ١٩٥٤ .

(٢) المصرى : اول مارس ١٩٥٤ .

(٣) عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وأزمة مارس - مصدر سابق - ص ١٧٦

ولكى تجرى الانتخابات فى جو تسوده الحرية التامة ، فانه قد
تقرر الغاء الأحكام العرفية ، والغاء الرقابة على الصحف والنشر
اعتبارا من (نفس اليوم) ، فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع
الوطنى « (١) » .

وسئل عبد الناصر الذى أعلن هذه القرارات عن الأحزاب
فقال « أن تنظيم الأحزاب سيكون متوقفا على الدستور الجديد الذى
سنتب فيه الجمعية التأسيسية . وأن الشعب نفسه هو الذى
سينتخب هذه الجمعية » وسئل عن المعتقلين السياسيين فقال :
« سوف يتم الافراج عن لا تثبت ضده تهمة من المعتقلين وان جميع
القوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان سوف تعرض على الجمعية
التأسيسية » أما عن وضع مجلس قيادة الثورة بعد انتخاب
البرلمان الجديد ، فقد قال عبد الناصر « لقد اصبحنا رجال سياسة
ويجب أن يبعد الجيش عن السياسة ، ولذلك فاننا سنتنحى عن
مراكزنا فى الجيش » (٢)

مغزى قرارات ٥ مارس هذه ، أنها استجابة للمطالب
الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية ، وازالة ما علق بأذهان
الشعب من اتجاهات الثورة الديكتاتورية ، تمهيدا لنزولها الى
ساحة العمل السياسى مثل بقية القوى السياسية الأخرى ،
وبالفعل فقد ناقش مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت تكوين
حزب باسم الحزب الجمهورى ، أو الحزب الاشتراكى الجمهورى ، وبدأ
الدكتور راشد البراوى يعاونه البكباشى سمير حلمى والبكباشى
محمد صدقى سليمان ، فى وضع برنامج الحزب على أساس تقديمى

(١) المصدر : ٦ مارس ١٩٥٤ .

(٢) نفس المصدر .

يختلف عن برامج الاحزاب الاخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادئ الاشتراكية المعتدلة » (١)

غير أن الامور لم تواصل سيرها الطبيعي بالنسبة لأعضاء مجلس قيادة الثورة فهناك محمد نجيب يواصل مطالبته الحصول على سلطات أوسع ، خاصة فيما يتعلق بتعيين قادة الوحدات فى القوات المسلحة ، وهناك الصحافة - بعد أن الغيت الاحكام العرفية وتقرر الغاء الرقابة - تمتلئ بالاصوات التى تطالب بعودة الجيش « فورا » الى الثكنات والنسب تقول بان النحاس سوف يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية (٢) وبعضها الآخر يدعو الى إعادة الأحزاب القديمة أو يصور الامر على هذا النحو ، هذا الى جانب الحملة الشديدة التى شنتها مجلة « الجمهور المصرى » فى ذلك الوقت على « العسكريين » وكذلك الأخبار التى نشرتها جريدة « القاهرة » المسائية والتى اعتبرتها قيادة الثورة « أنباء كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار » ، فوضعتها تحت الرقابة مرة أخرى (٣) .

أحدثت هذه الامور تأثيرها ولا شك فى مجلس القيادة وهذا ما بان واضحا من خلال الخطاب الذى ألقاه صلاح سالم فى عمال المحلة الكبرى فى ذلك الوقت والذى قال فيه « ولكننا ننذر الطغيان والطفاعة أن يفكروا قبل السطو على حقوق الشعب بأنها لن تكون ثورة بيضاء بل ستكون ثورة حمراء (٤) » .

(١) الاهرام : ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

(٢) اخبار اليوم : ١٣ مارس ١٩٥٤ .

(٣) الجمهورية : ١٨ مارس ١٩٥٤ .

(٤) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٤ .

وفى ذلك الوقت أيضا بعث حسن الهضيبي المرشد العام للاخوان المسلمين خطابا من السجن الى محمد نجيب يسرب فيه عن عدم ثقته فى أن قيادة الثورة جادة بالفعل فى اقامة حكم ديمقراطى سليم ، مطالبا بضرورة أن يشارك الاخوان المسلمون فى تقرير شئون البلاد ، ومعلنا فى نفس الوقت أن « قرار حل الاخوان وان انزال اللافتات عن دورهم فانه لم يغير الحقيقة الواقعة وهى أن الاخوان المسلمين لا يمكن حلهم ، لان الرابطة التى تربط بينهم هى الاعتصام بحبل الله المتين ، وهى اقوى من كل قوة » (١) ، وكما طالب الاخوان المسلمون بالافراج عن المعتقلين منهم ، احتجت نقابة المحامين أيضا على أن عداد منهم تعرض للتعذيب بعد اعتقاله وبعث نقيب المحامين برقية الى محمد نجيب من أجل ذلك قال له فيها « أنه وصل الى علم مجلس النقابة أنه وقع اعتداء على الاساتذة أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني المحامين بعد اعتقالهم ، وهو أمر لو صح ، يكون بالغ الخطورة ولا يرضى سيادتكم ، فأرجو أن تأمروا بتحقيق الامر حتى ينال المعتدى الجزاء الذى يتناسب مع ما وقع منه » (٢) . أكثر من ذلك أن يوسف صديق - عضو مجلس قيادة الثورة السابق - بعث هو الآخر برسالة الى محمد نجيب يقترح فيها « أن علاج الموقف ينحصر فى أحد حلين لا ثالث لهما : دعوة البرلمان المنحل ليمارس حقه الشرعية . أو تأليف وزارة ائتلافية تمثل التيارات السياسية المختلفة فى البلاد وهى الوفد والاخوان المسلمون والاشتراكيون والشبيوعيون تشرف على اجراء انتخابات للبرلمان فى أسرع فرصة حتى تختار البلاد حكامها الشرعيين ويعود الجيش الى ثكناته » (٣)

(١) المصرى : ١٦ مارس ١٩٥٤

(٢) المصرى : ١٧ مارس ١٩٥٤

(٣) المصرى : ٢٤ مارس ١٩٥٤

اصبح الموقف مهتزا هكذا تحت أقدام مجلس قيادة الثورة ولم يعد مسيطرا على رمام الامور ، ومن ثم كان لا بد من إجراء ينهى هذا القلق والتوتر وعدم الاستقرار . فانعقد مجلس قيادة الثورة يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ ، ويقول أنور السادات أن الامور التي طرحت أمام المؤتمر المشترك « مجلس القيادة ومجلس الوزراء » فى ذلك اليوم كانت « الغاء الاحكام العرفية فورا وقيام الأجزاء وتشكيل وزارة مدنية ٠٠ أو حرمان الرجعيين والمفسدين من الحقوق السياسية واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية البلاد حتى قيام الجمعية التأسيسية وهى التى تنظم موضوع الأحزاب ، ورغم أن الأغلبية صوتت مع الاقتراح الأول بأغلبية ١٣ صوتا ضد ٨ أصوات وامتنع محمد نجيب عن التصويت . فلم تصدر قرارات » (١) . الى أن صدرت أخيرا قرارات ٢٥ مارس التى نصت على الآتى :

- ١ - يسمح بقيام الأحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .
- ٤ - انتخاب الجمعية التأسيسية انتخابا مباشرا دون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة .
- ٥ - حل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يوليو باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة .
- ٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

(١) الجمهورية : ٢٤ مارس ١٩٥٤ - مقال « خلفاى وإسرائيل » .

وما أن أعلنت هذه القرارات حتى تم الافراج عن المعتقلين السياسيين وقد أفرج في مقدمتهم عن الاخوان المسلمين ومرشدتهم حسن الهضيبي الذي توجه اليه جمال عبد الناصر وصلاح سالم لزيارته في منزله في وقت متأخر من الليل فور الافراج عنه (١) أما بالنسبة لزعماء الوفد فقد ضوعفت الحراسة حول بيت النحاس وأفرج عن فؤاد سراج الدين ولكن ليبقى في المستشفى ، وكذلك ابراهيم فرج (٢) ، وفي اليوم التالي لقرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قرارات طالب فيها بالغاء الأحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين وتأليف وزارة قومية لاجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادئ التي آمنت بها البلاد (٣) ، وكذلك عقد المحامون جمعيتهم العمومية ، وشنوا هجوما عنيفا على أسلوب « البوليس الحربي وقائده « أحمد أنور » لاعتمادهم على المعتقلين ، وطالبوا بالغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل وزارة مدنية لاجراء الانتخابات (٤) . وارتفعت صيحات المطالبة بالغاء الأحكام العرفية أيضا من جامعتي القاهرة والاسكندرية .

لم يشذ عن هذا الموقف الا الاخوان المسلمون ، فقد صدر لهم رأى يقول « فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية ، أملنا ألا يعود الفساد ادراجه ، مرة اخرى فاننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب تأليف أحزاب

(١) المصري : ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

(٢) المصري : ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

(٣) المصري : ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٤) نفس المصدر .

سياسية (١) وكذلك قال الهضيبي في مؤتمر للاخوان المسلمين عقد يوم ٣٠ مارس (٢) . وهذا الموقف بالطبع يتفق مع وجهه نظر الاخوان ورأيهم في الحياة النيابية وموقفهم المعادي للحزب . وتجمع كل المصادر التي تناولت البحث في أزمة مارس ١٩٥٤ على أن هذا الموقف من الاخوان المسلمين هو الذي رجح قوة جمال عبد الناصر في مواجهة محمد نجيب في ذلك الوقت ، كما تجمع أن المظاهرات التي قامت يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، والاضراب العام الذي نادى به عمال النقل ، كان ذلك كله بترتيب أعد له مسبقا ، ولعبت فيه « هيئة التحرير » دورا كبيرا .

المهم أن حالة الفوضى الرهيبة ، وتوقف جميع وسائل المواصلات عن السير ، واصرار العمال على « استمرار الثورة » ، كان المبرر الذي أدى الى صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بإلغاء قرارات ٢٥٥٥ مارس ١٩٥٤ . ونزلت القوات المسلحة الى الشارع لحفظ النظام . وصدرت قرارات بحل مجلس نقابة الصحفيين واحالة بعضهم الى المحاكمة ، كما صدر قرار آخر بمحاسبة المسؤولين عن الفساد في العهود الماضية وتطهير الصحافة .

وكان ذلك هو آخر ما وقع من أحداث في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، بدأت منذ أواخر فبراير ١٩٥٤ ، وهى الأحداث التي اصطلح على تسميتها أزمة مارس ١٩٥٤ .

فماذا كان موقف صحافة الثورة خلال هذه الأزمة ؟؟
كما سبق القول ، فان موضوع هذه الدراسة وهو « موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية » يحتم علينا أن نقصر

(١) الاخبار : ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٢) الجمهورية : ٣١ مارس ١٩٥٤ .

البحث في موقف هذه الصحف تجاه موضوع واحد من الموضوعات العديدة التي برزت خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، هو موضوع « الديمقراطية » فقط . ولا شك أن موقف صحافة الثورة من هذا الموضوع خلال هذه الأزمة تتضح أبعاده كاملة عندما يقاس بموقف الصحف الاخرى منه ، وأهمها بالطبع صحف الاهرام والخباز والمصرى ومجلة روز اليوسف .

بالنسبة للاهرام . . فيمكن القول بأنها وقعت على « هامش » الأزمة ، فاكثرت بنشر الاحداث والوقائع دون التعليق عليها . وعموما فان موقفها منذ ان قامت الثورة بالفساء الاحزاب ، وهو موقف الحرص على ألا تنجذب الى تحييد راي معين أو تاييد وجهة نظر بعينها أو تتبنى قضية سياسية محددة . وكذلك فان «-الاهرام » في ذلك الوقت كانت تفتقر الى الكتاب البارزين من كتاب الرأى مثلما كان متوافرا للصحف الاخرى . مثل أحمد بهاء الدين واحسان عبد القدوس في روز اليوسف ، ومثل مصطفى وعلى أمين وجلال الحامصي في الاخبار ، ومثل أحمد أبو الفتوح ومحمود عبد المنعم مراد في المصرى ، ومثل الدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور والدكتور لويس عوض وخالد محمد خالد في الجمهورية (١) .

أما دار أخبار اليوم « وصحفها » فقد ركزت على موضوعين :

الاول : احياء العداة القديم للوفد ، فتنشر أخبارا مختلفة على غرار أن النحاس ينوى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، حتى تثير بذلك حفيظة مجلس القيادة ضده وضد الوفد ، أو أن محمد نجيب اتصل بالنحاس ليستفسر عن صحته لكي توحى بأن هناك

(١) كرم شلبي : عشرون يوما هزت مصر (دراسة ووثائق في أزمة مار) - القاهرة ١٩٧٦ - ص ٤٩ .

اتصالات بين محمد نجيب والنحاس في وقت كان عبد الناصر يتصل بالاخوان المسلمين في محاولة لاستقطابهم الى جانبه في صدامه مع نجيب . (١)

الثاني : التشكيك في أهلية الشعب المصرى وقدرته على ممارسه حياة نيابية صحيحة . فنجد على امين يثالب بمن يقول للشعب « أنت اخطات » . قائلًا : « يجب في نفس الوقت الذى تضمن فيه للشعب حقه فى الخطأ يجب أن نضمن وجود صوت يقول للشعب فى المجلس الجديد أنت اخطأت ويدله على طريق الصواب » (٢) . أما جلال الحامصى فىرمى الشعب المصرى بالتخلف وعدم أهليته للدلاء بصوته فى الانتخابات قائلًا « أن الناخب هو حجر الأساس فى بناء حياتنا البرلمانية القادمة . ولا أظن أنه تعلم فى الفترة السابقة كيف يمارس حقه النيابى عن إيمان ، لا عن خوف أو رهبة . ، و لأظن كذلك أن الفترة الباقية على اجراء هذه الانتخابات تكفى لأن تخلق من الناخب مواطنًا قادرًا على أن يرجع بصوته الرأى السليم والفكرة الوطنية التى لا يشوبها غرض أو هوى » (٣) .

أما جريدة المصرى - ولى جانبها مجلة روز اليوسف - فقد اتخذت موقفًا شديد الصلابة فى الدفاع عن الديمقراطية وتشجيع خطوات مجلس قيادة الثورة فى هذا الاتجاه ، والمطالبة باجراء الانتخابات . واعدة الحياة النيابية للبلاد ، من خلال مقالات لأحمد أبو الفتوح ومحمود عبد المنعم مراد (٤) ، ومن خلال تصديدها

(١) نفس المصدر - ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢) الاخبار : ٩ مارس ١٩٥٤ .

(٣) الاخبار : ٨ مارس ١٩٥٤ - مقال « تريد الناخب اولًا » .

(٤) المصرى : من ٥ مارس ١٩٥٤ الى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

الرد على المقالات التي كانت تنشر في أخبار اليوم والأخبار ، والتي كانت تدعو لعدم التسرع في إجراء الانتحابات وإعادة الحياة النيابية . وإلى جانب ذلك كله فقد كانت جريدة المصرى هي الجريدة الوحيدة التي أتاحت الفرصة لنشر بيانات الاحوان واحبارهم ، وبيانات النقابات المهنية وموافقتها المؤيدة لاعادة الحياة النيابية . وقد اتخذت « المصرى » هذا الموقف فى ظروف شديدة الصعوبة ، إذ كانت طرفا فى صراع دائر بينها وبين الاحبار وأخبار اليوم من ناحية وجريدة الجمهوريه من ناحية أخرى ، وهى الجريدة التى شنت حملة هجوم ضارية على المصرى وعلى أحمد أبو الفتح خاصة . وكذلك فقد تعرضت الجريدة لهجوم جماعة من « العمال » عليها ، كما قدم صاحبها حسين أبو الفتح الى نيابة أمن الدولة بتهمة نشر أخبار كاذبة عن اتحاد عمال النقابات . (١) .

أما صحف الثورة ، فإنه يمكن القول بأنها فى هذا الظرف الخاص - حيث رفعت الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة - ظهر فيها اتجاهان واضحا :

الاتجاه الأول : اتجاه رسمى يعكس رأى مجلس قيادة الثورة ومواقفه ، وهو الاتجاه الذى تعبر عنه مقالات أنور السادات فى تلك الفترة . ومقالات أخرى نشرت بدون توقيع اسم كاتبها .

والاتجاه الثانى : . . شخصى يعبر عن آراء ومواقف مجموعة من كبار المفكرين والكتاب الذين عملوا فى صحف الثورة أو « تعاملوا » معها فى ذلك الوقت . مثل الدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور والدكتور لويس عوض وخالد محمد خالد وغيرهم .

بالنسبة للاتجاه الأول نلاحظ أنه ركز على مسألتين : الأولى

(١) كرم شلبي : عشرون يوما هزت مصر - مصدر سابق - ص ٥١ .

توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة ازاء أحداث مارس وقراراتها التي صدرت لممارسه الحياة الديمقراطية ، بما يشير الى ان مجلس الثورة وجمال عبد الناصر بالذات كان من أشد المؤيدين لهذه القرارات وليس محمد نجيب وحده . والثانية التصدى للقوى السياسية القديمة « الوفد » و « الاخوان فى الفترة ما قبل ٢٥ مارس فقط أما بعد هذا التاريخ فقد هادنوا الثورة ووقفوا ضد الأحزاب الليبرالية بعد الافراج عنهم وعن زعيمهم حسن الهضبيى بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ . وقد كانت القوى السياسية المصرية « الوفد والأخوان والشـيوعيون » هى التى انتظمت فى المظاهرات التى اندلعت عقب استقالة محمد نجيب ، وكان الوفد طوال الفترة من ٥ مارس الى ٢٥ مارس هو أعلى الأصوات مطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات .

حول هاتين المسألتين : شرح موقف الثورة من قضية الديمقراطية والهجوم على القوى السياسية المصرية ، برز الاتجاه الرسمى فى صحافة الثورة والذى عبرت عنه بوضوح كتابات أنور السادات وكتابات أخرى ظهرت بدون توقيع كاتبها . فنجد أنور السادات بعد عودة محمد نجيب والرجوع عن استقالته « تحت ضغط القوى الشعبية والعسكريين كما تقدم » - نجد أنور السادات يكتب مؤكداً أن الحلاف الذى وقع داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب وأعضاء المجلس كان مجرد خلاف فى وجهات النظر وليس خلافاً على مبدأ من مبادئ الثورة « فلم يكونوا أمام طغيان ولا أمام فساد ، بل كانوا أمام سبل تشعبت ، كل منهم يرى أن واحداً منها هو الأفضل لمصر والأسلم لها ، فكان الحلاف الذى برز عنده الاتزان ، وتجلت معه أفضل فضائل الثورة من ايثار للوطن على كل شىء فى الوجود » (١) ، أما هدف

(١) التحرير : أول مارس ١٩٥٤ - مقال « أمة جيشها شعب » .

أنور السادات من هذا التأكيد على وحدة مجلس القيادة ، فقد كان ولا شك تهديد القوى السياسية التي أعادت نجيب والتي يطلق عليها السادات أسماء « المتربصون والأعداء والشامتون » (١) .

حتى إذا ظهرت قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ والتي كانت تعد في واقع الامر بمثابة خطوة أولى على طريق الديمقراطية ، نجد أنور السادات يبادر الى القول بأن هذه الخطوة على طريق الديمقراطية انما مجلس قيادة الثورة هو الذي رأى ضرورتها وليست القوى السياسية السابقة على الثورة ، ويقارن السادات بين الموقفين فيقول « أرادها الانتهازيون والموتورون فوضى ودماراً ودماء ، ويشاء الله الا أن يريدنا على لسان رفاق الثورة ، حرية في القول برفع الرقابة عن الصحافة ، وحرية للشعب في أن يختار فيعلن عن موعد انعقاد الجمعية التأسيسية بانتخاب حر مباشر ، ولم يفت السادات أيضاً أن يؤكد في هذا المقال على ما يبذله أعضاء مجلس الثورة من جهد دائب أمين ومخلص لهذا الشعب ، فيقول « أن التاريخ سيروى » حديث أولئك الرفاق الذين يعملون وسيعملون في صمت هو في نظرهم أروع وانطلق من كل حديث سطره المسطرون (٢) .

وفي مواجهة الدعوة التي ظهرت في الصحف في ذلك الوقت ، وطالبت الجيش بالعودة الى الثكنات ، يكتب السادات لينبه الى أن مجلس الثورة لن يتخلى عن مسئولياته الا بعد أن تحقق الثورة أهداف الشعب ، « وتعيد اليه حياة دستورية برلمانية سليمة مبرأة من عيوب الماضي وآثامه » لأن ممثلي الشعب الذين سينتخبهم للجمعية التأسيسية سيشترون اشتراكاً فعلياً في اقرار

(١) نفس المصدر .

(٢) الجمهورية : ٧ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « راي » .

الديمستور بعد مناقشة مواده ، ثم يدعو بسد ذلك للانتفاخ حول الثورة فيقول أن « الحصوم » يعملون جاهدين على عرقلة حياة الاستقرار التي بدأت البلاد تنعم بشمارها ، وهؤلاء الحصوم ذو قدرة خارقة على اختلاق المفتريات وعلى خلق القلاقل ، وسيعملون بكل وسيلة على اثاره فريق على فريق وعلى تأليب طائفة على طائفة وهذا ما يجب أن تتفتح له العيون والأذان ، لأن الثورة لن تترد الى الوراء ، لأن كل قانون صدر في عهدنا لم يصدر الا بعد أن أيقنت أن الشعب في حاجة اليه ، وأنه يطالب به ، فقانون الإصلاح الزراعي مثلا أثر من آثار الثورة كان الشعب في أشد الحاجة الى اصداره لمحو الفوارق الرهيبة بين طبقات الشعب ، وما يقال عن قانون الإصلاح يقال عن غيره من القوانين الإصلاحية التي صدرت منذ قيام الثورة حتى اليوم » (١) .

وإذا كان السادات قد نشر هذه المقالات ردا على ما حفلت به الصحف في ذلك الوقت من آراء ، خاصة « جريدة المصري » ، وما حفل به المجتمع عموما من مناقشات و « شائعات » تصدى السادات أيضا لتنفيذها والرد عليها مركزا بالذات على ما كان سائدا في ذلك الوقت من أن محمد نجيب هو الصوت الوحيد المؤيد للديمقراطية في مجلس الثورة وكتب لذلك مقالات مطولة بعنوان « حقائق » ، و « خفايا وأسرار » (٢) وغيرهما ، فإن حملة أخرى لنفس الغرض ظهرت في جريدة الجمهورية ، وركزت على موضوع واحد هو الهجوم على جريدة « المصري » بالذات . وقد بدأت هذه الحملة عندما تصدت المصري للرد على مقال افتتاحي نشرته « الجمهورية » - جريدة الثورة - وجاء فيه أن الثورة طردت الملك وحررت الشعب وكان « الشعب كله عبيدا للملك طائش

(١) التحرير : ٩ مارس ١٩٥٤ - مقال « لن تترد الثورة الى الخلف » .

(٢) الجمهورية : ١٠ مارس ١٩٥٤ و ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

ماجن» « وكان الشعب أكثره عبيدا لسادة الاقطاع وصناع
المظالم » (١) . تصدت جريدة المصرى للدفاع عن الشعب والرد
على هذه الاتهامات التى نسبت اليه فى هذا المقال . فكتب محمود
عبد المنعم مراد مقالا بعنوان « دفاع عن الشعب » قال فيه أن هذا
الشعب « هو الذى هتف بسقوط الملك وهو جالس على عرشه »
و « لم يكن الشعب المصرى عبيدا قط بل كان الشعب المصرى فى
تاريخه الطويل شعبا أيبا مكافحا يحارب الاستعمار الخارجى
والاستغلال الداخلى بكل ما يملك من قوة وما تيسر له الظروف
من وسائل » (٢) .

وردت الجمهورية فى اليوم التالى على المقال بالعنوان نفسه :
« دفاع عن الشعب » لتشن حملة عنيفة لا ضد المصرى كجريدة فقط
بل ضد حزب الوفد الذى تمثله هذه الجريدة أيضا . فتقول أنه
« بعد أن أحرق الطاغية القاهرة وطرد حكومة الوفد وعاث فسادا
فى الأرض ، نجد « المصرى » تلتطخ صفحاتها الأولى بصورة كبيرة
وقد أخذت تزف الى الجماهير أبناء عيد جلوسه الملكى السعيد . . .
وتقول (اليوم يستقبل أبناء وادى النيل مصره وسودانه عيد
الجلوس الملكى السعيد لجلالة الملك فاروق الأول ، وأنهم يستقبلون
فى ذلك أملا متجددا وعزما متوثبا وأبا بارا صادقا ، ووفاء ثابتا
وعملا متواصلا وجهادا صادقا ورعاية تفيض بكل دلائل الرحمة
والعطف والحب » . ثم تقول الجمهورية « كتبت المصرى هذا ولم
تكتب حرفا واحدا دفاعا عن الشعب ، فأية صلاة خاشعة ضارعة
ترتلها المصرى فى معبد الهوان وأى انسان مهما بلغ ضعفه لا يقرأ

(١) الجمهورية : ٩ مارس ١٩٥٤ .

(٢) المصرى : ١٠ مارس ١٩٥٤ .

هذا الكلام ولا يتأله • ويستعبد الناس ، ويسخر من العابدين «(١)»
ثم يشارك أحمد أبو الفتح هو الآخر في المعركة الدائرة هذه بمقال
« سيادة الشعب » ليهاجم فيه هذا « الواغش » من الكتاب كما أسماهم
ويطالب بعودة الجيش الى الثكنات قائلا « ان حركة الجيش ستكون
قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت
وأن الامر اليوم متروك للشعب » (٢)، ثم بمقال آخر سسخر فيه
من جريدة « الجمهورية » التي كانت قد نشرت خيرا يقول أن الملك
فاروق يفكر في العودة الى حكم مصر ، وهاجم فيه الاحكام العرفية
وطالب بالغائها على الفور وأطلق سراح المعتقلين (٣) وكان هذا
الموقف من أحمد أبو الفتح سببا في حملة هجوم ضارية شنتها
عليه جريدة الجمهورية وعلى حزب الوفد أيضا مبررة بقاء الاحكام
العرفية بأنها الضمان لكي لا ينقض أحمد أبو الفتح وحزب الوفد
على قانون الاصلاح الزراعي وانجازات الثورة (٤) •

وعلى هذا النحو استمرت المعركة بين « الجمهورية »
و « جريدة المصرى » •

أما الاتجاه الثانى الذى ظهر فى صحف الثورة ، والذى
يعبر عن آراء ومواقف شخصية لمجموعة من كبار المفكرين والكتاب
فى ذلك الوقت ، فاننا نجد أن هؤلاء الكتاب لم ينجرفوا الى تيار
الاحداث الجارية ، ولم يدخلوا طرفا فى معارك صحفية حول

(١) الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٤ - مقال بنون توقيع بعنوان « دفاع
عن الشعب » •

(٢) المصرى : ١٥ مارس ١٩٥٤ - مقال « سيادة الشعب » •

(٣) المصرى : ١٧ مارس ١٩٥٤ - مقال « صحيفة لى » •

(٤) الجمهورية : ٢٢ مارس ١٩٥٤ - مقال بتوقيع « مكافح » بعنوان

المؤامرة الكبرى •

موضوع الديمقراطية ، بل جاءت كتاباتهم بمثابة آراء وأفكار لما ينبغي أن يكون حتى تتحقق الحرية للمواطنين ، وحتى تكون هناك ديمقراطية حقيقية .

ولذا نجد كتابات هؤلاء تتناول القوى السياسية ، والأحزاب والدستور ، والحرية وحقوق المواطنين والانتخابات ، فيكتب الدكتور محمد مندور عن « الانتخابات وأسس الدولة » وعن « الأحزاب ومذاهبها » ، ويطلب بضرورة أن تصدر الثورة قانونا « يعتبر النظام الجمهورى وقانون الإصلاح الزراعى من نظم الدولة الأساسية التى تعتبر الدعوة الى نقضها دعوة الى قلب نظام الحكم تدخل فى نطاق قانون العقوبات العام » (١) . أما مبرر هذا فى رأى الدكتور مندور ومطالبته بأن يصدر مثل هذا القانون قبل الغاء الأحكام العرفية ، فهو أن يتحدد النطاق الذى سيتدور داخله المعركة الانتخابية لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية طالما أن الانتخابات لهذه اللجنة التى ستتولى وضع الدستور ستجرى على أساس شخصى . وعلى ذلك النظام الجمهورى « لا يجوز أن يمس ولا يسمح بالدعوة الى غيره ، وكذلك قانون الإصلاح الزراعى والقضاء على الاقطاع من الواجب أن يظل بعيدا عن المعركة الانتخابية وبخاصة أنه لم يتم تنفيذه ولم تظهر النتائج الطبيعية المنتظرة منه وبخاصة تحويل رؤوس الأموال نحو تصنيع البلاد والقضاء على الاستبداد والاقطاع » (٢) .

ويتفق الدكتور طه حسين مع دعوة الدكتور محمد مندور هذه ، فيكتب هو الآخر مطالباً بأشياء ثلاثة يرى « أن الامور لن تستقيم على ما نحب ، وعلى ما يحب رجال الثورة أنفسهم الا بها

(١) الجمهورية : ١٣ مارس ١٩٥٤ - مقال « الانتخابات وأسس الدولة » .

(٢) نفس المصدر .

وأرى من الخير أن يفكر فيها رجال الثورة فيطيلوا التفكير وأن يتدبروها متباينين غير عجلين . ويقول أن « الشعب كله يستطيع أن يقول لا أو نعم ، فلم لا نسأله عن النظام الجمهورى أيرضاه أم يأباه ، وأنا أرجح كل الترجيح أنه يرضاه أعظم الرضا ويحرص عليه أعظم الحرص ، وما أريد استفتاء فى ذلك الا لافطع الشك باليقين وارفع النظام الجمهورى عن ان يكون موضوعا للجدال بين نواب الشعب وأحيط هذا النظام بما ينبغى له من الاجلال والاكبار والتقدير » « والشئ الثانى هو هذا الاصلاح الزراعى الذى أقره ولم يتموا انفاذه وسوف يعودون - الى الجيش قبل أن يتموا انفاذه » . « لا بد اذن فيما أرى من استفتاء الشعب فوراً فى النظام الجمهورى أيرضاه أم يأباه ، وفى الاصلاح الزراعى أيقره أم ينكره . ولا بد من أن يكون هذا الاستفتاء قبل انتخاب الجمعية التأسيسية ليعرف المصريون ماذا يراد بهم ، وماذا يريدون هم » أما الشئ الثالث الذى يطالب به الدكتور طه حسين فهو أن تغفو الثورة عن المعتقلين والمسجونين السياسيين « فمن حق الناس جميعاً أن يخطئوا ، ومن الحق عليهم جميعاً أن يصلحوا خطاهم ، وان يصلح بعضهم خطأ بعض ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً » (١) أما عن تشكيل الاحزاب ، فالدكتور محمد مندور يرى أن « اباحة تكوين الاحزاب يجب أن تكون هى الاخرى مقيدة بالمبادئ والنظريات السياسية ، وذلك لان مستوى الثقافة السياسية فى بلادنا لا يزال فجاً ، ومصر حتى اليوم لم يستقر فيها نظام تكوين الاحزاب على أساس المبادئ والمذاهب ، ومعظم الاحزاب التى عرفتها لم تقم الا على الاشخاص والزعامات ، ومن واجب الدولة أن تأخذ بيد الشعب ، وان توجهه بقانون صالح نحو الأسس السلمية لتكوين الاحزاب حتى لا تعود المأساة فنجد داخل الحزب الواحد اتجاهات متباينة وآراء متضاربة أو انعدام الاتجاهات والآراء التى

(١) الجمهورية : ٢١ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « دعوة » .

تميز حزباً عن حزب آخر ، ولا يعود لتعدد الأحزاب مبرر غير الصدامات والعداوات الشخصية والعصبيات والمنافسات القبلية في الأرياف » (١) . ويقترح الدكتور مندور لذلك أن تقوم ثلاثة أحزاب جديدة يقول أنها قدمت نفسها من خلال الآراء والاتجاهات السائدة في أوساط السياسة في مصر (في وقتها) ، وهي « الحزب الجمهورى الاشتراكى ، الذى يمكن أن يؤيد مبدأ الجمهورية البرلمانية ويدعو الى تركيز السلطات فى الهيئات النيابية لا فى رئاسة الدولة ، وذلك حتى نرد الى الشعب وممثليه ثقتهم بأنفسهم ، وحتى يصبح البرلمان ، أى يصبح الشعب مصدر السلطات الحقيقية ، ولا تبقى البلاد تحت رحمة رئيس الدولة يحل البرلمانات أو يقيل الوزراء كما يريد ، واشتراكية هذا الحزب تدعو الى مواصلة السير فى نفس الاتجاه الذى سار فيه قانون الاصلاح الزراعى ، وتثبيت حق الدولة فى ان تنظم وسائل الانتاج وتتدخل فى توزيعها على المواطنين وأن تنظم العلاقة بين العمل ورأس المال وتكفل العدالة الاجتماعية فى توزيع الانتاج » . « والحزب الثانى هو الحزب الديمقراطى الحر ، ومثل هذا الحزب يمكن أن يفضل الجمهورية الرئاسية خوفاً من ديكتاتورية برلمانية ، أو من طغيان السلطة البرلمانية ، وعدم استقرار السلطة التنفيذية على ما شوهد وما زال يشاهد فى فرنسا » . « أما الحزب الثالث فهو حزب اليمين المحافظ ، وهذا الحزب يستطيع أن يدافع عن رأس المال وأن يقاوم التوسع فى حقوق المواطنين والطفرة بها كحق تكوين اتحادات عمالية واسعة مطلقة النفوذ قد تستطيع أن تضيق الخناق على رأس المال وأن تسلبه جانباً من أرباحه الباهضة » (٢) .

(١) الجمهورية : ١٧ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الانتخابات واسباس

الدولة » .

(٢) الجمهورية : ١٧ مارس ١٩٥٤ - مقال « الاحزاب ومناهجها » .

ثم يواصل الدكتور مندور كتاباته بعد ذلك فى موضوعى « الجمهورية والاشتراكية » فيدعو الى الجمهورية البرلمانية ، لأنها النظام الذى يحقق سيادة الأمة ويجعلها المصدر الحقيقى للسلطات (١) ، ويدعو للاخذ بالنظام الاشتراكى لان « الاشتراكية فى الميدانين الاجتماعى والاقتصادى هى المذهب الذى يحقق العدالة الاجتماعية ، ويضمن الرخاء لأكبر عدد من المواطنين وهى النظام الذى يجب أن يكمل الجمهورية البرلمانية » (٢) .

على هذا النحو دعا كل من محمد مندور وطه حسين الى ضرورة تقنين النظام الجمهورى وتحديد الملكية قبل اجراء أى انتخابات للجنة التأسيسية التى تضع الدستور ، وقبل الغاء الأحكام العرفية ، وعلى هذا النحو قدم الدكتور مندور رؤيته السياسية مطالباً بتشكيل ثلاثة أحزاب جديدة (ولا عودة للحياة الحزبية القديمة) والمناداة بنظام الجمهورية البرلمانية فى دولة تقوم على أساس اشتراكى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

أما الدكتور لويس عوض ، فقد تركزت كتاباته كلها فى تلك الفترة على موضوع واحد هو « الدستور » فيبدأ بالمطالبة بضرورة نشر النتائج التى وصلت اليها لجنة الدستور لأنها « لم تصل الى الشعب كاملة ولا متكاملة ، بل وصلت اليه بصورة ممزقة ، فنشرت الصحف شيئاً من التفاصيل المتناثرة هنا وهناك » « فكيف اذن للشعب أن يحكم على دستوره اذا عرض عليه هذا العرض المشتت » (٣) ، ثم نجده لويس عوض فى مقال آخر - يعلن اعتراضه على أن ينص الدستور الجديد على أن يدفع المرشح

(١) الجمهورية : ٢٢ مارس ١٩٥٤ - مقال « الجمهورية الاشتراكية (١) » .

(٢) الجمهورية : ٢٤ مارس ١٩٥٤ - مقال « الجمهورية الاشتراكية (٢) » .

(٣) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « رأى » .

تأميناً قدره مائة جنيه بدلاً من مائتي جنيه في الماضي فيقول أنه « يصعب علينا أن نرى أن ربع قرن من تاريخ أمة ينسلخ لا ينج عنه إلا مثل هذا التلويح باتجاه ديمقراطي . وأهم ما في هذه المسألة هو أننا قد عرفنا أن أصحاب هذا الرأي لا يزالون يزنون الرجال بميزان المال ، فالصعلوك الذي لا يملك مائة جنيه ليس من حقه أن يتكلم باسم الناس أو أن يمثلهم في أى أمر من الأمور العامة ، ونحن الذين درسنا تاريخ الحياة الدستورية في البلاد الأخرى نعلم أن الانجليز والفرنسيين كانوا في الماضي يقولون : الصعلوك الذي ليس في جيبه كذا جنيه ليس من حقه أن ينتخب من يمثله في البرلمان . فالوضع في جوهره طبقى وفي مظهره يدعو إلى الاشتراكية وخاصة في هذا العصر الذي نزع فيه الإنسان قد تساوى في الحقوق والواجبات » « نحن نقول : المواطن الذي لا يجد مائة مواطن يزكونه للترشيح أمام السلطات بوثيقة مكتوبة ، مواطن ليس من حقه أن يتكلم باسم أحد أو أن يمثل أحداً في أى أمر من الأمور العامة ، هذا هو التأمين الحقيقي الذي ينبغي للدولة أن تطلبه لتمنع العابثين والمستخفين والمعتوهين من إرهاب المعركة الانتخابية » (١) .

ثم ينهى الدكتور لويس عوض مقالاته في هذا الموضوع بالمطالبة بضرورة أن يتضمن الدستور الجديد النصوص الخاصة بحقوق الإنسان المصرى وهي « الحرية والمساواة والسلام » (٢) .

وأما الكاتب الوحيد الذى تعرض لموضوع القوى السياسية المصرية ممثلة في « الإخوان المسلمين والشيوعيين » فكان خالد محمد خالد ، وذلك في مقالين كتبهما بعنوان « الإخوان والشيوعيون »

(١) الجمهورية : ١٥ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « دستور الشعب (١) » .

(٢) الجمهورية : ٢١ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « دستور الشعب (٢) » .

والثورة » • مطالباً لهاتين القوتين بحق العمل السياسي وتقنيته
أما لماذا يدافع هذا الدفاع عن الاخوان والشيوعيين دون الأحزاب
الأخرى فيقول لأن الاخوان والشيوعيين هم « أكثر الناس في
بلادنا تعرضاً للإجراءات غير العادية سواء في العهد الغابر أو في
العهد المائل ، ولأنهما القوتان اللتان تنتظمان فيهما معظم امكانياتنا
الشبابية الفتية ، وانكار ذلك سداجة بقدر ما هو غرور » (١) •

ولم يدم هذا الاتجاه بالطبع ولم يستمر في صحافة الثورة ،
فقد تلاشت هذه الأصوات التي كانت تناقش نصوص الدستور
وحق الشيوعيين والاخوان في العمل السياسي والمناداة بتكوين
أحزاب جديدة وحقوق المواطنين وواجباتهم والتي نادى أيضاً بالفناء
الأحكام العرفية (٢) ، تلاشت هذه الأصوات بعد الفناء قرارات
٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، وطفى الاتجاه الرسمي على صحف الثورة
وأصبح هو الطابع المسيطر عليها ، فنجد هجوماً عنيفاً على الأحزاب
الليبرالية (٣) ، كما نجد تركيزاً إعلامياً واضحاً على شخص
جمال عبد الناصر ، ودعاية واضحة له في جريدة الجمهورية ومجلة
التحرير • كما ظهرت مقالات عديدة تهاجم نقابة الصحفيين
وتتهمها بالرجعية وبأنها تعمل لصالح أصحاب دور الصحف فقط
وتدعو لضرورة « تطهير » هذه النقابة ، وتطهير الصحافة عدوماً •

(١) الجمهورية : ٢٠ مارس ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الاخوان والشيوعيون

والثورة » •

(٢) انظر التحرير : ١٦ مارس ١٩٥٤ - مقال خلمي سلام بعنوان « اكملوا

إضاءه الأنوار - لا تقتلوا مصر بالهتاف بحياتها » •

(٣) الجمهورية : ١٠ أبريل ١٩٥٤ - مقال للسادات « اخطات الثورة » •

في ٦ أبريل ١٩٥٤ « الذين يسخطون على إرادة الشعب » •

ولعل أبرز ما يمكن تسجيله بالنسبة لموقف صحافة الثورة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ هو :

أولا : أن الهجوم على الأحزاب الليبرالية وحزب الوفد بالذات ، قد استمر في هذه الفترة ، من خلال الاتجاه الرسمي الذى يبرز فى هذه الصحف آنذاك والذى عبرت عنه مقالات أنور السادات والمقالات التى نشرت بدون توقيع أسماء كتابها .

ثانيا : أن كبار الكتاب فى صحف الثورة فى ذلك الوقت « طه حسين ومحمد مندور ولويس عوض وخالد محمد خالد » وغيرهم ، لم يدخلوا فى معارك صحفية مع القوى السياسية القائمة أو ضدها .

ثالثا : أن هذه الصحف فى ذلك الوقت « نعمت » هى الأخرى بمنأخ الحرية العام الذى تحقق بعد رفع الرقابة عن الصحف ، فظهرت المقالات والكتابات التى ناقشت حرية العمل السياسى للاخوان، والشيوعيين والتى طالبت بالنص على حقوق الانسان المصرى فى الدستور ، كما ظهرت المقالات التى انتقدت نصوص هذا الدستور عندما نشرت فى بعض الصحف .

رابعا : انفردت صحف الثورة بشرح وتفسير الأحداث التى وقعت داخل مجلس القيادة وتفاصيل الخلاف بين محمد نجيب والمجلس ، مع الاهتمام بالتأكيد على أن جمال عبد الناصر وبقية أعضاء المجلس حريصون على إقامة الحياة الديمقراطية للشعب .

خامسا : لم تظهر فى هذه الصحف أية مقالات أو كتابات تدعو الى تأخير الانتخابات ، أو التشكيك فى قدرة الشعب المصرى على ممارسة حياته السياسية ، مثلما كان الحال فى صحف أخبار اليوم التى ظهرت فيها مثل هذه المقالات بقلم مصطفى أمين وجلال الحامصى .

• وأخيرا ٠٠ فان هذه الايام العشرين من ٥ مارس حتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، هي الايام التي شهدت فيها الصحافة المصرية ايام الحرية بحيث ظهرت فيها هذه المقالات والكتابات ، وهذا الصراع والنقاش والجدل الفكرى حول قضية الديمقراطية ، فالى جانب المقالات الكثيرة التي سبق مناقشتها والعرض لها ، كانت هناك مقالات أخرى لا تقل أهمية عما سلف • ومنها مقالات أحمد بهاء الدين « هذا صراط مستقيم » (١) و « الفوضى والنظام » (٢) ، و « ما هي فرصة الوفد ٠٠ والاخوان والشيوخ » (٣) ، وكذلك مقالات احسان عبد القدوس مثل « اننا نسير فى الطريق الطبيعى للشورة » (٤) ، و « الجمعية السرية التي تحكم مصر » (٥) ، ومقالات وآراء لخالد محبى الدين مثل مقاله فى روز اليوسف بعنوان « أسطورة الكفاءات فى مصر » (٦) وكلها ناقشت موضوع الديمقراطية ووقفت الى جانب الشعب المصرى مطالبة بحقه المشروع فى أن يمارس حياة ديمقراطية سليمة ونظيفة •

-
- (١) روز اليوسف : اول مارس ١٩٥٤ •
 - (٢) روز اليوسف : ٨ مارس ١٩٥٤ •
 - (٣) روز اليوسف : ٢٩ مارس ١٩٥٤ •
 - (٤) روز اليوسف : ١٥ مارس ١٩٥٤ •
 - (٥) روز اليوسف : ٢٢ مارس ١٩٥٤ •
 - (٦) روز اليوسف : ١٥ مارس ١٩٥٤ •

الفصل الخامس

صحافة الثورة .. والدستور

حرصت ثورة ٢٣ يوليو فور قيامها على التعبير عن احترامها للدستور ، فجاء في أول بيان أذيع صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن «الجيش اليوم كله أصبح يعمل في ظل الدستور مجردا من أية غاية» وفي بيان آخر أذيع في اليوم التالي ، جاء فيه على لسان القائد العام للجيش « أننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور » (١) ، وتوالت تصريحات اللواء محمد نجيب في كل مناسبة بالحرص على الحياة النيابية والدستور القائم الى حد أنه « هدد » بالاستعانة بالجيش لحماية الدستور ، قائلا « أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يستعدي على الدستور ، وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش (قف من أنت) » (٢) .

كان هذا الدستور الذي سارعت ثورة يوليو بإعلان احترامها وتقديسها له ، هو دستور ١٩٢٣ الذي كان مليئا بالثغرات والذي كان قد تعرض لنقد عنيف في الصحافة المصرية الوطنية عقب صدوره في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ (٣) . فقد كان هذا الدستور

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٣٥ .

(٣) فاروق أبو زيد - أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية - مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٩١ - ١٠٠ .

تمثيلا صادقا لمصلحة كبار الملاك الذين وضعوا مواده وفقا لأغراضهم وتحت سيطرة الحكومة وفي ظل نفوذها (١) وبالرغم من أنه قرر مجموعة من المبادئ في نطاق الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات ، إلا أن هذه المبادئ لم تطبق بأى حال من الأحوال (٢) ، بغض النظر عن أن مسئولية ذلك تقع أساسا على الذين نصبوا أنفسهم حماة لهذا الدستور (٣) .

ومن ناحية أخرى فإن أبرز أخطاء دستور ١٩٢٣ تكمن في تدعيمه لقوة السلطة التنفيذية على حساب حقوق الأفراد . فالملك هو ممثل الهيئة التنفيذية العليا ويستطيع أن يرفض أى مشروع قانون خلال شهر من تصويت البرلمان عليه ، والملك يستطيع أن يحل المجلس أو يؤجل دورته شهرا ، كما أنه يعين عددا من أعضاء مجلس الشيوخ (٤) . أى أن الدستور على هذا النحو يسطر سيطرة الملك ونموذته على الحياة النيابية فى مصر ، وأبقى البرلمان أشبه بهيئة استشارية كما كانت دائما فى المجالس شبه البرلمانية التى رأتها مصر قبل ذلك (٥) .

(١) جاكوب لانو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر (من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢) ترجمة سامى الليثى - مكتبة مدبولى - القاهرة - ص ٦٩ ، ومحمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى (سياسة إنجلترا الداخلية ١٨٨٢ - ١٩٥٢) - مكتبة الطليعة - اسيوط ١٩٧٦ - ص ١٦٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥١ ص ٣ .
مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ - ص ١١٢ .

(٣) عبد الحميد كمال حشيش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « النظرية العمالة للثورة » - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٤١٩ .

(٤) دستور ١٩٢٣ - المطبعة الاميرية - القاهرة .

(٥) جاكوب لانو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر - مصنف سابق -

ص ٧١ .

على كل الأحوال ٠٠ فان دستور ١٩٢٣ هذا ، سرعان ما تناولته الصحافة عقب قيام الثورة مباشرة ، وظهرت كتابات كثيرة تدعو لاحترام هذا الدستور ، وتشنى على حرص حركة الجيش فى أن « تعيد الى الدستور احترامه والى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بإرادته لا بإرادة بطانة الملك » (١) . وكذلك فقد كتب أحمد أبو الفتح سلسلة مقالات بعنوان « الى أين » حذر فيها من خطورة الأصوات التى ارتفعت تبشر بما أطلقت عليه اسم « الديكتاتورية العادلة » وتدعو الجيش للاستمرار فى الحكم وأن يضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط (٢) ثم كتب أبو الفتح يقول « والله وحده يعلم كم كانت فرحتى يوم أن نجح الانقلاب ، ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك فحسب ، وإنما كانت فرحتى منبعا - الى جوار عزل الملك - اصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . واستطيع أن أقرر أن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه ، (٣) .

لكن أقلاما أخرى « لبعض الفقهاء » كتبت تطالب باسقاط دستور ١٩٢٣ ، مدعين مطالبتهم بأراء ونظريات قانونية ، وكان أبرز ما طرح حول هذا الموضوع هو ما أثاره الدكتور سيد صبرى استاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة. فى ذلك الوقت عندما نشر سلسلة مقالات بعنوان « الفقه الثورى » عرض خلالها للنظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة عند قيام

(١) المصرى : ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ - مقال لبراهيم طلعت بعنوان « فلسفة

الانقلاب » .

(٢) كان من هؤلاء الكتاب الرحوم محمد التابى .

(٣) المصرى : ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

ثورات أو انقلابات ، وانتهى الى القول بأن ما حدث فى ٢٣ يوليو ليس الا ثورة ، ولذلك فان دستور ١٩٢٣ قد سقط تلقائيا بعد أن نجحت هذه الثورة فى الاستيلاء على الحكم والاطاحة بالملك وطالب فى النهاية بأن تعلن سقوط دستور ١٩٢٣ دون حاجة لاتخاذ أية اجراءات (١) .

اختلفت الآراء وتعددت أراء دستور ١٩٢٣ . رأى البعض ضرورة الإبقاء عليه ، ورأى البعض الآخر ضرورة الغائه ، واقترح آخرون تعديله بتغيير نصوصه . . وحتى الذين طالبوا بتعديل الدستور أو تغييره اختلفوا أيضا فيما بينهم حول الهيئة التى تتولى ذلك التعديل أو التجديد ، هل لجنة حكومية أم جمعية تأسيسية منتخبة (٢) .

وإذا كان البعض يرى أن هذه المسائل « الفقهية » كانت هى السبب فى تردد قادة الثورة فى الاقدام على إلغاء دستور ١٩٢٣ طوال ما يقرب من أربعة أشهر بعد قيام الثورة (٣) . فان هناك ما يشبه الاتفاق على سبب الالغاء ذاته بعد أن وقع فعلا فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ . وهو أن دستور ١٩٢٣ لم يكن يتناسب مع القيادة الجديدة ، فهو دستور يحمى الملك ، وهم أصلا طردوا الملك وهو دستور يحرم هذه القيادة من تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها ويباعد بينها وبين السلطة (٤) .

(١) الاهرام : ٣١ يوليو ١٩٥٢ .

(٢) وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٤١،٤٠ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ١٤ ،

١٥ . وأحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ - مصدر سابق - ص ٢٧٣ ،

ومحمد نجيب : كلمتى للتاريخ - مصدر سابق ص ٦٤ ، وأنور السادات :

قصة الثورة كاملة : مصدر سابق - ص ٨ .

المهم أنه في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أذاع اللواء محمد نجيب بياناً على الشعب، أعلن فيه سقوط الدستور (دستور ١٩٢٣) وفي هذا البيان أفصحت قيادة الثورة - لأول مرة - عن رأيها في هذا الدستور . فجاء فيه أن « الملك كان يتخذ من الدستور مطية لاهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها » ، وجاء فيه أيضاً أن الأوضاع التي كادت تؤدي بالبلاد كان « يستسندها الدستور المليء بالثغرات » (١) .

كان ذلك يعنى أن قيادة الثورة تولت جميع مهام السلطة في الدولة التشريعية وتنفيذية حتى يتم وضع الدستور الجديد ، وبذلك تكون الثورة قد استكملت مقومات مدلولها القانوني (٢) .

وبدأت أول الخطوات للاعداد للدستور الجديد ، فتشكلت لجنة من خمسين عضواً لوضع مشروع الدستور يمثلون مختلف الاتجاهات والطوائف والأحزاب ، منهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى ، وأربعة من الوفديين ، واثنتان من الدستوريين واثنتان من السعديين ، وثلاثة من الإخوان المسلمين وثلاثة من رؤساء القضاء وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين . وقد انتخبت اللجنة على ماهر رئيساً لها (٣) . والعجيب أن هذه اللجنة التي تشكلت في شهر يناير ١٩٥٣ ، لم تقدم مشروع الدستور الذي انتهت إليه إلا في شهر أغسطس ١٩٥٤ .

(١) الأهرام : ١١ ديسمبر ١٩٥٢ .

(٢) طعيمة الجرف : موجز القانون الدستوري - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة ١٩٥٩ - ص ٢٦٤ .

(٣) عبد الرحمن الرفاعي : ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٦٦ ، ٦٧ .

في ذلك الوقت ٠٠ وبعد أيام قليلة من إلغاء الدستور ، أعلنت قيادة الثورة حل الأحزاب السياسييه وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، وصاحب ذلك اعلان الدستور المؤقت لفترة الانتقال والذي منح قائد الثورة حق اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم « كما نص على أن يتولى مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية (١) ، وإذا كانت المادة الخامسة من هذا الدستور المؤقت قد نصت على أن القضاء مستقل لا سلطان لأحد عليه بغير القانون ، فإن ذلك يستحيل تنفيذه من الوجهة العملية بعد أن اندمجت السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية (التي يتولاها مجلس الوزراء) والمعروف أن استقلال القضاء ووجوده المتميز إنما ينشأ من أن سلطة التنفيذ غير سلطة التشريع فإذا سيطرت السلطة التنفيذية على وظيفة التشريع ، فإنها تكون قد استوعبت الجهاز القضائي واحتوته (٢) .

استمر العمل بهذا الدستور حتى أعلن جمال عبد الناصر عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، وجرى الاستفتاء عليه في شهر يونية ١٩٥٦ وهو دستور آخر غير الذي كانت قد أعدته اللجنة التي تشكلت بعد إسقاط دستور ١٩٢٣ برئاسة علي ماهر . فكان دستور ١٩٥٦ هو أول دستور تعرفه مصر بعد دستور ١٩٢٣ ، وبعد أربع سنوات من قيام الثورة واستمرار حكمها في ظل دستور مؤقت .

ولعل أهم ما قننه دستور ١٩٥٦ هو أن التنظيم الجديد

(١) الأهرام : ١١ شباط ١٩٥٣ .

(٢) طارق البشري : الديمقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ١٨ .

للدولة يقوم على أساس مبدأ الجمهورية الرئاسية . فرئيس الدولة يختار بالاستفتاء العام ، وهو من يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويضع السياسة العامة للحكومة فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية . و اذا كان هذا الدستور قد نص كذلك على تكوين « مجلس أمة » بالانتخاب يتولى السلطة التشريعية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وله أن يسحب الثقة من أى وزير ، فان ذلك كله يصبح لاجدوى منه مادام رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من الشعب ، وما دام رئيس الجمهورية - وفقا لنصوص الدستور - له حق حل مجلس الأمة - وهكذا تركزت سلطات كثيرة وهامة فى يد رئيس الجمهورية ، وبالإضافة الى ذلك فان دستور ١٩٥٦ عندما نص على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق أهداف الثورة المادة ١٩٢ « قرر أن ، تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » وقرر أن ، يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الأمة وبذلك تكون السلطة التنفيذية قد استوعبت السلطة التشريعية وأستمر الدمج بين السلطتين قائما . وأصبح رئيس السلطة التنفيذية هو الذى يتحكم فى اختيار المرشحين لعضوية السلطة التنفيذية (١) .

وألغى دستور ١٩٥٦ هذا عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، حيث أصدر رئيس الجمهورية بقرار منه دستورا ينظم أساليب الحكم فى الدولة المتحدة ، ثم صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ بقرار من رئيس الجمهورية وحده أيضا ، فكان قرار رئيس الجمهورية فى الحالتين هو مصدر السلطات . وهكذا بقيت مصر منذ عام ١٩٥٨ والى أن صدر دستور ١٩٧١ الذى جرى

(١) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٦ - نص الدستور ، طارق البشرى :

الديموقراطية والناصرية - ص ١٨ ، ١٩ .

الاستفتاء عليه ، حوالى ثلاثة عشر عاما يقوم نظام الحكم فيها على أساس دساتير مؤقتة (١)

كانت قضية الدستور فى الحياة السياسية المصرية بعد قيام الثورة قضية معقدة على نحو ما تقدم ، واستغرقت فترة زمنية طويلة تعددت فيها المواقف وتنوعت وتحوّلت من النقيض الى النقيض . فمن اعلان الثورة احترامها للدستور ، الى اعلان حل هذا الدستور وادانته . وتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد فى شهر يناير ١٩٥٣ فلا تقدم شيئا عن هذا المشروع الا فى شهر أغسطس ١٩٥٤ . ولا يلتفت احد لما تقدمه بل يصدر دستور آخر تماما فى أول عام ١٩٥٦ . وكذلك كان موقف الثورة نفسها بالنسبة لاستمرارها فى الحكم . فمن حرص على تأكيد سلطتها والسيطرة على الموقف بالغاء الاحزاب والدستور ، الى اعلان عن عودة الحياة النيابية وعودة الجيش الى الثكنات (على نحو ما جرى خلال أزمة مارس ١٩٥٤) .

كانت قضية الدستور اذن قضية معقدة تعددت فيها الآراء والمواقف التى تركت صدى واضحا فى الصحافة المصرية عموما ومن بينها صحافة الثورة فى نفس الوقت .

وإذا ما حاولنا رصد هذا الموضوع ، وكيف تناولت صحافة الثورة قضية الدستور هذه ، فلا شك أن أهم ما يبرز فيها هو موقف مجلة « التحرير » بالذات ، خاصة فى الفترة التى شهدت حيوية فى النقاش والجدل حول دستور ١٩٥٣ ، وتعددت الأصوات حول الغائه أو الإبقاء عليه أو الاكتفاء بتعديله وكيف يكون هذا التعديل . ثم ما أعقب ذلك من حوار حول الدستور المقترح وكيف يكون .

(١) نفس المصدر .

انعكست هذه « الحيوية » على مجلة التحرير التي كانت حديثة العهد في ذلك الوقت ، فقد صدر أول أعدادها في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، والحوار حول دستور ١٩٢٣ على أشده . فتعددت الاقلام التي تناولت فيها قضية الدستور ، لكن هذه الاقلام كلها ، طالبت باحترام الدستور وتقديسه كفكرة عامة مع ادخال بعض التعديلات على دستور ١٩٢٣ حتى يتسق مع الظروف الجديدة فرأى بعضهم « أن الدستور الذي نجمه لا تطبيق قواعده ولا تستقيم الا بالتحرير السياسي لجمهور الناخبين ، ولا يتم هذا التحرير الا بتحديد الملكية التي تلغى وجود السيد الواحد ، الذي يتحكم في الوف من التوابع والاقنان ، ويحول دون أن يعبروا عن حريتهم الانتخابية في امن واطمئنان » (١) ، وينادى ثروت عكاشة بضرورة اعادة النظر في التشريع الذي فرض لصالح طبقة الملاك وحدهم « ومنحهم دون غيرهم حق التصويت ، ثم يطالب » أصحاب الثورة أن يعدلوا تلك التشريعات الزائفة والقوانين الخاطئة . ويطلقوا للمصريين حق القول فيما يريدون من قوانين ونظم ، ويساوا بين طبقات الشعب وجماعته فمقياس الحرية في أى مجتمع هو مقدار المساواة المكفولة لجميع المواطنين حتى يمكنهم التعبير عن أفكارهم وآرائهم » (٢) . ثم يحدد في مقال آخر ما ينبغي أن يتضمنه الدستور ، فيقول « فليعدل الدستور تعديلا جوهريا شاملا لتحقيق آمال الشعب فيه » « ان دساتير العالم الحديثة تصر على أن تكون الحكومات مسئولة عن توفير الحريات بأجمعها لأفراد الشعب وتوفير الرزق لهم ، لأنه لا معنى للحرية

(١) التحرير : اول أكتوبر ١٩٥٢ - مقال لأمجد حمروش بعنوان « طبقة

واحزاب » .

(٢) التحرير : ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ - مقال بعنوان « التحرير ترسم طريق

الحرية » .

والفرد عبد للعوز والفقير ، فلم تعد الدولة مجرد خفير من خفراء
 الليل بحيث يقتصر نشاطها على مجرد مقاومة الاعتداء ، ويجب
 أن يعنى الدستور الثورة الصناعية الشاملة التى يجتازها عصرنا
 الحديث ، وان يدرك المسئولون عن أمر تعديل الدستور المثل
 الحديثة التى يوجه بمقتضاها المواطن لبناء صرح الدولة وزيادة
 إنتاجها ، (١) ، وردا على الاصوات التى تنادى بإلغاء الدستور
 بحجة أنه « منحة من الملك » ، تكتب مجلة التحرير قائلة أن
 الدستور لم يكن منحة من أحد رغم ما ورد فى مقدمته من النص
 على أنه منحة « لقد كان الدستور فى مصر وفى غيرها ، معركة
 مجتهدمة بين شعب يريد أن يحتفظ بحقوقه وبين حاكم يريد ابتلاع
 هذه الحقوق » ثم يوصى الكاتب الى القول « أن الدستور الذى صدر
 فى شكل منحة لا يضرنا فى شيء ونحن نستطيع أن نغير هذا
 الشكل فى أى وقت نرى ، أما الذى يضرنا حقا فهو أن نعيش بغير
 دستور ، وفى هذه الحالة وحدها يكون الحق صدقة والحرية
 أحسانا » (٢) .

ومضت مجلة التحرير فى دفاعها عن فكرة الدستور الى
 ما هو أبعد من مجرد الكتابة وطرح الآراء ، فنظمت استفتاء للرأى
 على صفحاتها لاستطلاع رأى الشعب فيما يريد ، ووضع أمام
 المسئولين كى يلتزموا به ، فنشرت « استمارة » الاستبيان متضمنة
 عدة أسئلة حول تعديل الدستور القائم وقانون الانتخاب ، ومن
 الذى يتولى تعديل الدستور : لجنة معينة أم جمعية تأسيسية ؟؟
 وهل يبقى حق حل مجلس النواب وحق اقالة الوزارة ، أم يحذفان
 من الدستور . . وأسئلة أخرى حول قانون الانتظابات والغاء

(١) التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ - مقال بعنوان « الدستور هو الطريق » .

(٢) التحرير : اول اكتوبر ١٩٥٢ - مقال لسهب لبيب بعنوان « أنت الذى

كسبت الدستور بكفاحك » .

النصاب المالى المقرر فى هذا القانون . . وما الى ذلك . ثم علقتم
المجلة على دعوة المواطنين للاستفتاء هذه ، بقولها ان اعداء
الدستور هم « الاستعمار - الملك وأعوانه » . ففي أى صف تريد
أن تقف « . . ثم نشرت المجلة أيضا رأيا قديما لأحد السياسيين
القدامى هو « عبد العزيز باشا فهمى » ، قال فيه « أترضون افساد
أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ، وأن تنتهى
الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو
الدستور » « ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما
اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، وانكم لن تستطيعوا السير
فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم ، ان
البرلمان والوزارة البرلمانية هى أدواتكم الوحيدة للدفاع عن قضيتكم
والوصول الى استكمال حكمكم » (١) .

غير أن هذا الاستبيان للرأى ، لم يقدر لنتائجه أن تنشر فى
العدد التالى كما وعدت مجلة التحرير ، ذلك لانها نشرت استمارة
هذا الاستبيان فى أول ديسمبر ١٩٥٢ ، وبعد ذلك بعشرة أيام
فقط أعلنت قيادة الثورة إسقاط الدستور . فكتبت المجلة تعليقا
على ذلك ربطت فيه بين الغاء الدستور يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ،
واحتفال العالم كله فى نفس اليوم بالذكرى الرابعة لاعلان حقوق
الانسان (٢) . ولكن جمال عبد الناصر كتب فى العدد التالى
مباشرة يقول أن الثورة « كانت تهدف الى تغيير النظام لمصلحة
الشعب بعد أن مضى هذا الزمن الطويل والشعب مغلوب على أمره
والقالبون قلة يعدون على أصابع اليدين ، فكان لا بد من تغيير

(١) التحرير : أول ديسمبر ١٩٥٢ - « اعداء الدستور » .

(٢) التحرير : ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ - مقال بعنوان توقيع بصفوان « من هنا

بدا الدستور الجديد » .

الدستور واستبداله بدستور جديد يحقق الحرية والكرامة لكل مواطن « (١) » .

غير أن حماس مجلة التحرير للدستور لم يتوقف حتى بعد أن ألقى دستور ١٩٢٣ ، فقد تعددت المقالات حول الدستور الجديد والتي طالبت لجنة الدستور بالمبادئ التي ينبغي أن يتضمنها هذا الدستور فكتب خالد محيي الدين يقول بأن « الدستور الجديد يجب أن يضمن الحرية لجميع المواطنين » وهي « حرية الرأي والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمي لجميع المواطنين مع اختار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » والدستور الجديد يجب أن يضمن الأمن للجميع ويوفر العمل والقوت لكل مواطن ويضمن حق التعليم وحق العلاج والتأمين ضد البطالة والفقر والشيخوخة » وما دامت هناك حكومة وبرلمان منتخب من الشعب فلا يصح أن تكون لأي قوة الحق في اقالة الوزارة أو حل البرلمان » ، وكذلك طالب خالد محيي الدين في مقاله هذا بضرورة إعادة النظر في قانون الانتخاب وذلك بإلغاء النصاب المالي وخفض سن الترشيح إلى ٢٥ سنة وتحديد مصاريف الدعاية الانتخابية وبذلك تضمن للبرلمان القادم أن يكون أكثر قربا إلى الشعب وممثلا لجميع طبقاته « (٢) » .

ونفس هذه الأفكار والآراء يطالب بها ثروت عكاشة أيضا فيقول أن « الشعب يؤمن بأن اطلاق الحريات هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية ، فالشعب يريد أن يكون له الحق في أن يبدي آراءه ويظهر بها في حرية عن طريق الاجتماع والخطابة والطباعة والتظاهر السلمي ، بل والحق في الامتناع عن العمل دون

(١) التحرير : ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ - مقال جمال عبد الناصر بعنوان

ثورة شعب » .

(٢) التحرير : ١٤ يناير ١٩٥٣ - مقال « الأمة مصدر السلطات » .

اكراه » ، وكذلك يحذر ثروت عكاشة من « الفقرات المطاطة » في الدستور قائلا أن مثل هذه الفقرات أو العبارات غير المحددة أو النصوص التي نقبل الاجتهاد في التفسير « طالما استخدمت لصالح الحكام ضد مصالح المحكومين » (١) .

ولم تقتصر مجلة التحرير في دفاعها عن الدستور على المقالات والكتابات وحدها ، بل كانت هي المجلة الوحيدة في مصر التي قامت بطبع لوحة فنية كبيرة لجندى يحمى البرلمان ، وكتبت عليها عبارة تقول « نحن نجمى الدستور » ، وقامت بتوزيعها في أنحاء مصر في ذلك الوقت ، وتسبب ذلك في غضب مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر على وجه الخصوص فأمر بنزع هذه اللوحة من كل مكان توجد فيه (٢) . وكذلك فإن هذه المجلة لم تقتصر دفاعها عن الدستور على اتجاه معين أو على وجهة نظر خاصة بل أتاحت الفرصة أمام تنوع الآراء وتعددتها ، فنشرت لآحمد أبو الفتح مقالا في أول عدد لها يدعو فيه الى احترام الدستور القائم « دستور ١٩٢٣ » (٣) .

وبينما رأى ثروت عكاشة ضرورة أن ينص الدستور على النظام الجمهورى (٤) ، تساءل عبد الرحمن الرافعى عن « أى نوع من أنواع الجمهوريات أصلح للبلاد ؟ » ثم عدد ثلاثة أنواع للنظام الجمهورى ، وانتهى الى المطالبة بأن يتم انتخاب رئيس

(١) التحرير : ١١ مارس ١٩٥٣ - مقال بعنوان ساداتى - أعضاء لجنة

الدستور .

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - ج ١ - مصدر سابق - ص ٢٧١

(٣) التحرير : ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ - مقال « حكم الشعب » .

(٤) التحرير : ٢٥ مارس ١٩٥٣ - مقال « أعلنوها جمهورية فوراً » .

الجمهورية انتخاباً مباشراً من الشعب ، وليس بواسطة البرلمان (١) .

ولكن هذا الدور البارز الذى قامت به مجلة التحرير فى دفاعها المجيد عن الدستور لم يلبث أن تلاشى تماماً ، اثر التغيير الذى شهدته قيادة المجلة عند إبعاد ثروت عكاشة عن رئاسة تحريرها عندما اصطلح مع صلاح سالم (٢) ، بينما ظل المجال متاحاً لمناقشة أعمال لجنة الدستور والمشروع الذى انتهت إليه ، بل الى مناقشة نظام الحكم بشكل عام بعد انتهاء فترة الانتقال ، وقد رفعت الرقابة عن الصحف من أجل هذه المناقشة فى أوائل عام ١٩٥٥ .

المهم أن الدور الذى قامت به مجلة التحرير فى الدفاع عن الدستور والذى انتهى فى منتصف عام ١٩٥٣ تقريباً ، واصلته بعد ذلك مجلة « الثورة » التى صدرت بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ (٣) وان كان هذا الدور قد اختلف هذه المرة ، فلم يعد دفاعاً عن الدستور من حيث الإبقاء أو الإلغاء ، بل اتخذ طابعاً آخر هو مناقشة مشروع الدستور الذى انتهت إليه اللجنة وقام الدكتور محمد مندور بدور بارز فى هذا الصدد ، فكتب سلسلة طويلة من المقالات بدأها بمناقشة للمذاهب السياسية المختلفة واستمرت منذ صدور المجلة فى أول يوليو ١٩٥٤ ، حتى اعلان الدستور فى ١٦ يناير ١٩٥٦ .

فى هذه المقالات ناقش الدكتور محمد مندور مشروع الدستور وركز على جوانب النقص والقصور فيه ، فأشار الى أن

(١) التحرير : ٢٠ مارس ١٩٥٣ - مقال « نحو جمهورية برلمانية » .

(٢) انظر الفصل الخامس بصحافة الثورة .

(٣) انظر الفصل الثامن بصحافة الثورة .

هناك مواد غير محددة المعنى وتحتل الاجتهاد فى التفسير جاءت ضمن نصوص الدستور ، فقال « فان يكن المشروع الجديد فد نص على تكوين محكمة دستورية عليا تنظر فيما يعتبر موافقا أو معارضا لمبادئ الدستور الا أن هذه المبادئ ذاتها لم تات محددة جامعة مانعة بحيث تستطيع تلك المحكمة أن تفصل فى دستورية القوانين أو عدم دستورتيتها ما دامت تلك القوانين ستستند فى وجودها ذاته الى نصوص الدستور ، بحيث يسلمنا الامر الى دائرة مفرغة » وكذلك فان مشروع الدستور الجديد وان كان قد نص على أن الاحكام الخاصة بمبادئ الحرية والمساواة لا يجوز اقتراح تعديلها الا أنه لا يحظر تعديل قانون الاصلاح الزراعى (١) ، وفى مقال تال يتناول الدكتور مندور النظرية الاقتصادية التى التزم بها الدستور الجديد ، فيقول « أن مشروع الدستور الجديد لم يلتزم بأية فلسفة اقتصادية محددة حتى ليلوح أن اللجنة قد حاولت فى مشروعها أن توفق بين عدة اتجاهات تتراوح بين الرأسمالية والاشتراكية وبين الاقتصاد الحر والاقتصاد الميسر ، ولهذا تجاوزت فى المشروع مبادئ يمكن أن تتعارض أو تتناقض ، وان كنا نظن أنه لو اتيح لهذا المشروع الفوز بموافقة الامة دون تعديل جوهرى فان السياسة الاقتصادية التى يمكن استنباطها منه ستكون سياسة الاقتصاد الموجه على أن تتنازع الاحزاب بعد ذلك حول مدى هذا التوجيه ومقدار عمقه والأهداف التى يرمى اليها تبعا للمذاهب السياسية المختلفة التى ستعتمدها تلك الاحزاب ويصبح مصير هذا الشعب ومصير قضاياها وحقوقه متوقفا على سياسة الحزب أو الاحزاب التى ستنال ثقة أغلبية الامة » أما سبب هذا التناقض ، فهو فى رأى الدكتور مندور كان متوقعا من لجنة لم تؤلف على

(١) الثورة : ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الدستور المقترح
وفلسفة الثورة » .

أساس سياسي واضح ولم تكن لجنة فنية بحثة يطلب اليها وضع دستور على أساس أو مذهب معين « (١) .

وفى مقال آخر يتناول الدكتور مندور المواد المتعلقة بالجوانب الاجتماعية فى مشروع الدستور وينتهى الى القول بأن مشروع الدستور « ترك الباب مفتوحا لتحديد مدى التكافل الاجتماعى الذى يجب أن يسود حياة المواطنين فلم يحدد الوسائل لبلوغ هذا الهدف ولم يجعل من هذه الاهداف حقائق واقعية » (٢) . ثم يخصص مقالا آخر لمناقشة موضوع التعليم كما اورد فى المشروع المقترح للدستور الجديد فيقرر أن مشروع الدستور الجديد هذا لم يزد شيئا على ما ورد فى دستور سنة ١٩٢٣ « وذلك بالرغم من مضى ربع قرن تطور فيه الوعي القومى فى البلاد وتطاحنت مذاهب التبريرية بتطاحن المذاهب السياسية المسيطرة » (٣) .

وبعد أن يناقش الدكتور محمد مندور مشروع الدستور الجديد على هذا النحو طوال شهور خلال عام ١٩٥٤ ، نجده بعد ذلك يتساءل عن مصير هذا المشروع مطالبا مرة أخرى بضرورة وضع دستور يحقق مبادئ الثورة وأهدافها فيكتب قائلا « ان الثورة قد كونت لجنة كبيرة لوضع الدستور ، وتركت تلك اللجنة تضع الدستور على هواها وتكونت لجنة فرعية داخل اللجنة العامة وفرغت اللجان الفرعية وفرغت اللجان العامة من وضع هذا الدستور ، وناقشه من ناقش ، ثم أسدل الستار على هذا الدستور ، ولا أحد

(١) الثورة : ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الدستور المقترح والاتصاف الموجه » .

(٢) الثورة : ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ - مقال بعنوان « الدستور المقترح والعدالة الاجتماعية » .

(٣) الثورة : ٧ أكتوبر ١٩٥٤ - مقال « الدستور المقترح والحق فى التعليم »

يعلم مصيره وهل جاء محققا لفلسفة الثورة ومبادئها أم لا وهل سيأخذ طريقه نحو الاقرار أم سيعدل أم سيصرف النظر عنه « (١) وقد علق صلاح سالم على هذا الرأي في مقال نشره بروز اليوسف مؤيدا وجهة نظر الدكتور مندور هذه قائلا « حقيقة اجتمع بعض الأفراد الذين سموا بلجنة الدستور ووضعا العديد من النصوص ولكن لم يتهيا للحاكمين أو المحكومين في هذه الأمة أن يناقشوا أو يواجهوا هذه اللجنة ، وعليه فلم تتبلور أفكار هذه الأمة حول هذا الدستور الذي سيلتصق بكيانهم ومستقبلهم ما بقيت هذه الأمة » (٢) .

باستثناء هذه الكتابات للدكتور مندور، لم تظهر مقالات هامة أخرى في صحافة الثورة تناقش مشروع الدستور أو تناقش لجنة الدستور ، وما كتبه طه حسين حول هذا الموضوع لم يزد عن قوله أن الدستور ليس « الاعمال انسانية والاعمال الانسانية ليست مبرأة من الخطأ ولا مضمونة الكمال وانما هي في حاجة الى أن تجرب وتنقح ويعاد النظر فيها بين حين وحين » (٣) .

وما كتب بعد ذلك ، وحتى صدور الدستور في ١٦ يناير ١٩٥٦ لم يكن غير نوع من « الدعاية » الفجة في بعض الاحيان ، حول مآثر الدستور الجديد وأهميته ، بدأت قبل اعلان الدستور واستمرت الى ما بعد الاستفتاء عليه وعلى رئيس الجمهورية في ٢٣ يونية ١٩٥٦ فكاتب أحمد قاسم جوده أن الدستور الجديد سيكون « خطوة أخرى للامام لا دفعة أو نكسة الى الوراء » و « النظام الدستوري الجديد لن

(١) : الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ - مقال « غربلة المالم » .

(٢) روز اليوسف : ٦ يونيو ١٩٥٥ .

(٣) الجمهورية : ١٤ يوليو ١٩٥٤ - مقال للدكتور طه حسين بعنوان « من بعد .. ثورتنا » .

يكون حجر عثرة في طريق الاصلاحات الثورية « (١) ، وبنفس هذه الطريقة «الدعائية» والاسلوب الانشائي ذاته كتب أحمد قاسم جودة مقالا اخر في اليوم التالي لاعلان الدستور قائلا « ان شعب مصر هو الذى يكتب اليوم كتاب دستوره بيمينه » و « أن دستور اليوم يكفل حقوق الشعب كما يريد أن يزاولها الشعب » (٢) .

وإذا كانت مثل هذه الكتابات فى مجلة التحرير تشير الى الفارق الكبير بين هذه المجلة فى مرحلتها الأولى عندما كانت تضم عددا من كبار الكتاب والصحفيين ، ثم عندما افتقدت مثل هؤلاء الكتاب والصحفيين فان الذى يمكن قوله أن صحافة الثورة عموما ، كان موقفها من دستور ١٩٥٦ موقف المؤيد الذى يعتبر هذا الدستور انجازا سياسيا خطيرا وقد ركزت على ابراز ذلك والتأكيد عليه من خلال كافة المواد الصحفية التى نشرت فيها فالى جانب المقالات الافتتاحية العديدة التى كتبت فى جريدتى الجمهورية والشعب والتى حفلت بعبارات دعائية «زاعقة» عن الدستور الجديد مثل «غدا سيفرح الشعب بالدستور وسيحرص عليه وسينطلق فى ظله ليعمل من أجل مصر » (٣) و « اليوم يرتفع رأس- الشعب المصرى وتعلو هامته » (٤) ، أو القول بأن « الأوساط » الخارجية فى الشرق والغرب اهتزت لأنباء الدستور المصرى الجديد « (٥) فانه الى جانب مثل هذه المقالات الافتتاحية ، ظهرت عدة تحقيقات ومقابلات صحفية

(١) التحرير : ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ - مقال « فليكن دستورا ثوريا لمصلحة الشعب » .

(٢) التحرير : ١٧ يناير ١٩٥٦ - مقال « حقوق الشعب فى دستور الشعب »

(٣) الجمهورية : ١٠ يناير ١٩٥٦ - مقال بعنوان « الدستور » .

(٤) الشعب : ١٦ يناير ١٩٥٦ - مقال بعنوان « دستور الشعب » .

(٥) الجمهورية : ١٨ يناير ١٩٥٦ - مقال « صدئ الدستور » .

في مجلة التحرير حول رأى المواطنين فى الدستور الجديد ، فظهرت تحقيقات مثل « كل الناس يتحدنون عن الدستور الجديد » (١) . ومقابلات صحفية مثل « ٥ أسئلة فى الدستور الجديد يجب عليها وزير العدل » (٢) ، وكذلك لجأت المجلة الى « استنكاتب » عدد من المتخصصين مثل الدكتور أحمد سويلم العمري الذى كتب مقالا انشائيا دعائيا عن الدستور بعنوان « الحريات الجديدة فى دستور مصر الجديدة » (٣) وبالطبع فان هذا الأسلوب الذى لجأت اليه مجلة التحرير على هذا النحو فى «توظيف» مواد صحفية للدعاية للدستور من خلال التحقيقات الصحفية والمقابلات يتفق وظروف هذه المجلة فى ذلك الوقت حيث كانت تعاني من نقص واضح فى الكتاب والصحفيين ولهذا فقد اختلف الوضع تماما فى صحف الثورة الأخرى ، حيث توفر لها عدد غير قليل من الكتاب والصحفيين قاموا بدور هام فى الدعاية للدستور الجديد والاحتفاء به ، فكتب فتحي رضوان فى « الجمهورية » قبل اعلان الدستور يهاجم دستور ١٩٢٣ ويقول عن الدستور الجديد أنه « أول دستور تستفتح نصوصه وأحكامه باسم الشعب » (٤) ، وكتب جلال الدين الحمامسى يقول «انه أكبر نصر يحصل عليه الشعب ، بل هذا هو أكبر ضمان يمكن أن يقدمه الحاكم للمحكوم ، (٥) وكذلك يكتب طه حسين مقارنا بين دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٤٣ الذى كان « منحة من الملك » قائلا أن الدستور

(١) التحرير : ٢٤ يناير ١٩٥٦ .

(٢) التحرير : ٧ فبراير ١٩٥٦ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الجمهورية : ١٦ يناير ٥٦ - مقال لفتحي رضوان « دستور الشعب » .

(٥) الجمهورية : ١٦ يناير ٥٦ - مقال لجلال الحمامسى « يوم الدستور »

الجديد « يجعل من رئيس الجمهورية فردا من الأفراد يجوز عليه ما يجوز على الناس جميعا » (١) .

وهذه النقطة الأخيرة بالذات «الخاصة بأن الدستور الجديد نص على محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، ركزت عليها جريدة « الشعب » فى الدعاية للدستور الجديد والدعاية لجمال عبد الناصر فى نفس الوقت ، باعتبار أن ذلك مظهرا ديمقراطيا يحمدهم للدستور الجديد ولجمال عبد الناصر فى ذلك الوقت ، ودليلا يشير « الى أى مدى أنتقلت به مصر فى وثبتها الجريئة نحو التحرر من كل ما يعوق نهضتها ويحدد من سيادتها وحريتها » (٢) وتكتب الجريدة أيضا فى اليوم السابق للاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية ، ان الشعب عندما يذهب غدا ليقول كلمته ، انما يقول كلمته « فى الثورة التى نقلته من ذل الماضى الى عز الحاضر » ويقول كلمته فى « الرجل الذى قاد فى مصر هذه الثورة » (٣) ، وهذه المعانى نفسها جاءت فى مقالات أخرى كتبها اسماعيل البروك (٤) ، وأحمد حسن الزيات (٥) بل وفى كافة المقالات الافتتاحية فى الجريدة .

جاءت هذه الحملة الدعائية المكثفة فى صحافة الثورة لدستور

(١) الجهورية : ١٧ يناير ٥٦ - مقال لطف حسين « تهنئة » *

وقد ظهرت مقالات عديدة أخرى على هذا النوال فى جريدة الجمهورية مثل :
الجهورية : ١٨ يناير ٥٦ - مقال للدكتور محمد عبد الله العربى بعنوان « نظرات تحليلية فى دستور الشعب » ، ٢٤ يناير مقال للدكتور وايت ابراهيم بعنوان « الدستور الجديد » ، ٢٠ يناير مقال لانور حبيب « الحريات فى الدستور » *

(٢) الشعب : ١٧ يونيو ١٩٥٦ - مقال افتتاحى بعنوان « ضمانات الشعب »

(٣) الشعب : ٢٢ يونيو ١٩٥٦ - مقال افتتاحى « غدا يقول الشعب كلمته »

(٤) الشعب : ٢٣ يونيو ١٩٥٦ « للشعب فقط » *

(٥) الشعب : ٢٣ يونيو ١٩٥٦ « من يوم الى يوم » *

١٩٥٦ تعبيراً دقيقاً عن ما أردته قيادة الثورة بعد أن حققت مثل هذه الدعاية و « الدعوة إلى الدستور الجديد على المستوى الشعبي من خلال تكليف عدد من الوزراء بزيارة المحافظات والطوائف بها لهذا الغرض (١) وقد افصح عبد الناصر عن رأيه الشخصي في هذا الدستور أيضاً فقال أنه « يحقق فعلاً نطاقاً لا يكون فيه مجال للرجعية والانتهازية أو لأعوان الاستعمار » وقال انه « سيتمكن للاغلبية لأول مرة أن تسود » وأنه وضع ليحقق « مجتمعاً تسوده الرفاهية وتتقارب فيه الفوارق بين الطبقات » ووضع « ليحمي الأهداف الستة » (٢) غير أن الكاتب الوحيد الذي خرج على هذه القاعدة التي سادت صحافة الثورة في تأييدها المطلق للدستور الجديد ، كان خالد محمد خالد الذي كتب في « الجمهورية » بعد أسبوعين من صدور الدستور - وقبل الاستفتاء عليه - يطالب بضرورة مناقشة هذا الدستور وابداء الرأي حوله ، قائلاً أن (التزام الصمت تجاه دستورنا هذا عمل غير صالح ، فعلى كل من يحمل رأياً أن يبديه مهما يكن هذا الرأي مغايراً ومخالفاً ، بل ومهما يترتب على اعلانه من نتائج » . ثم يتحدث عن الجوانب الايجابية في الدستور ، ومن بينها النص على عروبة مصر وعلى أن يكون الدين الاسلامي هو الدين الرسمي ، وكذلك النصوص المتعلقة بالحريات . لكنه ينبه الى أن هذه الحريات جميعها مقيدة « بالقوانين المكتملة والمفسرة التي ستترسم حدود هذه الحريات جميعها » . ثم يسجل خالد محمد خالد اعتراضه على الدستور الجديد في أمرين : الأول أنه يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة . والثاني أن فكرة الاتحاد القومي التي نص عليها الدستور تعنى « الحزب الواحد » ، بينما الديمقراطية الحقيقية هي التي تطلق حرية تشكيل الأحزاب (٣) .

(١) انظر الجمهورية : يونيو ١٩٥٦ .

(٢) الشعب : ٢٠ يونيو ١٩٥٦ - « نص خطاب جمال عبد الناصر » .

(٣) الجمهورية : ٣٠ يناير ١٩٥٦ - مقال بعنوان « رأى نبي الدستور » .

ولا شك أن هذا الرأي كان جديرا بأن يكون محور نقاش واسع ، خاصة وأن دستور ١٩٥٦ منح رئيس الجمهورية سلطات وأسعه بالفعل ، الى جانب أنه دمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما سبق أن أوضحنا . لكن نقاشا حول هذا الدستور لم يحدث قط ، وجاء الاستفتاء عليه وعلى جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاجماع .

ظل دستور ١٩٥٦ ساريا حتى أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، ليعلن عن دستور آخر لفترة انتقال ونص الدستور الجديد على أن « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة » ، ونص أيضا على أنه « لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة » وهو الذى يتولى أعمال السلطة التنفيذية ويعين النائب والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، كما أن له حق اصدار أى تشريع وحق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وعلان حالة الطوارئ » (١) .

دمج الدستور الجديد السلطات مرة أخرى ، ومنح رئيس الجمهورية كل السلطات . لكن صحافة الثورة لم تكن شيئا عن هذا الموضوع ، ولم تتناول هذا الدستور بأية ملاحظات ربما لأنه كان دستورا مؤقتا لفترة انتقال ، وفى ظل أوضاع وظروف جديدة نشأت بعد دمج الاقليمين المصرى والسورى وحل البرلمانين فى مصر وسوريا ، وحل الاحزاب فى سوريا وتكوين اتحاد قومى هناك على غرار ما جرى فى مصر .

وإذا ما حاولنا تقييم موقف صحافة الثورة من قضية الدستور فاننا نجد الآتى :

أولا : أن مجلة التحرير قامت بدور كبير فى الدفاع عن

(١) الجمهورية : ٦ مارس ١٩٥٨ - نص الدستور .

« فكرة » الدستور والحرص على أن يمضى الحكم فى مصر على أسس ديمقراطية يحميها دستور ، قد يكون هو دستور ١٩٢٣ بعد تعديله

ثانيا : توقف دور هذه المجلة فى الدفاع عن الدستور بعد تغيير قيادتها والتخلص من عدد كبير من كتابها فى أغسطس ١٩٥٣

ثالثا : كانت مجلة « الثورة » ، وكتابات الدكتور محمد مندور فيها ، هى التى تصدت لنقد مواد مشروع الدستور بعد أن انتهت من اعداده اللجنة التى تشكلت فى شهر فبراير ١٩٥٣ ، والى كتابات الدكتور مندور يعزى الفضل فى عدم اقرار هذا المشروع لكنه لم يتعرض لدستور ١٩٥٦ ولم يتناوله بأية ملاحظات أو تعليق .

رابعا : لم تتعرض هذه الصحف لمناقشة دستور ١٩٥٦ ولم تتناول موادها بأى تقييم أو تقويم .

خامسا : قامت هذه الصحف بدور دعائى ضخم لتصوير دستور ١٩٥٦ على أنه انجاز سياسى ضخم ، وقد تمكنت من ذلك بالفعل ، بفضل التركيز على هذا الموضوع من ناحية ، وبسبب أن اصدار دستور جديد بعد أكثر من ثلاث سنوات من اسقاط دستور ١٩٢٣ ، من شأنه أن يلقى تأييدا وترحيبا شديدا من غالبية فئات الشعب وطوائفه . ولكنها فى ذلك الوقت لم تتعرض له بالتقييم الموضوعى .

سادسا : باستثناء مقال وحيد كتبه خالد محمد خالد أبدي فيه اعتراضه على أن الدستور منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة وعلى أن الاتحاد القومى هو بمثابة تطبيق نظام الحزب الواحد ، فإن أحدا من الكتاب أو المفكرين لم يوجه نقدا أو اعتراضا الى هذا الدستور .

الفصل السادس

صحافة الثورة ٠٠٠ والمجالس النيابية

فى الوقت الذى قامت فيه ثورة ٢٣ يوليو ، كان البرلمان المصرى «بمجلسيه» عاطلا عن العمل بسبب حل مجلس النواب قبل الثورة ووقف جلسات مجلس الشيوخ تبعا لذلك (وكان نجيب الهلالى هو الذى عطل البرلمان عندما تولى رئاسة الوزارة فى فبراير ١٩٥٢ انتقاما من حزب الوفد « (١) وكان من الضرورى دعوة هذا البرلمان للانعقاد مرة أخرى بعد أن قامت الثورة ، لتعرض عليه المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبته ، طبقا لما تقضى به المادة ٤١ من الدستور « ١٩٢٣ » ، وكذلك كان ضروريا أيضا دعوة البرلمان للانعقاد للموافقة على تعيين الوصى على العرش وحلف اليمين الدستورية أمامه .

كانت وجهة نظر الوفد - كما عبر عنها فى ذلك الحين - هى دعوة البرلمان السابق الى الاجتماع لاعلان أسماء الأوصياء أمامه (٢) ، وكتبت جريدة « المصرى » تقول أنه أصبح من المقرر دعوة البرلمان المنحل الى الاجتماع خلال عشرة أيام وفقا لنصوص الدستور (٣) .

(١) وحيد رافت : فصول من ثورة يوليو - مصدر سابق - ص ٤٣ .

(٢) الإهرام : اول أغسطس ١٩٥٢ - تصريح لفؤاد سراج الدين .

(٣) المصرى : ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

غير أن القوى السياسية المناوئة للوفد ، تصدت لهذه الدعوة وحالت دون دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد ، فأصدرت « الكتلة الوفدية » برئاسة مكرم عبيد ، قرارا طالبت فيه أن يترك للبرلمان « الجديد » مهمة تعديل الدستور (١) ، وكذلك أعلنت اللجنة العليا للحزب الوطنى معارضتها لدعوة البرلمان الوفدى المنحل بل هاجمت هذا البرلمان ، وقررت أنه « أصبح معدوما » (٢) .

وعلى نفس المنوال وقف عدد من القانونيين والسياسيين فى وجه الدعوة لانعقاد البرلمان السابق . فكتب الدكتور سيد صبرى سلسلة مقالات بعنوان « الفقه الثورى » (٣) أعرب فيها عن ذلك وأدلى على ماهر رئيس الوزارة فى ذلك الوقت بتصريح قال فيه « أن النظام البرلمانى الذى كان متبعا فى مصر لم يستطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد ، لانه كان متأثرا بمناورات الاحزاب السياسية التى كانت تنطوى على الانانية وتهدف الى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد » (٤) ، ثم ما لبث عقب ذلك مباشرة أن أصدر بيانا هاجم فيه الاحزاب والحياة البرلمانية هجوما شديدا وأعلن فيه « أن الدستور نفسه فى ظل هذه البرلمانات مصدر ضعف وقوضى » (٥)

وعندما عرض الامر على مجلس الدولة (لجنة قسم الرأى) ، انتهت الى الاجماع - باستثناء صوت الدكتور وحيد رأفت - على أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل الى الاجتماع يعد مخالفا للدستور .

-
- (١) الاهرام : اول اغسطس ١٩٥٢ .
 - (٢) الاهرام : ٢ اغسطس ١٩٥٢ .
 - (٣) الاهرام : ٣١ يوليو ١٩٥٢ .
 - (٤) الاهرام : ١٠ اغسطس ١٩٥٢ .
 - (٥) الاهرام : ١١ اغسطس ١٩٥٢ .

ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان أن خطورة هذه الفتوى التي أصدرها قسم الرأي بمجلس الدولة تمثلت في أمرين : الأول أن دعوة البرلمان المنحل الى الانعقاد كان من شأنها أن تدير عجلة الثورة في الطريق الدستوري ، والثاني : أن هذه الفتوى سلمت بامتداد فترة الحكم بدون برلمان الى أى مدى ترتئيه الحكومة القائمة مناسبا لاجراء الانتخابات (١) .

وعلى كل الأحوال ، فقد صدر القرار بالغاء الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ ، وألغيت الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ . وأعلن عن فترة انتقال تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ .

وعندما أعلن الدستور الجديد فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، نص على أن يكون « مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية » (المادة ٦) و « لا يجوز لمجلس الامة اجراء أى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة » (المادة ١٠١) ، و « لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة » (المادة ١١١) ، ونص كذلك على أن يتولى « الاتحاد القومى » ترشيح أعضاء مجلس الامة (المادة ١٩٢) . وكذلك قرز الدستور الجديد لتنظيم الدولة مبدأ الجمهورية الرئاسية فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية (المادة ٦٤) ويضع السياسة العامة للحكومة فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية كافة (٢) .

وكذلك فان المادة (١٩٢) التى نصت على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق أهداف الثورة ، حددت طريقة تكوين

(١) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ - مصدر سابق

- ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٦ - نص الدستور .

هذا الاتحاد « بقرار من رئيس الجمهورية » • فإذا كان هذا الاتحاد القومي هو الذي سيتولى الترشيح لمجلس الأمة ، وثقنا لنص هذه المادة أيضا ، فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومي (١) •

وبالفعل •• فإنه عند إجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأيت قيادة الثورة منعهم من الوصول الى المجلس ، كانت اللجنة برئاسة زكريا محيي الدين وضمت كلا من علي صبرى وأحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوى وصالح دسوقي وكمال الحناوى وعباس رضوان ومصطفى المستكاوى ومجدى حسنين (٢) ، وقد اعترضت هذه اللجنة بالفعل على ١١٨ شخصا من بين ٢٥٠٨ أشخاص تقدموا للترشيح لهذا المجلس (٣) • وعندما سئل جمال عبد الناصر عن الأسباب التى حتمت مثل هذا الاجراء ، قال « كان لا بد أن نتأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى واختطها لمستقبله ، وان يكون بإمكانهم المشاركة بنصيب موفور فى صنع هذا المستقبل » (٤) وسئل نفس هذا السؤال مرة أخرى فأجاب قائلا : « اننا لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية

(١) طارق البشرى : الديوقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ١٩ •

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو يتكلمون) مصدر سابق - ص ٣٦٥ •

(٣) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق - ص ١٣٥ •

(٤) الجمهورية : ٢ يوليو ١٩٥٧ - نص حديث أدلى به جمال عبد الناصر لشبكة التليفزيون المستقلة فى بريطانيا •

ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل لسيطرة على الشعب ، اننا نريد بناء حياة سياسية جديدة وحياة سياسية نظيفة ، اننا نريد أن نضمن قيام أول خطوة للديمقراطية الجديدة على أساس سليم للحياة السياسية ، ولندكر ما حدث في الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب التحرير وما قاله الرئيس جورج واشنطن بعد الاتفاق على الدستور عام ١٧٨٨ ، لقد خشى من قيام الاحزاب في هذه المرحلة ، و اراد أن يوحد البلاد فقال أن الاحزاب يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية ، ولقد نظمت الاحزاب في الولايات المتحدة بعد عشرين عاما من الموافقة على الدستور ، ونحن نريد أيضا أن نتأكد من استتباب الامور ، (١) .

ولزيد من التأكيد من استتباب الامور على هذا النحو الذي أشار اليه جمال عبد الناصر صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم في دوائر معينة ، حتى في الدوائر النائية مثل الوادي الجديد وسيناء ومرسى مطروح (٢) .

أما الانتخابات فقد جرت بحرية نسبية دون تدخل اكتفاء بالاجراءات السالف ذكرها ، الى جانب اغلاق الدوائر التي رشح فيها أعضاء مجلس القيادة تجنباً للاتهام بالتزوير ، وكان دليل هذه الحرية النسبية التي جرت الانتخابات في ظلها سقوط والد كمال الدين حسين وسقوط شقيق زوجته زكريا محيي الدين (٣) أما ضباط الجيش والبوليس الذين دخلوا المجلس كنواب فقد بلغ عددهم ٥٩ ضابطا .

(١) الجمهورية : ١١ يوليو ١٩٥٧ - نص حديث أدلى به جمال عبد الناصر
كوكالة يونيتد بريس .

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر)
مصدر سابق - ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) نفس المصدر .

انتخب عبد اللطيف البغدادي رئيسا للمجلس ، وأنور السادات وكيلا للمجلس ، وكلاهما من أعضاء مجلس قيادة الثورة أى من الضباط أيضا • وهكذا دخل الضباط الى مجلس الامة أول برلمان منتخب بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ •

وعلى كل الاحوال ، فان هذا البرلمان لم يستمر طويلا ، ففي شهر فبراير ١٩٥٨ عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا ، صدر (دستور فترة انتقال) بقرار من رئيس الجمهورية ، فنص في مادته الرابعة على أن يتولى السلطة التشريعية مجلس الامة يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصف أعضاء المجلس من بين أعضاء مجلس النواب السوري والنصف الآخر من بين أعضاء مجلس الامة المصرى ، اللذين كانا قائمين قبل اعلان الوحدة (١) •

أما عن موقف صحافة الثورة من المجالس النيابية ..
فيمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل مر بها هذا الموقف :

المرحلة الأولى : وهى التى سبقت صدور الدستور •

المرحلة الثانية : وهى التى بدأت عند الاعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية المجلس •

المرحلة الثالثة : وهى التى بدأت بعد تشكيل المجلس واستمرت باستمرار أعماله •

فى المرحلة الاولى - والتي سبقت صدور دستور ١٩٥٦ -
نلاحظ أن الحديث عن المجلس النيابى ، والذي ظهر فى صحافة الثورة بعد رفع الرقابة عن الصحف فى مايو ١٩٥٥ لمناقشة نظام الحكم المطلوب بعد انتهاء فترة الانتقال ، كان خليطا من الاجتهادات

(١) الجمهورية : ٥ فبراير ١٩٥٨

والتصورات المتعددة لما ينبغي أن يكون عليه « البرلمان القادم » ، أدلى جمال عبد الناصر برأيه فى وقت مبكر فقال « أن البرلمان الذى سيحكم مصر بعد فترة الانفصال لن يكون برلمانا حزبيا وانما سيكون برلمانا يعتمد على الطوائف المهنية ، ويعتمد على العمال والفلاحين (١) . وقال البعض أنهم يريدون برلمانا منتخبا من مجلسين ورأى البعض الآخر أن يكون مجلسا معينا من كفاءات متعددة (٢) ، وظن فريق ثالث (استنادا الى تصريح جمال عبد الناصر) ، أن الثورة بصدده تشكيل المجلس الوطنى ليكون هو المجلس النيابى القادم (٣) .

ولذلك يكتب محمد مندور ، فيتوجه الى قيادة الثورة بسؤال محدد قائلا : هل المقصود من البرلمان المنتظر فى أوائل العام القادم أن يكون هو المجلس الوطنى ؟؟ وفى هذه الحالة يتعين نشر مشروعه النهائى وعرضه للمناقشة ، أم المقصود برلمانا على النحو الديمقراطى المعروف وفى هذه الحالة يجب أن نعرف مصير الدستور الذى وضع وهل على أساسه سينتكون هذا البرلمان أو تتكون جمعية تأسيسية لاقاره (٤) .

ورد صلاح سالم على سؤال الدكتور محمد مندور هذا بقوله « أن البرلمان الأتى سيكون برلمانا حقيقيا بسلطات برلمان كاملة وليس بهيئة تشريعية زائفة بلا سلطات وهذا هو السبب الذى دعا مجلس الثورة لنبد مشروع المجلس الاستشارى منذ حوالى ثمانية أشهر لأن المجلس رأى أن المدة الباقية على مرحلة الانتقال قصيرة

(١) الجمهورية : ٢١ مايو ١٩٥٥ .

(٢) الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ - مقال « غربة للعالم » .

ولا داعى لاجراء أى تغيير من هذا القبيل خلال المدة الباقية من مرحلة الانتقال ما دام أن البرلمان آت فى أعقاب هذه المدة « (١) ومهما تكن الآراء التى ترددت حول البرلمان الجديد ، فان أهم ما أثير فى ذلك الوقت مرتبطا بهذا الموضوع ، هو المطالبة بوضع قانون للانتخاب ، ضامانا لتكوين برلمان سليم يقوم على حراسة الثورة . وكان الدكتور محمد مندور هو أول من فجر هذه الدعوة فى صحافة الثورة ، فقال أن حماية الثورة تقتضى « تحديد حق الانتخاب ثم حق الترشيح للبرلمان تحديدا يقظا دقيقا وذلك لانه من غير المعقول مثلا أن تبيح الثورة لخصومها الالء حق ترشيح أنفسهم للبرلمان الذى سيضع نظام الحكم الذى ستمتمخض عنه هذه الثورة والإ كانت كمن يسلم رقبته الى خصمه اللئود وخاصة اذا تذكرنا أن الثورة لم تستطع بعد أن تقضى على كل نفوذ للاقطاع ورأس المال والاحتلال والفساد وان كانت قد قطعت فى هذا السبيل شوطا مشكورا » ثم طالب مندور بحق الاميين فى الانتخاب « لأن الامية ليست بالضرورة مرادفة للجهل وانعدام الوعى » وطالب كذلك بضرورة أن يكفل قانون الانتخاب حماية الناخبين من كل ضغط أو تأثير أو تضليل لا من رجال الادارة بل ومن المرشحين أنفسهم بحيث يلتزم كل مرشح بأن يقدم مع أوراق ترشيحه برنامجا سياسيا محسدا فى مبادئ جوهرية كمبدأ الجمهورية والديمقراطية والاشتراكية والحياد الدولى أو معارضته لها حتى يكون الناخبون على بينة من أمرهم وبحيث يتحتم على كل نائب أن يستقيل اذا عدل عن هذه المبادئ بعد أن يفوز بثقة الناخبين على أساسها » (٢) .

(١) « روز اليوسف : ٦ يونيو ١٩٥٥ »

(٢) الثورة : ٩ يونيو ١٩٥٥ - مقال « اسس الانتخاب هى مشكلة الساعة »

وعلى ذلك فان الدكتور محمد مندور يكون هو أول من لفت النظر الى ضرورة التحكم في اختيار المتقدمين للترشيح لعضوية البرلمان ، بحيث يخضعون جميعا لانتقاء قيادة الثورة ، فتضمن بذلك الا يمر الى البرلمان الا من يسير في فللكها ، وهذا ما تحقق بعد ذلك بالفعل من خلال النص في الدستور على أن يتولى الاتحاد القومي الترشيح لمجلس الأمة .

وعموماً . . . فان مجلة « الثورة » بالذات هي التي أولت اهتماما كبيرا لموضوع قانون الانتخابات هذا ، وكتبت فيه أكثر من مرة حتى يعد صدور دستور يناير ١٩٥٦ ، فنجد الدكتور محمد مندور يكتب في هذا الموضوع مرة أخرى مطالبا قيادة الثورة باصدار هذا القانون « لان هذا القانون هو مفتاح الحياة العامة كلها ، وهو الوسيلة الوحيدة لضمان استفتاء الأمة والتعبير عن ارادتها تعبيرا صحيحا نزيها . ولقد تحمل قانون الانتخاب القديم مسئولية كبيرة في فساد حياتنا الدستورية السابقة » (١) ، وكذلك يكتب وحيد رمضان عن نفس هذا الموضوع فيقول أن « الشعب ينتظر قانون الانتخاب وما يحتويه من ضمانات تقى من الألاعيب التي أتاحت للحكومات الطاغية أن تتحكم في الناخبين » ثم يعدد للأساليب التي كان يتم بها ذلك وكيف كان يتم تزييف ارادة الناخبين والتلاعب بأصواتهم (٢) ، ويعيد نفس هذه المعاني مرة أخرى في عدة مقالات بعد ذلك (٣) .

كان هذا هو أهم ماشهدته المرحلة الأولى في موقف صحافة

(١) الثورة : ٢ فبراير ١٩٥٦ - مقال « الدستور الجديد وآيات الوعي السياسي » .

(٢) الثورة : ٢٣ فبراير ١٩٥٦ - مقال « الاختيار والانتخاب » .

(٣) الثورة : ٨ مارس ١٩٥٦ - مقال « تحرير الناخبين » .

الثورة من المجالس النيابية . أما المرحلة الثانية فهي التي بدأت مع بداية فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة ، واعلان قانون العضوية الذي نص على « ألا ينتمى المرشح الى أسرة محمد علي » وأن « يعد الاتحاد القومي كسفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم في كل دائرة انتخابية ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن » (١) .

في هذه المرحلة ، لعبت جريدة المساء دورا هاما ومتميزا في توعية المواطن وتبصيره بواجبه الوطني في مثل هذه الظروف ، وشرح ماذا يعنى مجلس الامة بالنسبة له كفرد وبالنسبة لمجموع الأفراد ، كما أهتمت بتحديد واجبات الناخب وواجبات المرشح وتحديد من هو المرشح الذي ينبغي أن يحظى بثقة الناخبين .

وفي هذا الاطار بأن حرص « المساء » واضحا على الربط بين مجلس الامة كمجلس نيابي ، وبين معركة « التحرر » التي تخوضها مصر ضد الاستعمار ، وذلك يتسق تماما مع أيديولوجية اليسار التي تمثلها هذه الجريدة ، وهي الأيديولوجية التي تربط بين الاستعمار وبين مشاكل الشعوب وتخلفها وكل ما تعاني منه ، ومن ثم تدعو دائما للوقوف في وجه هذا الاستعمار والتصدي له وكشف أساليبه .

على هذا النحو وربطت جريدة المساء بين المعركة الانتخابية وبين معركة التحرر الوطني ، فكتب خالد محيي الدين يقول « ان المعركة الانتخابية الحالية جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الكبرى التي نخوضها ، والمطلوب أن يكون البرلمان القادم أو مجلس الامة القادم قوة تحررية تساند الحكومة في معركتها الحالية ضد الاستعمار ولذلك أرى أنه يجب أن يرتبط المرشحون أمام ناخبهم بموقف

(١) الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٧ .

صريح واضح من السياسة التحررية ومن الحياد الايجابي وبالخطوط العريضة للسياسة الداخلية الخاصة بتوجيه وتخطيط الاقتصاد القومي والاصلاح الزراعي ، ولست اطلب من كل مرشح برنامجا مفصلا ولكنني اطلبهم بتحديد موقفهم من الخطوط العريضة للسياسة التحررية العامة والسياسة الاقتصادية الداخلية ، ويجب على المرشح أن يشرح ذلك لناخبيه مرات ومرات حتى يصبح مرتبطا بها أمام الجماهير « (١) » . وكذلك يكتب لطفى الحولى أيضا مؤكدا على ضرورة الربط بين المعركة الانتخابية ومعركة التحرر الوطني فيقدم لذلك نموذجا بما جرى فى انتخابات جرت فى سوريا وأثبتت « أن السلاح الذى واجه به الشعب الاستعمار والرجعية هو «وحده» التنظيمية التى جمعت الاحزاب الوطنية فى جبهة صلبة » ، وبعد أن أشار الى أن « للاستعمار العالمى فى بلادنا أوكارا ونفودا ، ومن السذاجة أن نقتل من خطورتهم » قال « أن واجبا اليوم هنافى مصر أن نواجه أعداءنا فى معركة الانتخابات مواجهة موحدة فى جبهة تحرير قومية يرتبط المرشحون أمامها ببرنامج التحرر العربى والتعايش السلمى ومحاربة الأحلاف العسكرية ومشاريع الفراغ الاستعمارية وتصنيع البلاد ورفع المستوى المعيشى للمواطنين » (٢) ، ويركز سعد التائه على هذه المعانى نفسها فيقول « أن مجلس الأمة القادم يجابه مؤامرات الاستعمار ويحمل عبء السير بسياسة الحياد الايجابي وقرارات مؤتمر باندونج فى داخل البلاد ، أن عليه عبء تنفيذ سياسة التصنيع لحل مشكلات البطالة وتخفيض أعباء المعيشة وحماية تجارتنا وزراعتنا وصناعتنا ومصانعنا » (٣) .

(١) النساء : ٥ مايو ١٩٥٧ - مقال « الانتخابات القادمة » .

(٢) النساء : ١٥ مايو ١٩٥٧ - مقال « من الشارع » .

(٣) النساء : ٥ مايو ١٩٥٧ - مقال « كلمة » .

ولا شك أن هذا الربط بين المعركة الانتخابية والمعركة ضد الاستعمار وإن كان يتفق مع ايدولوجية اليساريين وأسلوبهم ، إلا أنه أتسم على هذا النحو بقدر كبير من المبالغه وكأنهم بصندد الانتخابات لمجلس عسكرى متخصص سيقود معركة ضارية ضد الاستعمار ، ثم أنهم بمطالبتهم أن يعلن كل مرشح موقفه من التخطيط الاقتصادى وسياسة عدم الانحياز ومشروعات ملاء الفراغ وما الى ذلك ، انما يبالفون كثيرا فى حسن الظن بالمستوى الفكرى والثقافى لاغلبية المرشحين وأغلبية الناخبين فى نفس الوقت خاصة وأن عددا من المقالات تضمنت دعوة المرشحين والناخبين الى ما هو أكثر من ذلك ، اذ لا يكفى أن يقول المرشح « أنه يتقدم لنا على مبادئ باندونج وتحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر » (١) بل المطلوب أن يكون المرشح على قدر كبير جدا من الثقافة السياسية فيعرف « أن ثمن القطن مرتبط بتجارنتنا مع الشرق والغرب وأن القطن ظل مخزونا حتى مؤتمر باندونج ثم اشترته الصين والاتحاد السوفيتى وتشيكو سلوفاكيا » وهذا المرشح أيضا ينبغى أن يكون من « الذين حاربوا ويحاربون اقامة القواعد العسكرية » (٢) ، بل أكثر من ذلك ان كاتب هذه المقالات طالب بضرورة أن يكون المرشح ضد سياسة أمريكا ، وعليه أن ينشر رأيه صراحة من خلال مجلة أو فى منشور انتخابى فى الاستعمار الأمريكى ومشروع أيزنهاور ، وأحداث الاردن (٣) .

كان حافز كتاب المساء على ذلك ولا شك ، الحرص على أن يتوافر لمجلس الامة أفضل العناصر الوطنية أساسا ، بغض النظر عن الخبرات والكفايات العلمية للمرشحين ، وهذا ما أشار اليه خاله

-
- (١) المساء : ٥ مايو ١٩٥٧ - مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .
 - (٢) المساء : ٢٠ مايو ١٩٥٧ - مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .
 - (٣) المساء : ٧ يونيو ١٩٥٧ - مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .

محيي الدين صراحة بقوله « أما مسألة المطالبة بأن يكون مجلس
الإمة القادم مليئاً بالكفاءات والخبرات فلست أفهم معنى » « ففى
استطاعة المجلس أن يستدعى من الخبراء والعلماء ما يشاء للاستفادة
بهم ، فهذا مجلس أمة وليس مجلساً للبحوث والخبرات
والكفاءات » (١) .

والى جانب ذلك . . اهتمت المساء بالدعوة الى حماية
الناخبين من الدعاية المضللة لبعض المرشحين (٢) ، والى توعية
المواطن الى أن الانتخابات تجرى فى حرية كاملة وأن له مطلق
الحرية فى أن يختار من يشاء (٣) ، ودعت كذلك الى ضرورة
ترشيد الدعاية الانتخابية بحيث تتجه اتجاها موضوعيا « يفيد
الناس وييسر لهم طرق الاختيار السليمة » (٤)

أما جريدة « الجمهورية » ، فان أبرز ما يلاحظ على موقفها
خلال هذه الفترة ، أنها اكتفت بإحاطة المواطنين بما يجد من
قرارات أو أخبار عن موعد الانتخابات ومواقع اللجان وحرمان
بعض الاشخاص من ترشيح أنفسهم للمجلس (٥) ، والدعاية
لثورة باعتبار أن المجلس النيابي يعد انجازا ديمقراطيا هاما
استطاعت تحقيقه .

-
- (١) المساء : ٥ يونيو ١٩٥٧ - مقال خالد محيي الدين بعنوان « المعركة
الانتخابية ونواب المستقبل » .
(٢) المساء : ١٨ مايو ١٩٥٧ - مقال لمصطفى بهجت بلوى بعنوان « الدعاية
الانتخابية » .
(٣) المساء : ١٧ يونيو ١٩٥٧ - مقال خالد محيي الدين بعنوان « ما بعد
الاتحاد القومى » .
(٤) المساء : ٢٠ مايو ١٩٥٧ - مقال خالد محيي الدين بعنوان « منع القذف
والعرض للمسائل الشخصية فى الدعاية الانتخابية » .
(٥) الجمهورية : ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ مايو ١٩٥٧ .

ولا شك أن السبب الرئيسي في ذلك انما يرجع أساسا لافتقار الجريدة إلى العدد الكافي من الكتاب السياسيين ، فاكتفت بنشر القرارات والاخبار والمقالات الدعائية التي كانت جميعها مقالات افتتاحية نشرت بدون توقيع . وقد حفلت هذه المقالات بعبارات انشائية ومعان « مسطحة » عامة مثل « وهكذا يتسلم الشعب زمام أمره بقيادة رئيسه المنتخب ووفقا لدستوره الشعبي المنبثق من واقعه والهادف الى تحقيق آماله ومصالحه » (١) . وفي مجال الحديث عن أهمية الانتخابات لا نجد غير عبارات عامة مثل « أن الانتخابات القادمة حدث بالغ الأهمية في تاريخ مصر لانها أول انتخابات تجرى في البلاد بعد أن دخلت مرحلة جديدة من حياتها في ظل الثورة وبعد أن تم عنها جلاء المحتلين وهي أول انتخابات يدلى فيها المواطنون بأصواتهم ويختارون مرشحهم وهم أحرار » ٠٠٠ الخ (٢)

وعندما تناولت واجبات الناخب وواجبات المرشح تناولتها بمثل هذه العبارات الانشائية والمعاني العامة مثل « أصبح الشعب سيد نفسه وأصبح يعرف أن تقرير مصير البلاد قد بات في يده ولذلك فهو لن يقبل من مثليه أقل من أن يشاركوه الايمان بما يؤمن به » (٣) ، أما الناخبون فهم « المسئولون عن المحافظة على المكاسب الضخمة التي أحرزتها الثورة للمواطن في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية وذلك في اختيارهم المرشحين الذين يتوسمون فيهم الاستعداد لصيانة هذه المكاسب » (٤) .

(١) الجمهورية : ٢٩ أبريل ١٩٥٧ - مقال « مجلس الأمة » .

(٢) الجمهورية : ٧ مايو ١٩٥٧ - مقال « الانتخابات » .

(٣) الجمهورية : ١٩ يونيو ١٩٥٧ - مقال « واجب الناخب والمرشح » .

(٤) الجمهورية : ٣ يوليو ١٩٥٧ - مقال « مسئولية الناخب » .

ونهجت جريدة « الشعب » نفس النهج في استخدام المقال الافتتاحي بشكل دعائي للثورة ولتوعية الناخبين والمرشحين بواجباتهم حريصة على التأكيد على أن الشعب لن يسمح بأن يمثله في المجلس النيابي الا الذين يرى فيهم « رمزا لكفاحه الخالد » (١) وان « الاتحاد القومي سوف يقوم بتصفية الكبار كبار الانتهازيين وكبار الخونة وكبار الرجعيين » (٢) . أما بالنسبة للمرشحين ، فان « الذى يلوح بالمال مرشح فاسد وكذلك الذى يفتدي الوعود والذى لا نشاط له ولا تاريخ له فى خدمة مصر » (٣)

غير أن « الشعب » الى جانب هذه المقالات الافتتاحية ، توفر لها عدد من الكتاب الذين كانت لهم مواقفهم الواضحة خلال هذه الفترة ، فنجد حسين فهمى يقترب كثيرا من نفس الخط الذى التزمت به جريدة المساء « الذى سبق أن عرضنا له ، وهو الربط بين الانتخابات وبين معركة التحرر الوطنى ، فيحدد مسئولية الناخبين فى أن يأتوا بمجلس فى مستوى المعركة وذلك « لاحتباط المؤامرات الاستعمارية لعزل مصر والضغط عليها وأرغامها على التحول عن سياستها التحررية » وأيضا « للتمسك بموقف الحياد الايجابى والتعايش السلمى » أما على المستوى الداخلى فان هذا المجلس عليه أن يخوض أيضا معركة اقتصادية تتمثل فى زيادة الدخل القومى وتنفيذ مشروعات زيادة الأراضى الزراعية » (٤) وفى مقال تال لهذا المقال يكتب حسين فهمى أيضا محذرا من أن الاستعمار وأذنا به فى مصر « سيحاولون أن يستغلوا المعركة

(١) الشعب : ١٩ مايو ١٩٥٧ - مقال « فجر الحياة النيابية » .

(٢) الشعب : ٢٢ مايو ١٩٥٧ - مقال « واجبتنا بعد الاتحاد القومى » .

(٣) ٣ يوليو ١٩٥٧ - مقال « النائب الذى نريده » .

(٤) الشعب : ٣ يونيو ١٩٥٧ - مقال « مجلس فى مستوى المعركة » .

الانتخابية في تفتيت وحدة الشعب المصرى « ويدعو الى الحذر والدقة الشديدة » قبل أن نختار ممثلينا فى البرلمان « (١) . وهو وأن كان يحذر أيضا من أن هناك من « يخوضون المعركة معتمدين على ما يملكون من أطماع وأموال » (٢) فإنه يحدد مواصفات النائب الذى يجب أن يدخل مجلس الأمة ، وأيضا مثلما فعلت « المساء » - هو النائب الذى يكون على قدر كبير من الثقافة السياسية فهو « يؤمن بأن لكل فرد منا حقا فى يومه وحقا فى غده وحقا فى عقيدته ، وحقا فى فكرته » وهو « يقدر مسؤوليات الشعب المصرى والتزامه حيال النضال العربى المشترك ، ويؤمن بأن القومية العربية شعلة تنير الطريق لكل عربى مناضل » وهو « يعرف مكان بلده على ملتقى القارات والبحار من هذا العالم ويدرك الاطماع الاستعمارية التى تحيط بنا من كل جانب » وهو الذى « يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ ، واننا لهذا نادينا بمبدأ التعايش السلمى بين جميع الشعوب واننا لهذا رفضنا الاحلاف العسكرية وأيضا أن نقبل معونات مشروطة » (٣) .

لكن حسين فهمى ينبه الى أهمية اختيار النائب المثقف سياسيا هكذا ويرجع هذه الأهمية الى سببين : أحدهما يتعلق بطبيعة الفترة نفسها والتى تتطلب أن يساند المجلس « الحكومة الوطنية الشعبية فى مواقفها البطولية » (٤) ، والثانى يتعلق بطبيعة المجلس ذاته من حيث هو « ينوب عن الشعب فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية » ولن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة

-
- (١) الشعب : ٤ يونيو ١٩٥٧ - مقال « مجلس حر لشعب حر » .
 (٢) الشعب : ٥ يونيو ١٩٥٧ - مقال « هؤلاء لن يمثلوا الشعب » .
 (٣) الشعب : ١٤ يوليو ١٩٥٧ - مقال « لهذه الاهداف ننتخبهم » .
 (٤) الشعب : ٣ يوليو ١٩٥٧ - مقال « يوم الانتخابات » .

الدقيقة الا النائب الذى لديه من ماضيه وجهاده ووطنيته وعلمه وثقافته ما يؤهله للقيام بهذا الدور الخطير « (١) »

والى جانب ما كتبه حسين فهمى ، ظهرت مقالات عديدة أخرى ندد بعضها بأسلوب الدعاية الانتخابية الذى هو « نفس أسلوب المرشحين فى العهد الماضى » (٢) وحذر بعضها الآخر من إمكانية تسلل عناصر فاسدة الى المجلس لأنها « من الذكاء والالتواء بحيث تستطيع أن تندس بين صفوفنا فى تخف » وأن الاتحاد القومى قد لا يجد نصا من قانون أو شبه من تاريخ أو لمحة من نية ، فيفلت منه فريق من هذه العناصر ، ويقترح كاتب هذا المقال سن قانون « يكفل للناخبين الحق فى أن يسحبوا ثقتهم من النائب الذى يثبت بالدليل أنه خان أمانة النيابة عنهم ، أو خان أمانة الوطن أو أساء استعمال حقوقه وامتيازاته » أو أتعرج بثقة الناس « (٣) »

والحقيقة أن الدكتور محمد مندور كان قد سبق الى الدعوة لمثل هذا الاجراء ، واقترح أن يعهد الى محكمة النقض بالبت فى موقف النائب اذا عدل عن المبادئ التى انتخبه المواطنون على أساسها بحيث يحق لها أن تقرر فصل النائب الذى ينحرف عن مبادئه أثناء النيابة ، وأن يعطى كل ناخب أو عدد من الناخبين حق التقدم اليها بطلب فصل النائب ما دام الطلب مبنيا على وقائع ثابتة وأسباب جدية « (٤) »

(١) الشعب : ١٣ يوليو ١٩٥٧ - مقال «نواب الشعب كما يريد» الشعب»

(٢) الشعب : ١٨ مايو ١٩٥٧ - مقال لاسماعيل الخيروك بعنوان « حكايات

.. وحكايات »

(٣) الشعب : ٢٨ مايو ١٩٥٧ - مقال لعبد المنعم الصاوى بعنوان « مطلوب

تشريع يؤكد رقابة الشعب على النواب »

(٤) الثورة : ٩ يونيو ١٩٥٦ - مقال « اساس الانتخابات هى المشكلة »

أما إذا انتقلنا الى المرحلة الثالثة فى موقف صحافة الثورة من المجالس النيابية ، وهى الفترة التى بدأت عقب الانتهاء من انتخابات مجلس الامة وواكبت أعمال هذا المجلس . فاننا نجد فى البداية اهتماما واضحا بالتأكيد على دور المجلس ودور أعضائه ، والتنبيه الى أهمية هذا الدور ، وما ينتظر المجلس والاعضاء من مهام . فيقول خالد محيى الدين « أن مجلس الامة هو تماما بمثابة مجلس جديد للثورة انبسط من ارادة الشعب » وان مصر فى مسيس الحاجة الى مجلس الثورة الجديد هذا بعد أن أصبحت تواجه « تجمعا استعماريا واسع النطاق فى جميع الجهات » (١) ، أما عن واجبات المجلس فى ظل هذه الظروف فان خالد محيى الدين يحددها فى أن « يساند المجلس حكومته الوطنية فى أعنف صراع شهدته الإنسانية ضد قوى الاستعمار والغدر والحيانة فى جو مليء بالدسائس والمؤامرات والتهديدات فى الميدان العربى والميدان الاسيوى الافريقى أيضا » (٢) .

أما حسين فهمى ، فمن خلال سلسلة من المقالات يؤكد أن مجلس الامة الجديد يعنى قيام الديمقراطية والحيأة النيابية السليمة على أسس صحيحة لأول مرة ، التى تهدف « الى خدمة الشعب ورفع مستوى الانتاج والعمل من أجل الوطن بحماية مكاسبنا الوطنية والوقوف فى وجه المؤامرات الاستعمارية والمضى فى سياسة الحياد الايجابى ، وجمع شمل العرب واتحادهم » (٣) .

ومن هنا يأتى دور النواب فى المجلس وتتحده مسئولياتهم أيضا فى

(١) المساء : ٢١ يوليو ١٩٥٧ - مقال « مجلس جديد للثورة » .

(٢) المساء : ٢٢ يوليو ١٩٥٧ - مقال « أول انعقاد لمجلس الامة اليوم » .

(٣) الشعب : ١٥ يوليو ٥٧ - مقال « أين كنا وأين أصبحنا » ، ١٦-٧-٥٧ مقال بعنوان « ماذا يريد الشعب من النواب » ، ١٨-٧-٥٧ مقال « مسئوليات مجلس الامة » .

تحقيق هذه الاهداف (١) ، أما اسماعيل الجبروك فقد أكد على ضرورة أن يعيش النائب فى دائرته ، وزعاية مشاكلها والاهتمام بها (٢) .

وعندما بدأ المجلس أعماله ، كان طبيعياً أن تهتم صحافة الثورة بما يثار فى هذا المجلس من مناقشات وما يتعرض له من قضايا وموضوعات ، وأولت جريدة الجمهورية بالذات اهتماماً ملحوظاً بنشاط المجلس ، فنشرت الاستجابات المقدمة من أعضاء المجلس الى الوزراء والرد عليها ، وكان بعض النواب قد أغرثهم صورة المجالس النيابية القديمة ، فتقدموا بأسئلة محرجة للحكومة فتقدم النائب أبو الفضل الجيزاوى بسؤال الى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن اسباب اعتقالهم ورد وزير الداخلية ونشرت الجمهورية رده بالخط العريض فى الصفحة الأولى « وزير الداخلية يعلن فى مجلس الأمة : ليس فى مصر معتقل سياسى واحد » (٣) .

لكن هذا الاتجاه من الأعضاء فى اثاره موضوعات محرجة للسلطة ومطالبة بعض الاعضاء بانشاء معارضة داخل المجلس . كان من شأنه أن يسبب قلقاً للحكومة ، ولذلك .. فانها لكى ترسى قاعدة أساسية فى هذا الشأن ردت بفصل عدد من أعضاء المجلس من عضوية الاتحاد القومى مع استمرار عضويتهم بالمجلس كان من بينهم « أبو الفضل الجيزاوى ومحمود القاضى واسماعيل نجم وحريم الغمراوى » (٤) .

(١) الشعب : ٢٢ يوليو ٥٧ - مقال « دور مجلس الأمة فى الحركة »

(٢) الشعب : ١٧ يوليو - ٥٧ - مقال « حكايات .. وحكايات » .

(٣) الجمهورية : ١٥ أغسطس ١٩٥٧ .

(٤) أحمد جبروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - « مجتمع جمال عبد الناصر »

مصدر سابق - ص ١٦٠ .

وواصلت « الجمهورية » متابعة جلسات المجلس وعرض جوانب منها ، كما اهتمت بنشر بيانات الوزراء ، والى جانب ذلك خصصت بابا ثابتا هو « من شرفة الصحافة » ، أقتصر على عرض وقائع الجلسات وأخبار المجلس وانطباعات بعض الكتاب عن هذه الجلسات ، لكنه لم يكن تعليقا على هذه الجلسات أو تقييما لما دار فيها . أما جريدة « الشعب » وجريدة « المساء » فقد اكتفيتا بمتابعة بعض الجلسات ونشر جوانب منها فقط .

وفى هذه الفترة ، شهد مجلس الامة واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية والاثارة ، الاولى : هى : قضية مديريةية التحرير أو قضية « مجدى حسنين » . والثانية : قضية كمال الدين حسين أو قضية الانتساب للجامعات .

بدأت الواقعة الأولى ، عندما تقدم عشرة من أعضاء المجلس بطلب باسقاط العضوية عن أربعة أعضاء هم : مجدى حسنين ومحمود القاضى وأحمد شفيق أبو عوف واسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من مديريةية التحرير

شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ، البعض يؤيدون طلب اسقاط العضوية عن هؤلاء ، والبعض الآخر وقف الى جانبهم . ومن ثم تناولت الصحف المصرية جميعها ردود الأفعال داخل المجلس ، وتساءلت عن قانونية عمل أعضاء مجلس الامة ، ولماذا فى مديريةية التحرير بالذات ، وماذا عن موقف الأعضاء المطالبين باسقاط العضوية ، وما الذى يمكن أن تنتهى اليه هذه الأزمة .

وكان واضحا أن تناول الصحافة للموضوع بكل هذا الاهتمام تسبب فى اثاره عدد من أعضاء المجلس أنفسهم الى حد أنهم طالبوا بالحد من حرية الصحافة ، وإن كان البغدادى (رئيس المجلس) رد عليهم بقوله « الصحافة حرة وليست لدى أية سلطة تمكنى

من حماية أى عضو من الصحافة « (١) ، وقيل بعد ذلك أن
البلطى عادى كان وراء ما جرى فى المجلس لأنه كان على خلاف
شخصى مع مجدى حسنين (٢) ، وان الموضوع لم ينته الا بعد
أن اتصل بعض الأعضاء بجمال عبد الناصر شخصيا ، وأوضحوا
له خطورة فصل عدد من أعضاء المجلس ، وان ذلك من شأنه أن
يظهر السلطة التشريعية فى مظهر أنها « تأكل نفسها » (٣) .

كان موقف صحافة الثورة من هذه الواقعة ، هو موقف
المؤيد لمجدى حسنين والأعضاء الثلاثة الآخرين معه ضد الذين
طالبوا بإسقاط العضوية عنهم . واختلفت مبررات هذا التأييد
وأسبابها . فيرى حسين فهمى أن طلب الأعضاء العشرة بإسقاط
العضوية عن مجدى حسنين وزملائه ، هو طلب « غير دستورى
وغير منطقي ورجعى » (٤) ، ويرى خالد معجى الدين أن « مبدأ
فصل النواب بهذه الصورة ، وبهذه السرعة فيه قضاء على كل
الضمانات الديمقراطية » (٥) . أما مجلة « التحرير » فقد
نشرت موضوعا صحفيا صورت فيه الامر على أنه مجرد اتهامات
وشائعات وجهها بعض الأعضاء الى مجدى حسنين الذى قالت
المجلة فى موضوعها أنه « الرجل الذى كان يتلقى كل هذه
الضربات لم يرتجف ولم تهتز فى رأسه شعرة واحدة » (٦) .

(١) الشعب : • نوفمبر ١٩٥٧ .

(٢) أحمد حدروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو يتكلمون) مصدر
سابق - انظر شهادة مجدى حسنين ص ٣٤٦ ، وشهادة محمد أبو ناز - ص ٢٨٤ .
(٣) نفس المصدر .

(٤) الشعب : • نوفمبر ١٩٥٧ .

(٥) المساء : ٩ نوفمبر ١٩٥٧ - مقال « أهم ما يواجهنا الآن » .

(٦) التحرير : • نوفمبر ١٩٥٧ - « مديرية التحرير وأعضاء مجلس الامة »

وإذا كان موضوع مجدى حسنين هذا ، قد انتهى الى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس ، والتي أثبتت سلامه موقف « السادة الأعضاء الاربعة » كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه (١) ، فان ذلك لم يمس دون أن تتوقف صحافه الثورة أمامه طويلا ، وهى وان كانت قد أشادت بهذا الموقف واعتبرته « تقليدا برلمانيا رائعا » (٢) فان أغترب ما نشرته آنذاك هو تصوير براءة مجدى حسنين والاعضاء الثلاثة الآخرين على أنها براءة للثورة ذاتها فتقول الجمهورية « ان مصر الثورة قادرة على مواجهة الرأى العام بالحقيقة ، وحرىصة على أن تدفع الشبهة باليقين ، وانها لا تخفى من أمورها شيئا لانها واثقة من سلامة تصرفاتها » (٣) أما الامر الاكثر غرابة فهو الاشادة بأن مجلس الامة حرص على « ألا يكتف عن الشعب شيئا » (٤) . وكان المقروض والطبيعى أن يكون المجلس غير ذلك !!

أما الازمة الثانية التى واجهها المجلس ، فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس بإباحة الانتساب فى الجامعات ، والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام « يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب الغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة » (٥) .

غير أن هذه الاستقالة لم تتم . وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الامة . فقد رفض جمال عبد الناصر قبول الاستقالة

(١) الجمهورية ، والشعب : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ .

(٢) الشعب : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ - مقال افتتاحى بعنوان «تقليد برلمانى رائع»

(٣) الجمهورية : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ - مقال افتتاحى بعنوان «مواجهة الحقيقة»

(٤) نفس المصدر .

(٥) الشعب : ١١ ديسمبر ١٩٥٧ .

وأعلنت الجامعات أن امكانياتها « لا تسمح بقبول أى منتسبين
يحدد هذا العام لتزايد المقبولين » (١) ، ولم يكن هذا القرار
الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات الا وسيلة لانقاذ ما يمكن
انتقاذه للمحافظة على الشكل « الديمقراطي » لمجلس الامة المنتخب
من الشعب .

لم يتعرض الكتاب فى صحافة الثورة لهذه الازمة ، بل ولم
تعرض الصحف نفسها الى شىء من تفاصيلها واكتفت بنشرها
كمجرد أخبار ، وان كانت قد ركزت على سلامة وجهة نظر كمال
الدين حسين ، وكتبت بأن « الوزير هو وجميع مديرى الجامعات
يرون اغلاق باب الانتساب لاسباب كثيرة أوضحها الوزير فى
بيانه الذى القاه فى المجلس ، غير أن المجلس اتخذ قرارا مخالفا
ثم قالت الجريدة أن قرار مجلس الامة ليس الا مجرد رغبة قدمها
المجلس الى السلطة التنفيذية » وان السلطة التنفيذية غير ملزمة
بالتقيد بهذا القرار » (٢) .

لم يتعرض أحد من الكتاب لهذا الموضوع كما سبق القول ،
رغم أنه هذه المرة يضح المجلس أمام اختصار حقيقي لممارسة
سلطاته ، ورغم أنه كشف للمرة الاولى عن كيفية استيعاب السلطة
التنفيذية للسلطة التشريعية على نحو أقره الدستور . أما الذين
حاولوا الاقتراب من الكتابة فى هذا الموضوع آنذاك ، فقد ركزوا
على الكتابة عن التعليم ووسائل اصلاحه عموما ، دون أن يتعرضوا
لموضوع المجلس فى مواجهة الوزير من قريب أو بعيد ، فكتب
لويس عوض عن بعض المشاكل التى يراها فى مجال التعليم

(١) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ .

(٢) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٧ .

الجامعي (١) ، وكتب طه حسين في هذا الاتجاه نفسه مرتين طالب في المرة الأولى بضرورة الاهتمام بالتعليم الإلزامي و « فرضه » على أبناء الشعب جميعا ، ولكنه في نفس الوقت أشاد بالدور الذي يبذله وزير التربية والتعليم و « أعوانه » في هذا المجال ، وقال أن حرمان أطفال مصر من التعليم الإلزامي « اثم لا يقع على وزير التربية والتعليم بحال من الأحوال ، وإنما يقع على الدولة ويقع على الاغنياء والميسورين من أبناء الشعب » (٢) ، أما في المرة الثانية فقد كتب طه حسين معترضاً على المناقشات التي دارت في لجنة التعليم بالمجلس والتي ناقشت امكانية الغاء مجانية التعليم ، فقال طه حسين ان ذلك « مخالف للدستور الذي يقوم على حماية ماكسب الشعب من حقوق » وانه شيء مثير للحنن اللاذع ومثير للابتسام المر . (٣)

هذه الموضوعات وان كانت كفيفة بأن تحفز مفكرا مثل الدكتور طه حسين للتصدي لها والكتابة فيها ، نظرا لاهتمامه الذاتي والشخصي بها وهو الذي كان وزيرا من ألمع وزراء التعليم في مصر وصاحب أعلى الأصوات مناداة بمجانية التعليم ، فقد كانت في مناقشات المجلس وجلساته الكثير من الموضوعات الهامة التي لم يتعرض لها الكتاب لا في صحافة الثورة ، ولا في الصحف الأخرى وعلى كل الأحوال ، فان الملاحظات التي يمكن أن نوردتها على موقف صحافة الثورة من المجالس النيابية هي :

(١) الشعب : ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ - مقال بعنوان « خواطر هي مشاكلكم التعليم - ما ينبغي ان يكون » .

(٢) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ - مقال « الجهل حريق ينبغي ان نطفئه بما تيسر من الماء » .

(٣) الجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٧ - مقال « مفارقات » .

أولا : تبنت هذه الصحف وجهة نظر الحكومة وليست وجهة نظر المجلس النيابي في الموضوعات التي « تصادف » وجود خلاف في وجهات النظر حولها .

ثانيا : كان تدخل جمال عبد الناصر ، واستخدامه لسلطاته في مواجهة المجلس مرتين (أزمة مديرية التحرير وأزمة كمال الدين حسين) سببا هاما في أحجام الكتاب عن تناول تفاصيل هاتين الأزميتين وخاصة أزمة كمال الدين حسين .

ثالثا : بالغت صحف الثورة في الكتابة عن أهمية التدقيق في اختيار المرشحين مع أنه لم تكن حاجة لذلك ما داموا جميعا سيمرون من خلال « لوائح » الاتحاد القومي .

رابعا : بالغت جريدة المساء كثيرا في الربط بين المجلس النيابي ومعركة التحرر الوطني والتصدي للاستعمار ووضع مواصفات محددة للنائب لا تكاد تنطبق الا على علماء السياسة والاقتصاد وحدهم .

خامسا : افتقدت جريدة الجمهورية الكتاب والمعلقين السياسيين الأكفاء فاعتمدت على المقالات الافتتاحية وحدها .

سادسا : غلب على صحافة الثورة طابع « الدعاية » للمجلس وأعماله أكثر من تناول هذا المجلس وأعماله بالتحليل والتقييم

الفصل السابع

صحافة الثورة

والتنظيمات السياسية المستحدثة

استحدثت ثورة ٢٣ يوليو تنظيمات لم تعرفها الحياة السياسية المصرية من قبل . وقد شهدت الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ (فترة هذا البحث) تنظيمين من هذه التنظيمات هما :

١ - هيئة التحرير

٢ - الاتحاد القومي

أما هيئة التحرير ، فهي وان كانت قد أعلنت عن برنامجها لأول مرة يوم ١٥ يناير عام ١٩٥٣ (١) (أى قبل اعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط) ، الا أن فكرة انشائها والاعداد لها قد تم قبل ذلك، الموعد بكثير .

ووفقا لما يرويه « الصاغ ابراهيم الطحاوى » - (وهو الشخص الذى كلفه جمال عبد الناصر بالاعداد لانشاء هذه الهيئة ، والمصدر الوحيد الذى كتب حول هذا الموضوع حتى الآن) فان الفكرة فى أن يكون للثورة (أو لحركة الجيش) تنظيم شعبى تركز عليه بعد نجاحها لمواجهة ما يعترض طريقها من مشاكل فى ساحة العمل السياسى ، هى فكرة نشأت فى وقت مبكر وسبق طرحها فى اجتماعات تنظيم الضباط الأحرار ، وان كانت لم تتبلور بشكل

(١) الاهرام : ١٦ يناير ١٩٥٣ .

محدد أو واضح ، ولم يناقش عملها أو برنامجها أو تكوينها في ذلك الحين . فيقول الطحاوي أن جمال عبد الناصر عندما اقترح فكرة انشاء مثل هذه الهيئة قال « اعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف في مصر يوما فيجب علينا ايجاد هيئة شعبية لاننا لو قمنا بحركة ما فلن نستطيع وحدنا القضاء على عناصر الهموم التي تأصلت في النفوس والأمراض التي استشرت في كل ركن من أركان الدولة ، ولذا فاني اعتقد أنه لا بد من ايجاد قوة شعبية صادقة ومخلصة تعمل من أجل مصر ، وحينئذ يمكن تحقيق كل ما نرجوه للوطن » (١) .

وبالفعل . . فان حركة الجيش بعد نجاحها ، وجدت نفسها في حاجة لتنفيذ هذا « الخاطر » القديم لجمال عبد الناصر وللضباط الأحرار ، وجاء ذلك في توقيت شدد من هذه الحاجة وجعلها أكثر الحاحا ، وذلك عندما فكرت قيادة الثورة بشكل حاسم في حل الأحزاب السياسية القائمة ، اذ كان عليها في ذلك الوقت أن تفكر أيضا في انشاء تنظيمها السياسي ليسد الفراغ الذي سينجم عن حل هذه الاحزاب . وذلك ما يؤكده الطحاوي أيضا فيقول أن جمال عبد الناصر استدعاه في أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ (قبل اعلان حل الأحزاب بثلاثة أشهر تقريبا) وكلفه بانشاء هذه الهيئة الشعبية ، ووفقا لما رواه الطحاوي حول هذا الموضوع فان جمال عبد الناصر قال له « لقد يتست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير في ركاب الاحرار ، ولذا فلا بد من ايجاد الهيئة الجديدة التي تضم العناصر الصالحة » (٢) ويقول الطحاوي أيضا أنه بعد أن أجرى اتصالات « بالمواطنين وبأهل الرأي والفكر ورجال الصحافة والسياسة القدامى الذين لم تلوثهم الحزبية » قدم مشروع الهيئة

(١) الاهرام : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(٢) نفس المصدر .

وخطتها كاملة الى جمال عبد الناصر ، فاقترح ان تسمى الهيئة
بهيئة التحرير « لتكون للجميع أما الشباب فليكن لهم ركنهم الهام
فيها ولتكن لهم منظمات ضمن الهيئة (١) وكذلك حدد جمال
عبد الناصر لهذه الهيئة أهدافها ، فجاء في برنامجها الذي أعلن في
٢٣ يناير ١٩٥٣ أن أغراضها تتمثل في اجلاء القوات الاجنبية عن
« وادي النيل » دون قيد أو شرط ، وتحريره من كل أشكال
الاستعمار ، وحق السودان في تقرير مصيره بلا تأثير خارجي ، ودعم
العلاقات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى
الميادين ، وتعزيز ميثاق الدول العربية . وبالنسبة للسياسة
الداخلية ، تضمن برنامج الهيئة « توجيه النظام الاقتصادي الى ما
فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج
واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشجيع الصناعات على نطاق
واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها » .

وكفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية
والاجتماعية و « تأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز
والشيخوخة » (٢)

ولا شك أن تشكيل هيئة التحرير وتكوينها وبرنامجها كان
يتفق تماما وفكر قيادة الثورة في ذلك الحين . فمن حيث التشكيل
لم يعترض أحد على أن تكون الهيئة خليطا غربيا من السياسيين
القدماء والمثقفين والضباط ، ومن شتى الاتجاهات والانتماءات
السياسية أو بدون أى اتجاه على الاطلاق ، فقد اتصل الطحاوى
باكثر من ثمانين سياسيا كان من بينهم على ماعز وعصمه صلاح
الدين وفكرى أباطة ، واللواء محمد فتوح (وكان نائبا من نواب

(١) نفس المصدر .

(٢) المصرى : ٢٣ يناير ١٩٥٣ .

الوفد) ، ووافقوا جميعا على عضوية الهيئة ، بل كان محمد صلاح الدين مرشحا لأن يكون سكرتيرها العام ، كما تم الاستعانة بعدد من الضباط للحصل في فروع الهيئة في الأقاليم التي يوجد لهم فيها « نفوذ عائلي » (١)

كان تشكيل الهيئة وبرنامجها هذا يتسق تماما وفكر قيادة الثورة في ذلك الحين حيث كانت ترنو الى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمنتقدين والشباب لمؤازرة تلك الحركة (٢) وتعتقد بإمكانية قيام تنظيم يضم مختلف الهويات السياسية ما دام الهدف واحد هو « الخدمة العامة » . وكذلك كان برنامجها أقرب الى الأفكار العامة (مثلما كانت المبادئ الستة أيضا) ، وعلى ذلك فان هيئة التحرير لا يمكن اعتبارها حزبا سياسيا بأى حال من الأحوال ، وانما قصد بها أن تكون جهازا « للتعبئة » ، أى لتجميع المواطنين وحشدهم لمؤازرة الثورة . وهذا ما أشار اليه جمال عبد الناصر في حديث أدلى به الى جريدة المصرى قائلا « أن هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » (٣) وهنا يلاحظ أن قيادة الثورة جعلت من أهداف الوطن وأهدافها شيئا واحدا لا يتجزأ . وعلى ذلك كان طبيعيا أن تستخدم هيئة التحرير في التصدى للقوى السياسية المصرية عندما بدأ الصدام فى أوائل ١٩٥٣ ، حيث أعلن حل الاحزاب السياسية ، وجرى اعتقال زعمائها ، كما جرى اعتقال عدد من الشيوعيين واستمر

-
- (١) انظر شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو) - مصدر سابق - ص ١٥ ، ١٦ .
(٢) وحيد رافت : لصول من ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٩١ .
(٣) المصرى : ٩ يناير ١٩٥٣ .

اعتقالهم ومحاکمتهم طوال عام ١٩٥٢ (١) وبدأ الصدام وشيخا
مع الاخوان المسلمين .

وبالفعل فقد قامت الهيئة بدور ملموس في هذا المجال
فتصدت للنشاط المتصاعد للاخوان المسلمين في ذلك الحين والذين
عبروا عن وجودهم كقوة سياسية مؤثرة من خلال تواجدهم بأعداد
كبيرة في التجمعات التي تملأ السرا�قات عند استقبال قادة الثورة
وترديد شعارات وعبارات دينية ، ويقول ابراهيم الطحاوي أن
هيئة التحرير اختارت شعارا يردده أعضاؤها في المناسبات العامة هو
« الله أكبر والعزة لمصر » ليكون بديلا لهتاف الاخوان وهو « الله
أكبر والله الحمد » وكذلك كانت الهيئة تسلط الضوء على جمال
عبد الناصر . (٢) . وكذلك تصدت للاخوان المسلمين داخل
الجامعة مما أدى الى وقوع صدام مسلح بين الطرفين عند زيارة
الارهابي الديني « نواب صفوى » لجماعات الاخوان داخل الجامعة
خلال عام ١٩٥٤ ، هذا الى جانب الدور - الذي ما زال مجهولا
لهذه الهيئة حتى الآن - والذي أطلق عليه عبد الناصر أنه « أعمال
غير نظيفة » (٣) .

غير أن أهم ما قامت به هيئة التحرير من أدوار هو خلال أزمة
مارس ١٩٥٤ ، ففي البداية رأى جمال عبد الناصر أن يستقيل
مجلس الثورة وأن يشكل حزبا يخوض الانتخابات ، وطلب من

(١) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة - تعريب نجدة
هاجر وسعيد الفز - المكتب التجارى - بيروت ١٩٦١ - ص ١٤٠ .

(٢) أنظر : شهادة ابراهيم الطحاوي في كتاب : قصة ثورة ٢٣ يوليو
(شهود ثورة يوليو) - مصدر سابق - ص ١٦ .

(٣) احمد حريوش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - (مجتمع جمال عبد الناصر)
مصدر سابق - ص ١٥٠ .

الطحاوي الاتصال بالسياسيين الثمانية الذين ضمتهم هيئة التحرير (من السياسيين السابقين) لهذا الغرض ، الا أن معظمهم اعتذر عن تلبية هذه الدعوة ، فذكر محمد صلاح الدين أنه سيتقدم للانتخابات بصفته الوفدية ، وقال فكرى أباطة أن ولاءه للحزب الوطني (١) وأمام الخطر الذي كان يهدد قيادة الثورة ، واستمرار الثورة في ذلك الوقت نظمت هيئة التحرير (ابراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة) عملية الاضراب العام لنقابات النقل المشترك وهو الاضراب الذي أنهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ كلها لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التي طالبت بعودة الأحزاب وعودة الجيش الى التكنات . وقد ذكر لى وحيد جوده رمضان (قائد منظمات الشباب في هيئة التحرير) أن الهيئة طلبت اليه أن يحرك الشباب خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، لكنه رفض هذا الطلب ، ورأى الا ينحاز الشباب لآى من الجوانب المتصارعة في ذلك الحين (٢) .

ومع ذلك لم يقدر لهذه الهيئة أن تستمر في مواصلة دورها وكان ذلك راجعا لأسباب كثيرة - فبرى محمد نجيب أسباب فشلها في أنها « تكونت في ظروف لا تسمح بخلق تنظيم سياسى قوى .. لأنها اعتمدت على العسكريين الذين لا يحسنون فهم العقلية الشعبية ولا يجيدون المرونة السياسية » وفى أنها « خلت من الشخصيات السياسية النظيفة التي مارست العمل السياسى قبل الثورة ، « ولم يعد يتهافت عليها الا نوع جديد من المتسلقين والانتهازيين » (٣)

(١) أنظر : شهادة ابراهيم الطحاوي فى كتاب : قصة ثورة ٢٣ يوليو

(شهداء ثورة يوليو) - مصدر سابق - ص ١٦ .

(٢) مقابلة مع وحيد رمضان - ملاحق الرسالة .

(٣) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) - مصدر سابق - ص ٨٩ .

ويقول ابراهيم الطحاوى أن أعضاء مجلس القيادة أخذوا « ينقضون على الهيئة ويسيطون الى سمعتها ، ورفع جمال عبد الناصر يده عنها وبدأ عبد الحكيم عامر يهاجمها من خلال أحمد أنور ، وقال لى صلاح سالم بعد استلامه جريدة الشعب (لقد كنت أهاجمك أوأشنع عليك) (١) وفي رأينا نحن ، أنه الى جانب الاسباب والعوامل المتقدمة فان هناك سببا آخر يمكن أن يضاف اليها ، وهو أن جمال عبد الناصر مقرر إنهاء دور هيئة التحرير بعد أن رأى دورها قد انتهى ولم يعد بوسعها أن تقدم أكثر مما قدمته خلال أزمة مارس ١٩٥٤ .

ومن ثم ينبغى التفكير فى تنظيم آخر أكثر قدرة على تحقيق الأهداف ، وأكثر موائمة لطبيعة وظروف مرحلة جديدة كان لا بد وأن تبدأ بعد انتهاء فترة الانتقال . وبالفعل فقد نص دستور ١٩٥٦ على تشكيل « الاتحاد القومى » وألغيت هيئة التحرير فى ديسمبر ١٩٥٧ ، بعد أن تشكلت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى آخر مايو ١٩٥٧ ، وأعلن أنور السادات السكرتير العام للاتحاد القومى أنه تقرر الطاء هيئة التحرير وضم تنظيميتها الى الاتحاد القومى (٢) وإذا بحثنا عن موقف صحافة الثورة من هذا التنظيم ، الذى كان أول تنظيم أقامته ثورة ٢٣ يوليو ، فاننا لا نجد غير أخبار تظهر بين الحين والحين عن تشكيلات الهيئة ، وما كتب غير ذلك لم يتجاوز مقالين اثنين ، فكتب كمال الحناوى بعد أيام من اعلان تشكيل الهيئة ، للتعريف « بالدواعى لتكوينها . . وما هى أهدافها » وحرص على الإشارة الى انه يكتب ذلك ليرد به على أسئلة « الكثيرين من القراء » وأفاض فى استخدام العبارات الدعائية المباشرة للتعبير

(١) شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب : قصة ثورة يوليو (شهود ثورة

يوليو) - مصدر سابق - ص ١٨ .

(٢) الشعب : ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .

عن أهمية « هيئة التحرير » (فهي) ارادة انبعثت من ضمير الشعب فتجاوب صداها في قلوب كثير من المواطنين الصالحين مدنيين وعسكريين وهي « فكرة صادفت اقبالا وتأييدا من جميع المفكرين فسارعوا يبشرون بمولدها فهرع الناس اليها بوحى من ضمائرهم ووطنيتهم غير مدفوعين بمنافع ذاتية أو مأرب شخصية» وهي «دعوة عامة للشعب يدخل فيها أفواجا بمحض ارادته » (١) .

وعلى ذات النسق في استخدام الأسلوب الدعائي المباشر جاء المقال الثاني والذي نشرته التحرير أيضا (بدون توقيع) وكان بمناسبة تشكيل مجلس أعلى مؤقت للهيئة ، فأشاد بالانجازات العظيمة التي حققها « فقد أدت الى الامة خدمات جليلة في نواحي التعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية ، وكان لها في التوجيه الخلقى أثر ملموس » (٢)

لم يتناول أحد من كتاب صحافة الثورة أعمال هيئة التحرير بالتوجيه أو النقد أو التقييم ، وفي رأبي أن ذلك أمرا طبيعيا ، وموقفا عاديا من الكتاب ازاء تنظيم ليس هو أول تنظيم للثورة فقط ، بل وان مجلسه الأعلى يضم جمال عبد الناصر وصلاح سالم وكمال الدين حسين ونور الدين طراف وفتحى رضوان وغيرهم . (٣) ، فضلا عن أن أعماله الظاهرية وأهدافه اتسمت بالحرص على المصلحة العامة والعمل من أجلها ، بينما أعماله الأخرى ما زالت مجهولة الى الآن .

ومع ذلك فان بعض الكتاب عندما اتبحت لهم الفرصة طالبوا

-
- (١) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ - مقال « كل شيء عن هيئة التحرير » .
(٢) التحرير : أول يونيو ١٩٥٤ - مقال « المجلس الأعلى لهيئة التحرير » .
(٣) نفس المصدر .

بضرورة أن يكون للثورة تنظيم أكثر ايجابية وفاعلية من هيئة التحرير وهذا ما جاء في مقال الدكتور محمد مندور وهو بصدد مناقشه نشاط الاخوان المسلمين وتأثيرهم فى الشباب وكيف تمكنوا من تضليل الناس فيقول « اذا كانت هيئة الاخوان تستطيع أن تنشر التضليل السياسى فى شعبها وحلقات دراستها ، فكيف لا تستطيع هيئة التحرير أن تنشر التضليل السياسى فى شعبها وحلقات دراستها ، فكيف لا تستطيع هيئة التحرير أن تنشر الحقائق السياسية فى الشعب وحلقات الدراسة ، بدلا من الاكتفاء بالاجتماعات العامة التى يلقى فيها قادة الثورة خطبهم وسط جموع حاشدة » ثم يدعو الثورة الى ضرورة تقوية جهازها السياسى حتى يؤدى - على أكمل وجه - مهمته فى تنوير الرأى العام واذاعة الحقائق السياسية الصحيحة ومحاربة التضليل ، (١) ولعله يلاحظ أن الدكتور مندور عندما رأى أن يوجه نقدا الى هيئة التحرير - وهو النقد الوحيد الذى ظهر فى صحافة الثورة لهذه الهيئة - انما تعين مناسبة لذلك ، وجاء نقده للتنظيم من باب الحرص على الثورة أساسا وفى مجا لالهجوم على الاخوان المسلمين فى وقت مناسب لذلك تماما وهو عقب محاولة اغتيالهم لجمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

أما الاتحاد القومى فقد جاء النص على تشكيله فى المادة ١٩٢ من الدستور الصادر عام ١٩٥٦ ، والتى تقول بأن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق المبادئ التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبثاء الامة مسلما فى النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومى الترشيح

(١) الثورة : ٤ نوفمبر ١٩٥٤ - مقال للدكتور محمد مندور « الثورة

وجهازها السياسى » .

لعضوية مجلس الامة . وتبين طريقة هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية ، (١) .

وفى ٢٩ مايو ١٩٥٧ أعلن تشكيل اللجنة التنفيذية للتنظيم الجديد ، وتولى أنور السادات منصب السكرتير العام فيه (٢) .

ثم اصدر جمال عبد الناصر قرارا بعسد ذلك ينص على أن يتولى هو ، (جمال عبد الناصر نفسه) منصب رئيس الاتحاد . وتعيين كمال الدين حسين مشرفا عاما ويمارس أعمال السكرتير العام .

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى بيانا يكشف عن هوية هذا التنظيم الجديد ، وجاء فيه أن الاتحاد القومى هو « مجموع مواطنى الجمهورية العربية المتحدة الحاكمين والمحكومين اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى ، وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى الذى جمعته أصول تاريخه وروحية واحدة جمعته وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة » . ويقول الدكتور وحيد رافت أن ما جاء فى هذا البيان من القول بأن الاتحاد القومى « سيعمل على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط » يعنى خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسى وبين اختصاصات السلطات الدستورية مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى الذين أصدروا هذا البيان (٣) .

(١) الجمهورية : ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٢) الجمهورية : ٢٩ مايو ١٩٥٧ .

(٣) وحيد رافت : فصول من تاريخ ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق -

ولعل أهم ما ظهر واضحا في تشكيل التنظيم الجديد هو :

اولا : حرص القيادة على ابعاد شبهة الحزبية عن الاتحاد القومي « فهو منظمة قومية عربية » كما جاء في بيان اللجنة التنفيذية وهو « جبهة قومية تنفذ أهداف الثورة وتمنح قيام منظمات شبه شرعية لاعوان الاستعمار » كما قال جمال عبد الناصر . (١)

ثانيا : ظهور كلمة الاشتراكية للمرة الاولى في الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ، حيث جاء في شرح أهداف الاتحاد القومي القول بأنه « تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح الفرصة الحقيقية لتعاونهم على علاج المشاكل المحلية والقضايا العامة في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وهو سبيلنا الى الديمقراطية السلمية التي تشعر الشعب أنه يحكم نفسه بنفسه » (٢) .

ثالثا : اضافة سلطات جديدة الى رئيس الجمهورية ، مكنته من السيطرة على مجلس الامة ، الذي اقتصرت العضوية فيه على من يزكيهم الاتحاد القومي .

وعموما . فان التفكير في تشكيل مثل هذا التنظيم على هذا النحو والنص عليه دستوريا ، كان يعنى أن ثورة يوليو قد صرفت النظر كلية عن النظام الحزبي ، واستعاضت عن ذلك بتنظيم يكفل للقيادة بسط نفوذها وسيطرتها كاملة على مقاليد العمل السياسى ، وهى فكرة مستوردة بكاملها من البرتغال أساسا

(١) الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٥٦ - حديث اجراه كامل الشناوى مع جمال

عبد الناصر .

(٢) التسميه : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ - نص القرار بتكوين الاتحاد القومى .

حيث اعتمد « سالا زار » فى حكمه للبرتغال حكما مطلقا استمر
أربعة وثلاثين عاما على تنظيمه « الاتحاد القومى » ، وقد سافر على
صبرى الى هناك لدراسة فكرة التنظيم وتشكيلاته (١) .

وعلى أية حال ، فان الاتحاد القومى لم يكن تنظيما شعبيا
« لكل المواطنين » كما جاء فى بيان اللجنة التنفيذية ، بل منع
الشيوعيون والإخوان المسلمون من دخول الانتخابات ، ومعظم من
نشط سياسيا قبل الثورة ظل بعيدا عن المشاركة فى الاتحاد
القومى وكما سبق أن جرى فى هيئة التحرير من سيطرة الضباط
على مقاليد الامور فيها ، تكرر الشيء ذاته فى تنظيم الاتحاد القومى
فقام كمال الدين حسين بتسليم عدد كبير من الضباط مسئوليات
هامة فى التنظيم فكان عبد المجيد شديد هو مدير مكتب المشرف
العام ، وعبد السلام بدوى للشئون الاقتصادية ، وحلمى السعيد
للتخطيط ومحمد البلتاجى للشئون المالية والادارية ، ويوسف
السباعى للثقافة وحاتم مدنى وسعد زايد للحكم المحلى ، وخالد
فوزى للصمال ، ومختار عمر للرقابة والمعلومات ، وأمين الشريف
للصناعة ، وأحمد شبيب للتصريحات ، وبهجت رمضان للتعاون ،
وكل من عاطف سعد وحمدى محمود ، ومحمد أبو نار ، وفوزى
شاش ضابط اتصال (٢) .

ولم يكن أحد يعرف ميزانية خاصة للتنظيم ، وكل ما أمكن
العثور عليه فى هذا الصدد هو أن هناك مبلغ خمسين ألف جنيه
قرر عبد الناصر صرفها ، وكان يتم استعاضتها كلما نفست (٣) .

(١) احمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر

سابق - ص ١٥٨ .

(٢) الاتحاد القومى فى هام - تقرير خاص - اللجنة التنفيذية - نسيم

الوثائق برئاسة الجمهورية .

(٣) نفس المصدر .

ويقول أحمد حمروش أن هذا التنظيم شهد أعمالا تتصل
اتصالا وثيقا بأعمال أجهزة الأمن إذ « كان طريق الوصول للسلطة
هو كتابة التقارير ، فهي معيار الاخلاص وميزان الولاء ، وكان
مطلوب من الجميع في مراكز السلطة أن يسهموا في ذلك كل على قدر
طاقته .

وكان هذا دافعا أيضا الى اهتمام أجهزة العمل السياسي على
مختلف تشكيلاتها بكتابة تقارير تساند أجهزة الأمن في عملها
وامتد ذلك الى المدنيين أيضا (١) .

وفى واقع الامر ، فإن إلتحاد القومى لم ينجح فى أن يكون
تنظيما سياسيا ، وإن كان قد مكن لرئاسة الدولة أن تتخذ عن
طريقه ما تتخذه من اجراءات سياسية ، مثل حق الاعتراض على
المرشحين ، ومثل تنظيم الصحافة بنقل ملكية المؤسسات
الصحفية اليه باعتباره مؤسسة شعبية ودون أن يعتبر ذلك سيطرة
من الحكومة على وسائل اعلان الرأى .

ونظرا لان الفترة منذ اعلان القرار بتشكيل الاتحاد القومى
فى شهر مايو ١٩٥٧ الى أن انتهى دوره بعد انفصال الوحدة بين
مصر وسوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، تعد فترة طويلة نسبيا
ونظرا للاهتمام الواضح من قبل جمال عبد الناصر وقيادة الثورة
بالإتحاد القومى باعتباره أول تنظيم سياسى يشكل بعد صدور
الدستور ، فقد ظهرت مقالات عديدة عبرت عن موقف صحافة
الثورة من هذا التنظيم .

ويمكن القول بأن ما نشر فى صحافة الثورة عن الاتحاد
القومى قد تناول الجوانب التالية :

(١) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) -

مصدر سابق - ص ١٤٢ .

- أولا : الاشادة بالفكرة والدعاية للتنظيم الجديد .
- ثانيا : اقتراحات حول ما ينبغي أن يكون عليه التنظيم .
- ثالثا : شرح وتفسير أبعاد التنظيم الجديد والفرق بينه وبين الاحزاب .
- رابعا : توعية الناخبين .
- خامسا : لفت النظر الى بعض القصور في التنظيم الجديد .

بالنسبة للجانب الاول والمتعلق بالاشادة بفكرة الاتحاد القومي والدعاية له كت تنظيم جديد ، نلاحظ أن الكتابات التي تعرضت لذلك شغلت الشهور التي اعقبت الاعلان عن تكوين الاتحاد القومي مباشرة وتلك مسألة طبيعية تماما ، اذ المفروض أن تتولى صحف الثورة الدعاية للتنظيم الجديد والاشادة بفكرته . وفي واقع الامر فاننا لا نجد فارقا كبيرا بين ما كتب في جريدة أخرى اذ ركزت غالبية المقالات على أن الاتحاد القومي أنشئ « للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو الجهاز الذي يوحد جهود الامة ويضم صفوفها » (١) وأن الاهداف التي حددها الاتحاد القومي كقواعد لبناء المجتمع هي جوهر النظرية المصرية التي أوجدها جمال عبد الناصر من واقع دراسته لتاريخ المجتمع المصرى ومشاكله « (٢) .

(١) الجمهورية : ٢٩ مايو ١٩٥٧ - مقال افتتاحي بعنوان « مكاسب الشعب »

(٢) الشعب : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ - مقال للطفى واكد بعنوان « اهداف الاتحاد

وكذلك أشادت هذه المقالات بأن « فكرة الاتحاد القومي نابعة من صميم ارادة وحاجة مجتمعنا » ولذلك فهو « منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا » .

وهو « تنظيم سياسى واجتماعى يجمع أفراد وفئات الشعب » (١) أما عن المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي سيحققه الاتحاد القومي « فهو الامل الذي كان يراد خيالاتنا فأصبح واقعا فى حياتنا » (٢) .

والى جانب مثل هذه المقالات ، اهتمت جريدة الشعب على وجه التحديد بنشر سلسلة من التحقيقات الصحفية عن رأى الجماهير وانطباعاتهم عن التنظيم الجديد ، وعكست « بالطبع » وجهات نظر ايجابية تعرب عن تأييدها لفكرة الاتحاد القومي وحماسها للتنظيم السياسى الجديد ، وكذلك حرصت الجريدة على استكتاب عدد من أساتذة الجامعات حول نفس الاتجاه (٣)

أما الجانب الثانى ، والذي ركز على ما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الجديد فيلاحظ أن ذلك لم يكن بمثابة اتجاه أو تيار ، وإنما اقتصر على عدد قليل جدا من المقالات . وفى نفس الوقت حرص كتابها على التأكيد على أنهم ينطلقون فيما يكتبون من حماس شديد للتنظيم الجديد ، ولعل أهم ما كتب فى هذا الصدد هو ما كتبه الدكتور عبد العظيم أنيس فى جريدة « المساء »

(١) الجمهورية : ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧ - مقال لكمال الدين حسين « الاتحاد القومى » .

(٢) الشعب : ٥ نوفمبر ١٩٥٧ - مقال لعبد المنعم الصاوى « دعت الساعة وبدأ البناء » .

(٣) الشعب : ١٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ .

فتناول في أحد المقالات موضوع « التحالف الطبقي » داخل الاتحاد القومي قائلا أنه « ينبغي أن يكون تعبيرا منظما عن تحالف مجموعة من الطبقات الوطنية في ظروف مواجهة ضغط وارهاب الاستعمار العالمى عامة والاستعمار الأمريكى خاصة »

« والوحدة الوطنية لا تعنى الخلاف وصراع الافكار فى داخل الاتحاد القومي وانما تعنى أن الصراع بين الاتجاهات الوطنية المختلفة ينبغي أن تخضع لاعتبارات الوحدة الوطنية » .

وفى مقال آخر كتب الدكتور عبد العظم أنيس حول نفس الموضوع « فاقترح » أن تمثل الجماهير المنظمة (أصلا فى لجان تنظيميه أو نقابية أو ديمقراطية) فى الاتحاد القومى فى المستوى القومى و « ينبغي أن يسبق تنظيم الاتحاد القومى حملة سياسية قوية من أجل تعبئة الجماهير خلف فكرة الاتحاد القومى وتوضيح أنه تنظيم جديد وليس استمرارا لتنظيم قديم » و « ينبغي أن يكون المبدأ فى تكوين القيادات المحلية هو شكل من أشكال الانتخاب قدر الامكان ومن الممكن أن يضاف اليه عناصر محلية ذات كفاءة ، وان كانت غير منتخبة ، وذلك عن طريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى » و « ينبغي استبعاد فكرة تنظيم الجماهير فى الآحياء والقرى على أسس قنوية » (١) .

وحول فكرة « تحالف الطبقات » داخل التنظيم أيضا ، يكتب لطفى واكد منبها الى دور التنظيم فى تذليل هذه العقبة قائلا أنه « لما كان الدستور يقضى بأن الاتحاد القومى سيضم المواطنين جميعا فان جميع الطبقات المتناقضة فى مصالحها ستتنسوى فى صفوفه والصراع الطبقي حقيقة لا يمكن تجاهلها ولكن واجب الإتحاد القومى لا بد أن يشمل تفهم عناصر ذلك الصراع وتنسيقه وتصعيده حتى

(١) النساء : ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ - مقال « نحو الإتحاد القومى » .

يتطور الى تعاون بين جميع الطبقات لصالح المجتمع وذلك بازالة روح الاستغلال وما يترتب عليها من أحقاد فى نفوس الطبقة المستغلة وما يبنى على ذلك من تطاحن طبقي يضر بالمجتمع (١) .

أما الجانب الثالث والذى تناول شرح وتفسير أبعاد التنظيم الجديد ، وتوضيح الفارق بينه وبين الفكرة الحزبية ، فقام به أنور السادات من خلال سلسلة من المقالات بعنوان « معنى الاتحاد القومى » ، عرض خلالها لظروف انشاء الاتحاد القومى وطبيعة المرحلة التى حتمته ، ولماذا كان مثل هذا التنظيم هو الشكل الامثل للديمقراطية بدلا من الاحزاب ، كما تناول بالشرح الفرق بين الاتحاد القومى وبين « الحزب » ، ثم ما هو الاتحاد القومى على وجه التحديد

فعرض أولا للظروف التى حتمت ضرورة ايجاد تنظيم سياسى قائلا أنه لم يكن ممكنا ، ان يستمر الوضع على ما كان عليه خلال فترة الانتقال « أى تستمر حكومة الثورة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر تقود الشعب فى معركة تأمين استقلاله وحرية كما حدث خلال السنوات الثلاث التى كونت مرحلة الانتقال ، بلا أى تنظيم سياسى شعبى ، كان من المستحيل أن يبقى الوضع كما كان لأنه خطر على استقلالنا وحريتنا وإذا كانت المسافة بين حكومة الثورة وجماهير الشعب قد ملأتها الثقة المطلقة طوال الاعوام التى مضت فالثقة لا يمكن أبدا أن تبقى معلقة فى الهواء ، ولا بد من تنظيم تلك الثقة وتجسيدها لكى تظل دائما قوة فسالة مستمرة » (٢) ثم ينتقل السادات بعد ذلك للقول بأن الثورة رأت - بناء على هذا - تكوين الاتحاد القومى ، وقد « اقترحتة الثورة لسبب بسيط ، هو

(١) الشعب : ٦ اكتوبر ١٩٥٧ - مقال « حول الاتحاد القومى » .

(٢) الجمهورية : ١٧ أبريل ١٩٥٨ - « معنى الاتحاد القومى - ما معنى كلمة

ديمقراطية » .

أنه الطريق الوحيد لكي يزاول الشعب مسئولياته تلك ، ولنحاول أن نجد طريقا آخر أن استطعنا « (١) .

ثم يرد السادات في مقال ثالث على سؤال هو : لماذا لم ينص الدستور على حرية تأليف الاحزاب بدلا من الاتحاد القومي فيقول أن « معنى تأليف الاحزاب ، أنه سوف يوجد أكثر من حزب له وجهة نظره الخاصة في مختلف قضايانا الخارجية والداخلية ، بمعنى أنه سيكون لحزب من الاحزاب أن يطالب بقبول مشروع أيزنهاور الذي مات أو حلف بغداد الذي يحتضر ، وطبقا لنص الدستور سيكون من حق حزب كهذا أن يزاول نشاطه ويصدر صحفا ويعقد اجتماعات ويدعو لرأيه بكل طاقته من قوة » ثم ينتهي الى القول بأن الاتحاد القومي هو « طريقنا للدفاع عن النفس ، ولا طريق سواه ، انه ليس وسيلة اختيارية بل هو ضرورة حتمية تملحها ظروفنا ومسئولياتنا الجديدة » فالوضع الذي نحن فيه ببساطة هو اننا مهددون بالاعتداء علينا وسلب حريتنا واستقلالنا « (٢) .

أما الجانب الرابع والذي بدأ مع بداية الانتخابات للانتخابات القومية ، فانه الى جانب المقالات الصديدة التي اعتمدت أسلوب الدعاية للاتحاد القومي مرة أخرى ، والتي ركزت على نزاهة المعركة الانتخابية ، ظهرت مقالات أخرى تنبه الناخب الى أهمية التنظيم فكتب أحمد بهاء الدين قائلا أن « كل مكاسبنا وانجازاتنا ستكون وديعة في يد الاتحاد القومي » (٣) ومن ثم ينبغي الا يمنح الناخب

(١) الجمهورية : ١٨ مايو ١٩٥٨ - « معنى الاتحاد القومي - الاتحاد القومي وسيلة الشعب لمزاولة مسئولياته » .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الشعب : ١٥ يونيو ١٩٥٩ - مقال « السليبيون الطيبون » .

صوته الا للمرشح المستنير الذى يدرك مسئوليياته تجاه الوطن
وتجاه المواطنين ، والذى ينشد الخدمة العامة وليست المصالح
الشخصية ، (١)

غير أن هذه الفترة نفسها شهدت الى جانب الكتابات لتوعية
الناخبين ، كتابات أخرى حول اقتراحات محددة للانتخابات
للتنظيم (٢) .

واقترحات للدور الذى ينبغي أن يقوم به ومجالات النشاط
التي يمكن أن يمارسها فى المجال الداخلى وفى هذا الموضوع
بالذات كتب أحمد بهاء الدين العديد من المقالات ، فطالب لجان
الاتحاد القومى - التي سوف تتشكل وفقا للانتخابات - بضرورة
أن تقوم بدور فعال لحل مشكلة الأمية فى مصر (٣) ، ثم كرر نفس
هذه الدعوة بعد ذلك من خلال أمثلة لما قامت به دول أخرى فى هذا
المجال وما جرى فى الصين والفلبين ، (٤) وفى مقال آخر يدعو
الى ضرورة أن يتغلغل الاتحاد القومى بين الجماهير ويرتبط بها ،
وينبه الى أن ذلك لا يمكن أن يتم الا « من خلال مهمات ايجابية
يقوم بها التنظيم السياسى فيحرك الساكن ويخرج المواطن العادى
من حدود نفسه الى حدود المجتمع الذى يعيش فيه أو البيئة التي
ينتمى اليها » (٥) .

(١) الشعب : ٢٢ يونيو ١٩٥٩ - مقال لاحمد بهاء الدين « كيف نختار »
(٢) الجمهورية : ٢ يوليو ١٩٥٩ - مقال لسامى داود « هذه الخيرة كيف
تنهى »

(٣) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ - مقال « اقتراح محمد »

(٤) الشعب : ١٩ يونيو ١٩٥٩ - مقال « الجماهير تعلم الجماهير »

(٥) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ - مقال « الزهور والجنود »

أما الجانب الخامس ، والذي يمكننا نقول عنه أنه كان بمثابة « لفت نظر » الى بعض الظواهر السلبية فى الاتحاد القومى وليس نقدا للتنظيم بأى حال ، فقد تمثل فى عدد محدود جدا من الكتابات هى أشبه بالحواطر أو الملاحظات الشخصية ، والتي ظهرت فقط فى المراحل الاخيرة جدا وقبل حل الاتحاد القومى بشهور قليلة ومن ذلك ما كتبه الدكتور محمد مندور قائلا « ومنذ أن تمت انتخابات الاتحاد القومى زرت الريف أكثر من مرة ، ومع ذلك لم أشهد اهتماما بهذا النظام الجديد ، وحرصا على فهمه وسؤالا عن تفصيلات تنظيمه وطريقة عمله وجدواه على الشعب » (١) .

وكذلك كتب موسى صبرى بعد (جولة صحفية قام بها فى عدد من المناطق) قائلا « أن تشكيلات الاتحاد القومى لن تؤتى ثمارها الا اذا نفذت فى نظام دقيق ، فلا بد أن تؤلف جميع لجان القرية ولا بد أن يكون لكل لجنة مقرر ولا بد أن تعقد هذه اللجان اجتماعات دورية ثم تتدرج المسئوليات الى عاصمة المديرية » ثم يقول أنه لاحظ « أن بعض أعضاء الاتحاد القومى لم يهضموا بعد فهم مهمتهم الحقيقية ، فى معنى حكم أنفسهم بأنفسهم فالبعض يسئ تنفيذ فكرة الرقابة على الادارة الحكومية » (٢) .

على هذا النحو كان موقف صحافة الثورة من التنظيمات السياسية التى استحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٣ ، وهو موقف يسجل عادة ملاحظات هامة هى :

أولا : كان هناك نوع من التجاهل من قبل الكتاب لتنظيم هيئة التحرير ، يمكن تفسيره على أنه موقف رافض لهذا التنظيم .

-
- (١) الجمهورية : اول ابريل ١٩٦٠ - مقال « مشاهدات فى الريف » .
(٢) الجمهورية : ١٢ فبراير ١٩٦٠ - مقال « هل نجحت فكرة الاتحاد القومى » .

ثانيا : حظى الاتحاد القومى باهتمام واضح فى صحافة الثورة ، وان اتسمت غالبيتها العظمى بالطابع الدعائى .

ثالثا : لم يتفق الكتاب على معنى محدد أو لفظ واحد للاتحاد القومى . فهو « تنظيم » و « منظمة » و « جبهة » و « ضرورة » . المهم أنه ليس حزبا من الاحزاب .

رأبعا : يلاحظ الاهتمام الواضح بالكتابة عن الاتحاد القومى فى كل من « الشعب » و « الجمهورية » بينما اکتفت « المساء » بما كتبه الدكتور عبد العظيم أنيس حول ما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الجديد .

خامسا : لم يتعرض أحد لمناقشة لوائح الاتحاد القومى وأسلوب عمله بأى حال من الأحوال . . .

الفصل الثامن

مفهوم الديمقراطية في صحافة الثورة

ترجع فكرة الديمقراطية الى مدن اليونان القديمة ، لكن تطبيقها بالمعنى المتعارف عليه ، الآن - أى اشراك أكبر عدد من المواطنين فى الحكم - سواء بطريقة مباشرة « الديمقراطية المباشرة » و بواسطة نواب يمثلون الشعب « الديمقراطية النيابية » فإن ذلك لم يطبق عمليا الا بعد الثورتين الامريكيتين والفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر (باستثناء المقاطعات السويسرية) أما ما عرف باسم الديمقراطيات القديمة « أثينا وأسبرطة » فلم تكن غير ديمقراطيات من نوع خاص ، كناية عن أنها كانت للإشراف الاحرار وليست ديمقراطية للعبيد الذين كانوا يشكلون الأغلبية العظمى لسكان هاتين المدينتين ، والذين كانوا محرومين من الحقوق السياسية (١) .

وكما أن الديمقراطية مذهب سياسى ، فانها أيضا نظام للحكم . وقد - اقترنت ظهورها فى العصر الحديث بانتصار الطبقة البرجوازية على الاقطاع فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، فكانت الديمقراطية هى العقيدة السياسية التى سيطرت البرجوازية على السلطة السياسية بواسطتها فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية .

(١) خاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية - مصدر

سابق - ص ١٦ .

وكلمة الديمقراطية كما وردت فى اللغة الاغريقية تعنى « حكم الشعب » وهو المعنى المشتق من كلمتى « Demos » ، بمعنى شعب و « Kratia » بمعنى سلطة أو « حكم » (١) ونفس هذا المعنى انعام لكلمة الديمقراطية هو الذى تشير اليه كثير من دوائر المعارف تقريبا . وفى دائرة المعارف الامريكية أن جوهر الديمقراطية هو « تأكيد الشرعيه » أى أن السلطه تصبغ شرعية فقط اذا ما كانت تنبع من موافقة الشعب (٢) ، وفى دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية هى نظام الحكم الذى يتخذ فيه القرار السياسى تطبيقا لحكم الاغلبية (٣) ، وفى دائرة المعارف الدولية أن الديمقراطية هى مشاركة الشعب فى اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسة كما كان الامر فى المدن اليونانية القديمة (٤) .

ومع ذلك فانه لا يمكن القول بأن هناك شكلا سياسيا واحدا للديمقراطية فقد تعددت أشكالها وتنوعت مفاهيمها بل وتناقضت فى بعض الاحيان نظرا لتعدد وتنوع المذاهب التى نادى بها . فاختلف مفهوم الديمقراطية عند الليبراليين ، عنه عند الاشتراكيين ، واختلف عند الشيوعيين عنه عند الاشتراكيين أو الليبراليين . فاختلف معنى الكلمة وفق المفهوم المذهبى . وكذلك فهناك الديمقراطية بمفهومها

(١) الموسوعة السياسية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ٧٤

- ص ٢٧٥ .

(٢) Encyclopedia Americana - Pol 8 - Americana Corporation, U.S.A. 1963, P.P. 639, 650.

(٣) Encyclopedia Britannica - Vol. 7 - William London, 1973, P.P. 270, 277.

(٤) Encyclopedia International, Crobior Limited, P.P. 215, 224. Puplicer, London, 1973,

السياسى والديمقراطية بمفهومها الاقتصادي ، كما أن هناك الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية والديمقراطية « القانونية » ولكل منها قواعده وأصوله (١) .

ولهذا تباينت النظرة الى الديمقراطية وتعددت الآراء واختلفت حول ماهيتها وكيف تتحقق كنظام للحكم . ففي رأى البعض أن الديمقراطية هي النظام السياسى الذى يشترك فيه المواطنون فى السلطة ويكون لهم حق اختيار ممثلهم بحرية تامة وحق الرقابة الدائمة على حكومتهم « (٢) سو من ثم لا تتوفر صفة الديمقراطية لنظام الحكم الا اذا كان هذا النظام «وليد ارادة الامة» (٣) وحيث تتحقق المساواة السياسية بين الافراد وتصدر القوانين بموافقة الرأى العام « (٤) ، فلا يمكن أن يستبد بالسلطة فرد أو طائفة (٥) ، بل أن « المساواة السياسية » هذه فى رأى « توينى » تعد هى قمة التطور الذى يسعى العالم للوصول اليه بعد الديمقراطية (٦)

وبينما يرى البعض أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق الا اذا

(١) وحيد رافت ووايت ابراهيم : القانون الدستورى - المطبعة المصرية - القاهرة ١٩٣٧ - ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) صول ك . بادوفر : معنى الديمقراطية (ترجمة جورج عزيز) - دار الكرنك - القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والانظمة السياسية ج ١ - ط ٥ ، منشأة المعارف - الاسكندرية - ص ١١٠ .

(٤) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة - مكتبة الانجلو - القاهرة ١٩٥٩ - ص ٦٥٢ .

(٥) محمد عزيز الحبانى : من الحريات الى التحرر - دار المعارف - القاهرة ص ٣٠ .

(٦) Toynbee (Arnold) : Democracy in the Atomic Age, Oxford University Press, London, 1956. P. 2

توافرت لها شروط معينة ، من بينها ضرورة « الايمان بحرية الفرد واحترام ملكيته الخاصة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعى للمواطنين » (١) ومن بينها « سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة ومساواة الجميع القانون ، وعدم معاقبة انسان الا فى حالة مخالفته للقانون » يرى لاسكى « بغير ذلك تماما ، ويجعل من العامل الاقتصادى أساسا للديمقراطية الصحيحة بل هو أساس المساواة الحقيقية بين المواطنين وبدون هذه المساواة فى المجال الاقتصادى لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية صحيحة أو كاملة (٢) وكذلك يظهر الخلاف والاختلاف حول العلاقة بين « الليبرالية » و « الديمقراطية » - فبينما يرى البعض أن الليبرالية « بمعناها السياسى » تتطابق مع الديمقراطية « حين لا تفرق الحكومة بين الافراد سواء فى النواحي التشريعية أو النواحي الادارية وأن تطبق القانون عليهم جميعا على أساس العدالة التامة (٣) » أو أن الديمقراطية هى الجانب السياسى من الليبرالية باعتبار أن الليبرالية تقدر مبدأ « السيادة للفرد » وأن الديمقراطية وجدت أصلا لتحقيق المصلحة الفردية « (٤) نجد أن البعض الآخر يرى بغير ذلك ، فمنهم من يعتبر أن الليبرالية تعنى الغاية من ممارسة

Neibuhr (Reinhold) & Sigmund (Paulo) : The (١)
Democratic Experience, Fredrek & A Preapar
Publishers, U.S.A.. 1962, P. 76.

Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George (٢)
Allen & Unwin, London 1933, P.P. 49, 53.

Pennock (Roland) : Liberal. Democracy, Rine- (٣)
hart & Company, U.S.A., 1950, P.P. 98, 100.

Wheeler (Harvey) : Democracy in a Revolut- (٤)
ionary, Era Pilican Books, London 1971, P. 117.

السلطة • والديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية ومن ثم فإن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق بأى حال من الأحوال الا اذا كان هناك احترام للحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع (١) .

وعلى كل الاحوال فان معنى الليبراليه فى حد ذاته خضع ايضا لتعريفات كثيرة ، فهى « السياسات التى تهدف الى منح المزيد من الحرية للفرد وهى تؤكد سواء فى مجال الفكر أو التطبيق على فكرتين رئيسيتين الأولى : العمل ضد السلطات التحكمية واحلال أشكال أخرى من التطبيقات الاجتماعية محل هذه السلطات • والثانية : حرية التعبير عن الرأى وعن الشخصية الفردية (٢) والليبرالية أيضا « ضد الحد من حرية الفرد سواء فى الاخلاق أو الدين أو الثقافة أو الاجتماع أو السياسة وهى تدخل للحريات الأخرى » (٣) وكذلك فهى « التقاليد التى تعنى باستمرار أن المجتمع يجب ألا تكون له الافضلية على حرية الفرد بأى حال من الأحوال وذلك لان حرية الافراد تحقق الحرية للمجتمع أيضا ، فالافراد يعرفون ما هو أفضل لمصلحتهم وليس من حق الحكومة أن تضع عقبات أو حدودا على السلوك الانسانى (٤) ، وهناك فرق بين نوعين من « الليبرالية » الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية • والليبرالية السياسية

Aron (Poymond) : An Essay on Freedom, The^(١)
World Puplicing Company, U.S.A. 1970, P. 101.

International Encyclopedia of the Social sciences^(٢)
Vol. 9 - Macmillan Co. The free Press, U.S.A.
1968, P.P. 276, 281.

Ibid, P. 440.

(٣)

Karl De Schweintz : Industrial and Democracy, (٤)
The free Press, London, 1964, P.P. 270, 276.

والليبرالية الاقتصادية تعنى الحرية الكاملة فى تبادل المنتجات والتي تتم تلقائيا بحيث تحقق انسجاما طبيعيا للمصالح التي يجب أن تترك بمفردها بدون أى تدخل لتحقيق المصالح الاقتصادية لكل انسان . أما الليبرالية السياسية فتعنى حرية المجتمع عن طريق مصالح الناس والايان بالانتخاب العام وتحديد مسئولية البرلمان أمام الناخبين وهنا يكون الدستور « هو الاطار المنظم لممارسة الحريات (١) » .

ووسع ذلك فان هذه الحرية الفردية التي تنشدها الليبرالية ليست عامة أو مطلقة ، لأن الظروف التي أوجدت الليبرالية أساسا ارتبطت بنشوء مجتمع اقتصادى جديد فى نهاية العصور الوسطى ومن ثم فان ممارسة الليبرالية كانت مقصورة على من لهم ملكية فى حاجة الى الحماية (٢) .

وعموما فان الديمقراطية الليبرالية والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام ، تهدف الى تقليص القيود التي تضعها الدولة على الفرد الى أقصى حد ، وتحدد دور السلطة فى ثلاثة أهداف فقط « تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام (٣) » وهذا النوع من الديمقراطيات هو السائد فى بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرهما ، كما كان (سائدا فى مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

George, H. (Sabine) : A History of Political Theory, Holt, Rinehart & Winston, New York, 1961, P.P. 669, 700.

Laski (Harold) : The Rise of European Liberalism, Unwin Books, London, 1962, P.P. 11, 12.

Bowie (John) : Politic and Opinion in the Ninetcenth Century, Aladen Press, 1954, P.P. 201, 204.

هذه المفاهيم السائدة للديمقراطية والليبرالية في العالم الغربي ينظر إليها الشيوعيون نظرة مختلفة • فكارل ماركس يرى في الليبرالية نظرية « تبرير الحقوق المطلقة للرسمالي في استغلال الآخرين » وهي محدودة بأصولها ومصالح الطبقة المستفيدة منها (١) ونفس الشيء بالنسبة للديمقراطية أيضا فيرى « لينين » أنه لا يمكن القول بوجود ديمقراطية حقيقية طالما كانت هناك فوارق طبقية (٢) وكذلك يعتبرها ماركس مجرد أداة تستخدمها النظم البرجوزية لقمح الطبقة العاملة (٣) •

وخلاصة القول في ذلك أنه إذا كان هناك ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية على النحو السائد في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي يقوم نظام الحكم فيها على أساس الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام ، فإن بعض بلاد العالم الثالث رأت في مثل هذا النظام أسلوبا لا يناسب ظروفها ، ورأت الاخذ بنظام أطلق عليه الرئيس سوكرانو (كان الرئيس السابق لجمهورية اندونيسيا) اسم « الديمقراطية الموجهة » (٤) ، وكذلك فقد أطلقت الاحزاب الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية بعد الحرب العالمية الثانية تعبير « الديمقراطيات الشعبية » على الانظمة السياسية الجديدة التي أخذت بها بعد الحرب والتي تقوم على أساس

(١) Feliks (Cross) : European Ideologies, Philosof-ical Library, New York, 1948, P.P. 260, 272.

(٢) لينين - المنتسارات ج ١ (المجلد الثالث) - دار التقدم - موسكو ١٩٦٧ - ص ٩٧ •

(٣) كارل ماركس : الحرب الاهلية في فرنسا - دار التقدم - موسكو ١٩٦٣

- ص ١٩

(٤) الموسوعة السياسية - مصادر سابق - صفحة ٢٧٥ •

اقتصادي بحث يعتمد على ادارة الدولة للاقتصاد وتوجيه وتأميم المؤسسات الكبرى وتوزيع الاراضى الزراعية» (١) .

اذا كان البعض يرى أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها الا بتحقيق المساواة فى المجال الاقتصادي الذى هو أساس المساواة فى المشاركة السياسية لكل المواطنين (٢) ، فان البعض الآخر يرى أن الديمقراطية ليست الا تحقيق المصالح الفردية وحماية ثروة الفرد (٣) ، وبينما تحتم الديمقراطية الليبرالية مبدأ تعدد الأحزاب وحرية الملكية فان الشيوعيين يرون فى هذه الديمقراطية أداة لقمع الطبقة العاملة ، ويأخذون بنظام الحزب الواحد والملكية العامة لوسائل الانتاج .

أما فيما يتعلق بثورة يوليو ، فهى وان كانت قد أعلنت عن أهدافها الستة هدف « إقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، الا أن هذا الهدف كان مثل بقية الأهداف الأخرى ، مجرد « مثل علينا » بلا برنامج « عملي للتنفيذ » . ومن ثم فلم يكن هناك تصور واضح لما هى الديمقراطية السليمة ولا كيف تتحقق .

وعندما قامت اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار (التى أصبحت قيادة الثورة فيما بعد « بمناقشة موضوع نظام الحكم - وكان ذلك يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ أى بعد أربعة أيام فقط من قيام الثورة - فان الأغلبية العظمى من أعضائها حبذت الانفراد بحكم « ديكتاتورى » ، وكما يقول أنور السادات كانت النتيجة سبعة

(١) نفس المصدر - ص ٢٧٤ .

Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George Allen, Unwin, London, 1933, P.P. 44, 53.

Wheeler (Harvey) : Democracy in Revolutionary, Era Belikan Books, London, 1971, P. 117.

أصوات في صالح الديكتاتورية ، وصوت واحد في صالح الديمقراطية هو صوت جمال عبد الناصر ، بينما كان خالد محيي الدين غائبا عن هذا الاجتماع الذي جرى فيه هذا التصويت على أسلوب نظام الحكم (١) .

كان تحبيرة فكرة الأخذ بالديكتاتورية دون الديمقراطية على هذا النحو راجعا في الأساس الى صورة الحياة السياسية التي كانت ماثلة في اذهان قادة الثورة . والتي رأوا أن استمرارها يعنى « مزيدا من الفوضى ومزيدا من الفساد » فتصوروا بنسب على ذلك أن الديكتاتورية « هى أقصر طريق لاعادة البناء والحقا بسرعة يركب العالم ولتحقيق أهداف هذا الشعب بعد المظالم الرهيبة التي تعرض لها » (٢) .

وإذا كان السادات لم يتعرض فيما كتبه هذا ، لتصور الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس قيادة الثورة لامكانية تحقيق أهداف الشعب بواسطة نظام حكم ديكتاتورى أو كيف تتحقق العدالة الاجتماعية دون حكم ديمقراطى ، فإن التفسير الوحيد المقبول هو أن مجلس القيادة قصد بالديكتاتورية ، اتخاذ اجراءات عنيفة ضد القوى السياسية القائمة والتي تتعارض مصالحها مع ما تدعو له الثورة فى اطار المبادئ الستة .

وعلى كل حال فان تجربة الثورة فى الحكم « خلال فترة هذا البحث » شهدت الاجراءات التالية :

١ - الغاء الدستور القائم « دستور ١٩٢٣ » وظلت مصر بلا دستور حتى عام ١٩٥٦ ، ثم العى دستور ١٩٥٦ بعد الاستفتاء على

(١) مجلة التحرير : ١٤ مايو ١٩٥٧ - مقال بعنوان «مذكرات انور السادات»

(٢) الاهرام ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - خطاب انور السادات فى اللجنة المركزية .

الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وظلت مصر بعد ذلك التاريخ تحكم بموجب دساتير مؤقتة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

٢ - إلغاء الاحزاب والاستغناء عن مبدأ الحزبية فى عمومه ، والاستعاضة عنه بانشاء تنظيمات سياسية رسمية تعمل فى اطار سياسة الدولة ووفق أهدافا .

٣ - لم يقدر لانتخابات مجلس الامة أن تتم فى موعدها المحدد عام ١٩٥٦ ولم يشكل المجلس الا عام ١٩٥٧ ، ثم لم يلبث أن انتهى عمله بعد أن تم « تعيين » برلمان مشترك من مجلس الامة المصرى ومجلس النواب السورى بعد الوحدة .

٤ - عاشت مصر فترة طويلة فى ظل الاحكام العرفية (من ٢٦ يناير ١٩٥٢ حتى شهر يونيو ١٩٥٦ . ومن أكتوبر ١٩٥٦ الى ١٩٦٤) .

وان كانت هذه الأحكام العرفية قد الغيت عام ١٩٦٤ الا أنه حل محلها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والذي يمنح رئيس الجمهورية فى الظروف العادية سلطات استثنائية .

كيف بدأت تجربة الثورة فى الحكم وفقا لمفهوم الديمقراطية اذن ؟ أو بمعنى آخر ما هو مفهوم الديمقراطية كما ظهر فى صحافة الثورة ومن خلال مواكبتها لممارسة ثورة يوليو للديمقراطية ؟

كان واضحا أن هناك اتجاهين برزا فى صحافة الثورة :

الأول : يتناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب علمى ينبغى أن تأخذ به الثورة .

الثانى : يتناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب حققته ثورة ٢٣ يوليو بالفعل ، وتمثل فى عدد من المظاهر والانجازات التى تحققت

بالنسبة للاتجاه الأول فان الدكتور محمد مندور يعد أبرز من

كتب عن الديمقراطية وأصولها والقوانين التي تحكمها ، مستهدفا بذلك أن يرسم للثورة الطريق لتحقيق ديمقراطية سليمة . ومن خلال سلسلة من المقالات في مجلة « الثورة » يكتب الدكتور مندور عن فكرة - الديمقراطية وتطورها عند اليونان ويتحدث عن حريات المواطنين وحقوقهم كما تبلورت في وثيقة « اعلان حقوق الانسان التي نادت بها الثورة الفرنسية الكبرى واعتبرت كسبا انسانيا عاما » (١) . ثم يضع الدكتور مندور شروطا أساسية لتحقيق الديمقراطية في مصر ، قائلا أن الثورة حققت جانبا منها ولا يزال أمامها واجب تحقيق الجانب الآخر . أما هذه الشروط فهي « القضاء على النظام الملكي و اعلان النظام الجمهورى الذى نعتقد أن الديمقراطية لم يكن من الممكن أن تستقيم فى بلادنا الا فى ظلّه ، ومن بينها أيضا القضاء على النظام الاقطاعى الذى كان يستعبد المواطنين ويسلبهم حقوقهم السياسية ، بل وحقوقهم الانسانية ، وبقي عليها أن تحقق شرطا بالغ الخطورة وهو تحرير البلاد من كل احتلال أو نفوذ أجنبى (٢) » ثم يتحدث الدكتور مندور عن « النظام الديمقراطى فيقول أنه يستند على ركيزتين : « أولاهما حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه ، وثانيتهما تحقيق حريات الشعب وكفالة حقوق المواطنين فى حدود ما يقتضيه النظام الاجتماعى » . أما حكم الشعب نفسه بنفسه فيقتضى « الالتجاء الى النظام التمثيلى أى نظام انتخاب المواطنين لممثلين لهم ينهضون بأعباء الحكم ويسألون أمامهم فى المعارك الانتخابية التى تتجدد بين فترة وأخرى » (٣) . ولكن مثل ذلك يصعب تنفيذه فى مصر فى رأى الدكتور مندور ، لأنه يرى أن «بلادنا تفتقر الى كلا الاساسين اللذين يمكن أن يقوم عليهما

(١) الثورة : اول يوليو ١٩٥٤ - مقال «الذاهب السياسية ومشاكل الوطن»

(٢) الثورة : ٨ يوليو ١٩٥٤ - مقال « الديمقراطية السياسية » *

(٣) نفس المصدر *

التمثيل النيابي » ، ويقول « نحن من جهة لم تتكون لدينا بعد أحزاب سياسية تقوم على مذاهب وآراء سياسية محددة ، ونحن من أحزاب أخرى لم تستكمل بعد النظام النقابي السليم الشامل (١) ثم يخصص الدكتور محمد مندور مقالا كاملا للحديث عن حرية الرأي باعتبارها الأساس العام الذى تستند اليه الديمقراطية فيقول أن التمتع بهذه الحرية هو الذى يؤدي الى تكوين الرأي العام وتوجيه الحكم لمصلحة الوطن وجمهرة الشعب (٢) ثم ينتهى فى مقاله الى القول بأن الثورة « لن تستطع أن تعيد بناء الوطن وأن تحقق له المجد والرخاء الا اذا أعادت تربية الشعب وأجياله الناهضة على أساس جديد لا يكتفى بنشر الثقافة أو العلم ، بل يغرس فى النفوس بعض المبادئ حتى ينزلها منه منزلة العقائد التى يتمسك بها الافراد ويتخذونها أساسا - لسلوكهم ومنبعها لها » .

وإذا كان الدكتور مندور على هذا النحو يتحدث عن الديمقراطية بمعناها السياسى ، محبذا الشكل الليبرالى أو الديمقراطية الليبرالية بمعناها السياسى ، الا أنه لا يرى فى الجانب « الاقتصادى » لهذه الديمقراطية ما يحقق « المثل الأعلى الذى تنتجه اليه ثورتنا » (٣) ولذلك فهو يرى أن تأخذ الثورة من الديمقراطية جانبها السياسى فقط بينما يجب الاهتمام بما جاءت به النظم الاشتراكية فيما يختص بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية فيقول « أن ثورتنا تستطيع أن تحقق المثل الانسانى الأعلى بجمعها بين الحقوق السياسية والمدنية التى تعزز بها الديمقراطية والحقوق

(١) نفس المصدر *

(٢) الثورة : ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ - مقال « حرية الرأي ايمان بالعقل وعقيدة

اخلاقية » *

(٣) الثورة : اول يوليو ١٩٥٤ - مقال « المذاهب السياسية ومشاكل الوطن»

الاقتصادية والاجتماعية التي اسنهورت بها الاشتراكية أفئدة الملايين من البشر ، وذلك بشرط أن تنفذ الدولة هذه الحقوق وتجعلها حقائق وان يقوم المجتمع على حراستها والا ظل الأمر جبرا على ورق كما حدث فى دستور ١٩٢٣ (١) .

وفى رأى الدكتور مندور أن الاخذ بالاشتراكية فى النظام الاقتصادى يعد استكمالا لنقص أساسى فى الديمقراطية الليبرالية لأن الاشتراكية فى رأيه « لم تقنع بالضمانات والخدمات التى قبلتها الديمقراطية » (٢) وعلى أساس ذلك يفسر الدكتور محمد مندور قانون الإصلاح الزراعى بأنه تطبيق لوجهة النظر الاشتراكية ، لأن الثورة بذلك حررت أرقاء الأرض وغيرت وضعهم الاجتماعى كما أنها فتحت لهم باب التحرر النهائى (٣)

وبالرغم من أن الديمقراطية تبيح الحريات السياسية والاقتصادية على السواء ، بينما لا تسلم الاشتراكية بالحريات المطلقة وخاصة فى مجال انتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها ، فان الدكتور مندور لا يرى تعارضا بين الديمقراطية والاشتراكية ، ويقول « ان الاهداف الحثيرة التى تدعو اليها الاشتراكية هى فى الواقع الاساس الصحيح للحريات الديمقراطية والا فما جدوى أن تمنح الفرد حرية الرأى والاجتماع والعقيدة والانتخاب بل والتظاهر والاضراب ، اذا كان هذا الفرد جاهلا لا يستطيع تكوين رأى ولا التعبير عنه ، أو فقيرا لا يستطيع أن ينهض بعبء الدفاع عن حقه أمام محكمة أو يتحمل تبعه ما قد يصيبه رأى من أذى فى قوته

(١) الثورة : ١٥ يوليو ١٩٥٤ - مقال « الاشتراكية وحقوق الانسان » *

(٢) الثورة : ٢٩ يوليو ١٩٥٤ - مقال « الاشتراكية الاقتصادية » *

(٣) نفس المصدر *

وقوت عياله الضروري ، أو مريضا لا يستطيع أن يتحرك أو يرفع
صوته أو يباشر أى حق من حقوقه فى الحياة (١) .

وهذا المفهوم للديمقراطية نفسه ، أى الحرية السياسية
واشباع الحياة المادية للمواطنين هو المفهوم الذى عبر عنه خالد محيى
الدين ايضا . فالحرية فى رأيه هى « حرية الرأى والعقيدة وعمل
الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات
قبل ذلك بوقت كاف » (٢) . لكن الحرية ليس معناها أن يستطيع
الفرد مجرد الكلام لانه لا يمكن - فى رأيه - « أن تتصور أن هناك
حرية ينعم بها الفقير والناطل ومن يتضور جوعا » . أما الحل الذى
يراه خالد محيى الدين لاقامة ديمقراطية صحيحة فانه يبدأ كما
يقول « بتقليم أظافر الرأسمالية » لأن « الرأسمالية اذا تركت
حرة فى تطورها فان طريقها الوحيد هو الاحتكارية المتسلطة التى
تقضى على كل معالم الديمقراطية فى الوطن » أما ما ينبغى عمله بعد
ذلك ، فهو تأمين المواطن بمعنى أن تكفل الحكومة « لكل فرد فى
المجتمع حدا أدنى مقررا من الخدمات الاساسية » و « اخضاع النظام
الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات
الجشعة التى تنجح نحو الاحتكار » و « تقوية النقابات العمالية هى
أحدى وسائل زيادة وتحسين الاجور والوقوف فى وجه نقابات
المنتجين الاحتكارية و « أن يأتى الجانب الأكبر من الايرادات من
الضرائب المباشرة وأن توجه ميزانية الدولة نحو زيادة وتحسين
وسائل الانتاج وزيادة الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد
الشعب » (٣) .

(١) الثورة : ٢٨ يوليو ١٩٥٥ - مقال « فى مبادئ الثورة » .

(٢) التحرير : ١٢ يناير ١٩٥٣ - مقال « الامة مصدر السلطات » .

(٣) التحرير : ١١ مارس ١٩٥٣ - مقال « الطريق الى ديمقراطية اقتصادية » .

على هذا النحو فإن الحديث عن الجانب الاقتصادي للديمقراطية
 والمناداة بالنظام الاشتراكي ظهرا في صحافة الثورة في وقت مبكر
 نسبيا ذلك لأن كلمة الاشتراكية لم ترد الاشارة اليها في أية وثيقة
 رسمية من وثائق ثورة يوليو الا في عام ١٩٥٦ ، ولم ترد في خطاب
 وتصريحات جمال عبد الناصر الا في عام ١٩٥٦ حيث ظهر واضحا أن
 مدلول هذه الكلمة عنده لا ينفصل عن مفهومه للديمقراطية .
 « فاقامة المجتمع الاشتراكي في رأيه يعنى أن يحكم هذا الوطن باسم
 الاغلبية وليس الأقلية » (١) ومع ذلك فإن الحديث عن الجانب
 الاقتصادي للديمقراطية وعن الاشتراكية لم يظهر في صحف
 الثورة الا متأخرا جدا « باستثناء ما كتبه الدكتور محمد منبجور عام
 ١٩٥٤ في مجلة الثورة حول هذا الموضوع » وأيضا فان مثل هذا
 الحديث عن الجانب الاقتصادي للديمقراطية جاء مبسرا وفي مقالات
 افتتاحية لا تحمل توقيع كاتبها ، وهذا النوع من المقالات يفتقد الى
 التحليل المتأنى أو الشرح المستفيض .

ونجد مثلا لذلك ما جاء في مقال « تبعات الديمقراطية » من
 معان عامة مثل « لا بد لقيام الديمقراطية من شروط وظروف هي
 وطن حر يحكمه ويسوده أبناءه » « ولا بد من ديمقراطية اقتصادية
 تلغى الفوارق بين الطبقات وتلغى السيطرة الاقتصادية لفئة من
 الفئات وتحقق حياة انسانية لكل مواطن » (٢) .

أما الاتجاه الثانى والذى تناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب
 حققته ثورة ٢٣ يوليو بالفعل ، فقد ربط بين الديمقراطية كنظام
 للحكم وبين ما حققته الثورة من انجازات على المستوى الاقتصادى
 خاصة مشروع الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية . وفى هذا الاطار

(١) الجمهورية : ٢٠ مايو ١٩٥٥ - خطاب لعبد الناصر في نادى ضباط
 القوات المسلحة .

(٢) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ - مقال افتتاحى بعنوان «تبعات الديمقراطية».

يلاحظ أن مفهوم الديمقراطية عموما ، كان ينسحب على تحقيق قدر من « العدالة الاجتماعية » ، وهذه بدورها لا تتحقق الا برفع المستوى الاقتصادى للمواطنين . وبهما « الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى » تتحقق الديمقراطية .

عبر جمال عبد الناصر عن هذه المعانى فى أكثر من خطبة له وفى أكثر من تصريح . وبالتالى ظهر نفس المفهوم فى عدد من الكتابات فى صحافة الثورة، وان كان أبرزها كتابات أنور السادات على وجه التحديد .

فمن بين ما قاله جمال عبد الناصر عن مفهوم الديمقراطية أنها ليست الحرية السياسية فحسب ولكنها « الحرية الاجتماعية والاقتصادية أيضا ، لأنه على أساس هذه الحريات الثلاث التى يباشرها الفرد ثم المجموع ثم الوطن كله فى النهاية ، يمكن أن نبني ديمقراطية حقيقية ودولة مستقلة ذات سيادة » (١) . وقال عبد الناصر أيضا « ان الديمقراطية السياسية التى لا ترضى أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الأساس السليم بين أبناء الوطن الواحد لا يمكن أن تكون ديمقراطية بأى شكل من الأشكال ، انما هى تستغل اسم الديمقراطية لتستغل سياسيا ولتستغل اجتماعيا ولتستغل اقتصاديا ، أن الديمقراطية الحقة هى الديمقراطية السياسية التى تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية » (٢) .

هذه المعانى نفسها جاءت فى صحافة الثورة عن مفهوم الديمقراطية وخاصة ما كتبه أنور السادات عن هذا الموضوع حيث

(١) المساء : ١٠ مارس ١٩٥٧ - نص حديث ادلى به جمال عبد الناصر الى صحيفة هندية .

(٢) الشعب : ٢٣ فبراير ١٩٥٩ - نص خطاب لجمال عبد الناصر .

خصص له سلسلة من المقالات بعنوان « الثورة والديمقراطية » جاء فيها على لسان السادات « أن الثورة تفسر الديمقراطية بأعمالها وبخطواتها التي تتم في العلن فهي عندما تقضى على النظام الملكي العفن ، وترسى قواعد النظام الجمهورى فتلك خطوة نحو الديمقراطية كان الشعب سيخطوها لو لم تقم الثورة يوم ٢٣ يوليو ، والثورة تفسر الديمقراطية بالقضاء على الاستعمار ففي تحطيمه خطوة كبرى نحو الديمقراطية ، والثورة تفسر الديمقراطية بالقضاء على الاستغلال والظلم الاجتماعى بالوقوف فى وجه الارستقراطية المصرية التي كانت تحكم بأبنائها من الباشوات والبكوات » (١) - ويتناول السادات أيضا أن الديمقراطية « ليست برلمانا فقط : بل هى تحرير الفرد من القيود ، هى تحرير عبيد الارض حتى يمكن أن يعبروا عن ارادتهم وبالتالي يمكن اختيار ممثليهم فى البرلمان بلا ضغط من أصحاب الأرض » (٢)

وعلى هذا النحو ظهرت مقالات عديدة تتحدث عن مفهوم الديمقراطية مؤكدة على أن الديمقراطية تقوم أساسا على « التضامن الاجتماعى بين المواطنين جميعا » (٣) وان الاصلاح الزراعى كان من دعائم الديمقراطية لأنه حرر ارادة الفلاحين وحرر رزقهم » (٤) ولأنه أيضا قضى على « الفوارق الرهيبة بين طبقات الشعب » وكذلك فان الديمقراطية هى « استرداد الأرض من غاصبيها وهى تحقيق مصالح الأغلبية » (٥)

-
- (١) الجمهورية : ٤ يناير ١٩٥٥ - مقال « قصة الثورة والديموقراطية » *
 - (٢) الجمهورية : ٣١ يناير ١٩٥٥ - مقال « قصة الثورة والديموقراطية » *
 - (٣) الشعب : ١٠ أكتوبر ١٩٥٧ - مقال للفتنى واكد « طريقنا الى الديموقراطية » *
 - (٤) الشعب : ٢٠ مايو ١٩٥٩ - مقال افتتاحى « ديموقراطية البناء » *
 - (٥) الجمهورية : ٢٣ يناير ١٩٥٦ مقال لانور السادات « ما هى الديمقراطية »

ولا شك أن هذا النوع من الكتابات لم يستهدف أصلا شرح معنى الديمقراطية أو مفهومها ، بقدر ما كان يعنى « الدعاية » للثورة أساسا والتأكيد على أنها حققت للشعب ديمقراطية صحيحة ومن ثم فقد ربطت بين كلمة الديمقراطية وبين ما اتخذته الثورة بين إجراءات عملية مثل الإصلاح الزراعى والتحرر والقضاء على المملية والغاء الأحزاب أيضا واعتبارها عائقا من عوائق الديمقراطية والحرية (١) وإذا كانت حرية الصحافة (باعتبارها امتدادا لحرية الفكر أو الاعتقاد) هى جزء من الحريات العامة سبواء فى المفهوم الليبرالى أو المفهوم الاشتراكى (٢) بل ويرى البعض أن تقوم « الصحافة مقام المجالس النيابية » (٣) فأنها بذلك تعد ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية ، ومن ثم فإنه لا يمكن اغفال البحث عن موقف صحافة الثورة من حرية الصحافة ومفهوم هذه الحرية كما جاء فى هذه الصحف .

والمعروف أنه عندما انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ كانت الثورة قد انتهت من تصفية القوى السياسية المناوئة لها ، وتخلصت من الصحف المناوئة لها أيضا (المصرى والجمهور المصرى ، والصحف اليسارية ، وصحف الاخوان المسلمين) وأعلنت حل مجلس نقابة الصحفيين ، كما أدانت بعض الصحفيين واتهمتهم بأنهم كانوا يحصلون على مصاريف سرية من بعض الاحزاب . ونشرت قائمة بأسمائهم تضمنت « حسين أبو الفتح ، مصطفى القشباش ، أبو الخير نجيب ، أحسان عبد القدوس ، فاطمة اليوسف ، حسنى خليفة

-
- (١) الثورة : ١٣ يناير ١٩٥٥ - مقال لاجماد قاسم جودة « الطريق الى الحرية ، والجمهورية : ١٢٧ يناير ١٩٥٦ مقال لانور السادات « ماهى الديمقراطية »
- (٢) جمال العطفى : حرية الصحافة - ط ٢ - القاهرة ٧٤ ص ١٨ ، ١٩ .
- (٣) عبد اللطيف حمزة : المدخل فى فن التحرير الصحفى ج ٢ ط ١ - القاهرة ٦٠ ص ٢٧ .

ادجار جلاذ ، كريم ثابت ، عبد الرحمن الحميسى ، عبد الرحمن القشاش ، عبد الرحمن زايد ، أحمد عصفور ، كامل الشناوى
نعمة الله غانم « (١) واذا كانت الرقابة ظلت مفروضة على الصحافة المصرية منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦ (رفعت فى مايو ١٩٥٥ لمناقشة نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال) فقد ظلت المؤسسات الصحفية « الأهرام الاخبار ، دار الهلال ، روز اليوسف » مملوكة لأصحابها حتى ٢٥ مايو ١٩٦٠ ، عندما صدر قرار رئيس الجمهورية بان « تؤول الى الاتحاد القومى ملكية الصحف وجميع ملحقاتها » (٢) فاصبحت كافة الصحف المصرية بموجب هذا القرار مملوكة للاتحاد القومى ، حيث قررت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية أنه « لايجوز العمل فى الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال ٤٠ يوما من العمل بهذا القانون » (٣) وكذلك أصبح الاتحاد القومى (ورئيسه جمال عبد الناصر) هو الشخص الاعتبارى الذى له حق تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الادارات بالمؤسسات الصحفية (٤) ومن هذه الثغرة نفذ الضباط الى الصحافة ، لاصحافة الثورة فقط بل الى كل المؤسسات الصحفية التى كانت قائمة قبل الثورة فتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية عدد من الضباط هم : عبد الرؤوف نافع فى دار الهلال (التى أدمجت مع الأهرام) ويوسف السباعى فى روز اليوسف وسيد ابراهيم فى دار التحرير

-
- (١) كرم شلبي : ٢٠ يوما هزت مصر - مصدر سابق - ص ٤٥ .
(٢) الجمهورية : ٢٥ مايو ١٩٦٠ - نص قرار رئيس الجمهورية فى هذا الشأن
(٣) نفس المصدر - مادة رقم ٢
(٤) نفس المصدر - مادة ٦ ، ٧

وأمين شاعر في أخبار اليوم (١) وبذلك يكون قد تكرر ماسبق أن حدث بالنسبة لمجلس الأمة تماما * السيطرة على اختيار الصحفيين من خلال الاتحاد القومي ، وتمكين الضباط من السيطرة على مجال جديد من مجالات الرأي) *

أما إذا بحثنا في موقف صحف الثورة من هذه القضية (حرية الصحافة) فاننا نجد الآتي :

أولا : ظهرت الدعوة (في وقت مبكر لضرورة تغيير القوانين السائدة التي تقيد حرية الصحافة ، باعتبارها لم تعد تلائم ظروف الصحافة الحديثة والتطور الذي شهدته * ونجد مثلا لذلك في ما كتبه مجلة التحرير في شهرها الأولى عندما تصدت للرد على صلاح سالم حينما كتب مهاجما الصحافة والصحفيين (٢) ، وردت « التحرير » في شكل تعليق على المقال في نفس العدد ، فطالبت بإعادة النظر في « المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ، والذي لم يدخل عليه أى تعديل يتفق مع التطور الذي قطعت فيه الثورة آمادا فسيحة » * مما يجعل المسؤولية تائهة ضالة بين العناصر المتنافرة التي لا توجد بينها حدود مهنية فاصلة ، تحفظ للمهنة كرامتها وللمشتغلين كبريائهم واستقلالهم » (٣) *

ثم تعود « التحرير » في مقال آخر للمطالبة بإعادة النظر في التشريعات الصحفية بحيث تنظم هذه التشريعات المهنة، تنظيمًا حقيقيا (يعطى للنقابة نفوذا على الصحف) وتقتصر في نفس الوقت

(١) الجمهورية : ٢٥ مايو ١٩٦٠ *

(٢) التحرير ٢٢ أبريل ١٩٥٣ - مقال لصلاح سالم بعنوان « حرية الصحافة » *

(٣) نفس المصدر *

ضرورة أذا « تنحرو الصحف » من نفوذ وسطوة « الاعلان » التي هي بمثابة نوع من « المصروفات السرية (١) » .

غير أن هذه الدعوة المبكرة لتحرير الصحافة واعادة النظر في القوانين التي تقيد حريتها والتي ظهرت في مجلة التحرير في وقت مبكر « أوائل عام ١٩٥٣ » لا يمكن القول بأنها شكلت اتجاهها عاما أو تيارا استمر في تلك الفترة أو بعدها ، بل جاءت في مجال قضية اثارها صلاح سالم ، واتخذ الرد عليها من قبل مجلة « التحرير » طابع الحرص العام على ما تريده الثورة للصحافة .

ثانيا : اذا كانت الصحافة المصرية قد شهدت حرية حقيقية « عند رفع الرقابة عنها » خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وهي الحرية التي تمثلت في حق ابداء الرأي والتعبير عن شتى الاتجاهات السياسية وفي مختلف القضايا المتعلقة بنظام الحكم وتحقيق الحياة الديمقراطية ، فان هذه الفترة نفسها شهدت دعوة للمطالبة بضرورة رفع الأحكام العرفية حتى تتحقق للصحافة حريتها ، اذ لا يمكن أن تتحقق حرية الصحافة لمجرد رفع الرقابة عنها ، فكتب حلمي سلام يقول « طالما أن سيف الاحكام العرفية معلق فوق رقابنا فأنا سنظل نحسب حساب حاسبه ، وستظل أقلامنا ككتاب ترتعش فوق الورق خوفا من أن ينزل السيف في أي لحظة على أيدينا فيقطعها وعلى أقلامنا فيكسرهما ، ثم يهتز في وجه أرائنا مهددا متوعدا فيجعلها تولى مديرة تبحث لها بين حنايا صدورنا عن مخبأ تدفن فيه نفسها » (٢) .

ثالثا : لم يكن رفع الرقابة عن الصحافة يعني أن تتمتع هذه

(١) التحرير : ٦ مايو ١٩٥٣ - مقال بعون توقيع بعنوان « القول الفصل

في الصحافة المصرية » .

(٢) التحرير : ١٦ مارس ١٩٥٤ - مقال « اكملوا اضاءة الانوار » .

الصحف بكامل حريتها فى التعبير وحق ابداء الراى فى شتى الموضوعات ، وأنما كانت حرية مقيدة بحدود الاتجاهات والقرارات التى كانت قيادة الثورة تريد الأخذ بها . والدليل على ذلك أنه عندما تقرر رفع الرقابة عن الصحف (فى مايو ١٩٥٥) لمناقشة نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال نشرت « المصور » استفتاء أجرته بين المواطنين وجاءت نتيجته تؤكد رغبة الأغلبية فى إقامة حياة ديمقراطية تعتمد على تعدد الأحزاب السياسية. (١) وهذا ما لم تكن قيادة الثورة راعية فيه) ، كما نشرت بعض الصحف الأخرى آراء ودعوات جذبت الديمقراطية الليبرالية أيضا .

فكان رد الفعل تجاه ذلك أن القى القبض على صبرى أبو المجد الذى كان وراء استفتاء مجلة « المصور » ، ووجهت اليه تهمة أنه « ينفذ فكرة حزبية دبرها أحد الأحزاب المنحلة » والمعروف أن صبرى أبو المجد كان عضوا بالحزب الوطنى « القديم » (٢) ، ثم كان هناك رد فعل آخر ظهر فى صحف الثورة وفى مجلة «الثورة» بالذات ، وتمثل فى المطالبة بالتصدي لهذه الاقلام وهذه الكتابات فى الصحافة المصرية ، بل والتصدي لهذه الصحف نفسها مناديا بالثورة بأن « توقف حياة هذه الصحف وتوقف حياة كتابها » « تأميننا للثورة وحماية لاهدافها وصيانة للانتصارات التى سجلتها » (٣)

ولكن الدكتور مندور رأى أن مواجهة ذلك يمكن أن تتم من

-
- (١) المصور : ١٩ يونيو ١٩٥٥ - موضوع « ١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم فى نظام الحكم » .
(٢) المصور : ٤ يوليو ١٩٥٧ - مقال لصبرى أبو المجد « قصة اخطر استفتاء فى تاريخ الصحافة المصرية » .
(٣) الثورة : ١٤ يوليو ١٩٥٥ - مقال لوحيده رمضان « قيادات جديدة » .

خلال عملية « تنظيم للصحافة » - وكانت هي أول دعوة لتنظيم الصحافة والتي أخذت بها الثورة ونفذتها بعد ذلك في ٢٥ مايو ١٩٦٠ من خلال الاتحاد القومي وبواسطته - فكتب الدكتور محمد مندور بضرورة تنظيم الصحافة قائلاً أن في ذلك « دفعا للفوضى أو سوء استعمال السلطة من جهة ، وحماية لها ولحريتها ومقوماتها من جهة أخرى » ثم يضى في شرح فكرة تنظيم الصحافة هذه فيقول أن تنظيم الصحافة من الافكار الاساسية التي تهتم بها كافة المذاهب السياسية ونظم الحكم - باستثناء الديكتاتوريات وأن حكومة العمال في بريطانيا عندما جاءت للحكم شكلت لجنة للنظر في تأميم الصحافة على نحو بعض الصناعات الثقيلة والمرافق العامة ، ولكن للجنة انتهت بأن أوصت بعدم التأميم وذلك لأن التأميم معناه التمدويل أى إخضاع الصحافة للدولة بحيث تصبح أداة في يد كل حكومة تقوم على نحو ما نشاهد في الاذاعة الحكومية . ثم يقول الدكتور محمد مندور أن تنظيم الصحافة المصرية يتطلب « مراجعة القوانين التي وضعت لتنظيم الصحافة في عهود الظلام للماضية ، وذلك سواء كانت تلك القوانين قائمة بذاتها كقانون الأحكام العرفية وقانون المطبوعات أو كانت جزءا من القانون العام » ، ولا بد أيضا من « إخضاع ميزانية كل صحيفة لمراجعة قضائية أو شبه قضائية تقوم بها هيئة نزيهة » (كانت هذه الهيئة بعد ذلك هي الاتحاد القومي) « وأن تباح للصحافة الشريفة حرية الرأي كاملة مطلقة لا يقيدتها إلا ما يحمي نظم الدولة السياسية والاجتماعية وحماية الحريات ذاتها » (١)

ثم نجد هذه الدعوة لتنظيم الصحافة تظهر مرة أخرى عام ١٩٥٦ بعد أن تقرر رفع الرقابة عن الصحف ، فكتبت جريدة

(١) الثورة : ٢١ يونيو ١٩٥٥ - مقال للدكتور مندور بعنوان « نظم التأميم

والسلطة الرابعة » .

« الشعب » تقول أن أى قانون لا يمكن أن يكون فعالا « مالم يؤمن كل المشرفين على الصحف والمهمنين عليها بالدور الخطير الذى يؤدونه وبالرسالة السامية التى يحملونها. » ولن يستطيع القانون أى قانون أن يسد مثل هذه الثغرات وسيظل الأجير أجيرا مهما تظاهر بالشرف ومهما ادعى النزاهة (١) *

ويكتب وحيد رمضان فى « الثورة » قائلا : « لا نجد حرجا اذا طالبنا باعادة تنظيم الصحافة وفقا لمصالح الشعب لأن من الخطورة أن نسمح - باسم الحرية - لمن يملكون الصحف أن يستخدمونها كما يشاء لهم الهوى ووفقا لمصالحهم الذاتية . ثم يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن القانون العام ليس لتحقيق هذا الغرض ، فمن رأيه أن « أصحاب الصحف أو حراس صاحبة الجلالة قد مروا منذ أمد بعيد كما رأينا على الافلات من هيمنة القانون » (٢) *

رابعا : عندما صدر قرار تنظيم الصحافة فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ لا نجد كاتبها واحدا يناقش هذا القانون وأثره على حرية الصحافة وسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية (رئيس الاتحاد القومى) على أجهزة ابداء الرأى ، بل على العكس من ذلك نجد كل الاقلام التى تناولت هذا القرار أشادت به ودلت بالبراهين على أهميته ، وتلقف عدد من الصحفيين ما قاله جمال عبد الناصر فى اجتماعه برؤساء مجالس ادارات ورؤساء تحرير الصحف من أن الصحافة المصرية تهتم بأخبار الانحرافات وقصص الجنس والاثارة وتهتم فقط بأخبار مجتمع طبقة معينة غير المجتمع المصرى وتغيب شعوب مصر الذى يعيش فى القرى والكفور

(١) الشعب : ١٣ يونيو ١٩٥٦ - مقال افتتاحى بعنوان « الصحافة الوطنية »

(٢) الثورة : اول مارس ١٩٥٦ - مقال « صحف مطهرة » *

والنجوع (١) • وراحت هذه الاقلام تكرر هذه المعاني فى العديد من المقالات كما تعرب عن تأييدها لما جاء فى قانون تنظيم الصحافة وتصوره على أنه الانفاذ الامثل للصحافة ، فظهرت مقالات عديدة مثل « انتهت صحافة الهدم وبدأت صحافة البناء » (٢) • ومسئولية الاتحاد القومى والصحفيين والقراء عن صحافتنا القادمة « (٣) و « الورقة المطبوعة نور ووجلال وسلطان » (٤) و « الصحافة والمجتمع (٥) و « المرأة المعتمة التى رفع عنها الغبار » (٦) « والصحافة » مسئولية ورسالة (٧) و « من أجل البناء » (٨) •

أما عن « مفهوم حرية الصحافة » ومعناه ، فذلك ما لم يتوقف الكتاب أمامه طويلا ، ولم يهتموا به قدر اهتمامهم بالتأكيد على أن حرية الصحافة تتحقق بالفعل من خلال تبعيةها للاتحاد القومى • فيقول الدكتور عبد اللطيف حمزة أن حرية الصحافة اذا كانت مرهونة بأمرين هما حماية الصحافة من رأس المال وحماية الصحافة من تحكم الافراد وهم رؤساء التحرير ، فان فى تبعية الصحف للاتحاد القومى « ما يخلص الصحافة من الخطرين السابقين ويضع على عاتق الشعب مسئولية المحافظة على هذه الصحافة » (٩)

(١) الجمهورية : ٣٠ مايو ١٩٦٠ •

(٢) الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٦٠ - مقال لاسماعيل الخبروك

(٣) الجمهورية : اول يونيه ١٩٦٠ - مقال لسامى داوود

(٤) الجمهورية : ٥ يونيه ١٩٦٠ - مقال لموسى صبرى

(٥) النساء : ٢٥ مايو ١٩٦٠ - مقال للدكتور عبد اللطيف حمزة

(٦) النساء : ٢٧ مايو ١٩٦٠ - مقال لسليمان مظهر

(٧) النساء : ٢٩ مايو ١٩٦٠ - مقال لمصطفى المستكأوى

(٨) الجمهورية : ٢٨ مايو ١٩٦٠ - مقال ليوسف السباعى

(٩) النساء : ٢٥ مايو ١٩٦٠ - مقال « الصحافة والمجتمع » •

ويقول يوسف السباعي أن قرار تنظيم الصحافة هذا جاء « ليحرر العاملين في الصحف » من الخوف ٠٠ ومن التهديد المادي ولكي يجعلهم آمنين أحرارا يكتبون ما يحسون هم أنه يجب أن يكتبون أن يخشوا ألا أن يرضوا شيئا سوى ضمائرهم (١)٠ أما سامي داود فإنه يصل الى أبعد من ذلك فيقول انه لا حرية للصحافة في نظام الحزب الواحد ولا في نظام تعدد الاحزاب ، فيقول أن في نظام تعدد الاحزاب «ترتدى الصحافة رداء الحرية ترفل فيه أمام قرائها ، تجادل وتهاتر وتناقش وتثير وتدخل في معارك كأنما لا حدود لحريرتها ، ولكن هذا الرداء في حقيقته هو الرداء الخارجي الذي تختفى تحته قيود لا تقل ثقلا بحال من الاحوال عن قيود صحافة الحزب الواحد ، فحيث يستطيع رأس المال أن يمتلك الصحيفة يستطيع أن يمتلك الرأي الذي يشار فيها وأن يمتلك الخبر الذي ينشر فيها وأن يمتلك التوجيه الظاهري والخبفي الذي تقصد اليه » أما الذي يحقق حرية الصحافة في رأيه فهو « أن تنقل ملكية الصحف الى الشعب ممثلا في اتحاده القومي لأنه بذلك يتحقق المضمون الحقيقي لحرية الصحافة وهو « كفالة حق الشعب في متابعة الاحداث وابداء الرأي فيها ، وتوجيهها بما يحقق ارادته ومصالحه » (٢) وكذلك كتب عبد الرحمن الشرفاوي عن أهمية قرار تنظيم الصحافة وتبعتها للاتحاد القومي قائلا أن ذلك سوف يمكنها من أن تكون أداة توجيه شعبية لكي تؤدي دورها المنتظر وتنهض بمسئولياتها ونحن نبني المجتمع الجديد والانسان الجديد » (٣) ٠

(١) الجهورية : ٢٨ مايو ١٩٦٠ - مقال « من أجل من » ٠

(٢) المساء : ٢٨ مايو ١٩٦٠ - مقال «كيف تتحقق الحرية في صحافة الثورة»

(٣) الجهورية : ٢٧ مايو ١٩٦٠ - مقال « ميشاق شرف بين الصحفيين

وإذا كان هناك ما يمكن تسجيله على صحافة الثورة في تناولها لمفهوم الديمقراطية وحرية الصحافة فهو الآتى :

١ - لم يكن هناك تناقض بين مفهوم الديمقراطية عند الكتاب والصحفيين في صحافة الثورة ، وبين مفهومها عند قيادة الثورة « ممثلة في جمال عبد الناصر » بغض النظر عن التجاوزات التي وقعت في التطبيق .

٢ - جرى التركيز على الجانب الاقتصادى والاجتماعى وما حققته الثورة من انجاز فى هذين المجالين باعتباره الطريق الصحيح للديمقراطية السياسية .

٣ - ظهرت الدعوة للتطبيق الاشتراكى فى المجال الاقتصادى لأول مرة من خلال كتابات الدكتور محمد مندور باعتبار أن ذلك استكمال للديمقراطية بمعناها السياسى .

٤ - ظهرت الدعوة مبكرة فى صحافة الثورة (على لسان الدكتور مندور بالذات) لتنظيم الصحافة ، ولم تظهر أية كتابات نقدية لمشروع تنظيم الصحافة رغم ما به من قيود واضحة على حرية الصحافة وحرية الصحفيين بل كتبت الأقلام كلها مؤيدة هذا القانون باعتباره يحقق حرية فعلية للصحافة .

المراجع

« مراجع البحث »

أولا : المراجع العربية :

الوثائق :

- ١ - القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) وثائق المفاوضات المصرية البريطانية -
الطبعة الاميرية - القاهرة ١٩٥٤ .
- ٢ - الطريق الى الديمقراطية (اعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى
الشعبية) - الدار القومية - القاهرة ١٩٦١ .
- ٣ - دستور ١٩٢٣ - الطبعة الاميرية - القاهرة .
- ٤ - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - الجزء الرابع
- مصلحة الاستعلامات - القاهرة .
- ٥ - محاضر اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
- ٦ - محكمة الشعب - المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب - سبعة
اجزاء - قسم المحفوظات برئاسة الجمهورية .
- ٧ - ملف اعمال الاتحاد القومى - قسم المحفوظات برئاسة الجمهورية .

الكتب والدراسات :

- ٨ - ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة - ١٩٥٦ .
- ٩ - احمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الاول (مصر والعسكريون)
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٤ .
- ١٠ - احمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الثانى - ط ٢ (مجتمع جمال
عبد الناصر) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٨ .
- ١١ - احمد حوروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الرابع (شهود ثورة يوليو)
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٧ .

- ١٢ - احمد عبد الرحيم خصملى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة - معهد الدراسات والبحوث العربية - القاهرة - ١٩٧٣ .
- ١٣ - آرسكين تشيلدرز : الطريق الى السويس (تعريب خيرى حماد) - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ١٤ - أنور السادات : اسرار الثورة المصرية « بواعثها الخفية واسسبابها السيكلوجية » - سلسلة كتاب الهلال - القاهرة - ١٩٥٧ .
- ١٥ - بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة - مكتبة الانجلو - القاهرة - ١٩٥٩ .
- ١٦ - نجاكوب لاننو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر من (١٨٦٦ الى ١٩٥٢) - ترجمة سامى الكليشى - مكتبة مديولى - القاهرة ١٩٧٥ .
- ١٧ - جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة - دار المعارف - القاهرة ١٩٥٩ .
- ١٨ - جلال يحيى : اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٩ - جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة - تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز - المكتب التجارى - بيروت ١٩٦٠ .
- ٢٠ - حسين عبد القادر - تاريخ الصحافة المصرية فى مائة وستين عاما - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٢١ - ر. ك. كارانجيا : كيف نجح عبد الناصر (تعريب خيرى حماد) - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٢٢ - راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر - ط ٢ - القاهرة ١٩٥٣ .
- ٢٣ - ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون (الجزء الاول) - ترجمة عيسى السلام رضوان - مكتبة مديولى - القاهرة ١٩٧٧ .
- ٢٤ - صول ك. بادوفر : معنى الديمقراطية (ترجمة جورج عزيز) دار الكرنك - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٥ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٢ .

- ٢٦ - طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة
١٩٧٥ .
- ٢٧ - طعيمة الجرف : موجز القانون الدستوري - مكتبة القاهرة الحديثة -
القاهرة ١٩٥٩ .
- ٢٨ - عبد الحميد كمال حشيش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « النظرية العامة للثورة »
- دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٩ - عبد الحميد متولى : القانون الدستوري والانظمة السياسية - منشاء المعارف
- الاسكندرية ١٩٧٣ .
- ٣٠ - عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية (١٩٣٦ - ١٩٥١)
ج ٣ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ .
- ٣١ - عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ط ١ - مكتبة النهضة
المصرية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣٢ - عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢ - مكتبة
النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣٣ - عبد اللطيف البغدادي : (مذكرات) - ط ١ - القاهرة ١٩٧٧ .
- ٣٤ - عبد اللطيف حمزة : المدخل في فن التحرير الصحفي - ط ٢ - ج ١ -
القاهرة ١٩٦٠ .
- ٣٥ - عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨)
ج ٢ - بيروت - ١٩٧٦ .
- ٣٦ - عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر (منذ قيام
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤) - مكتبة مدبولي -
القاهرة ١٩٥٤ .
- ٣٧ - عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - سلسلة الكتاب
الذهبي (٣١٨) - روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٧ .
- ٣٨ - عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والمرش (١٩٣٦ - ١٩٤٩) -
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٩ .

- ٣٩ - علي الجريتلي : التاريخ الاقتصادي للثورة (١٩٥٢ - ١٩٦٦) - دار المعارف
- القاهرة ١٩٧٤ *
- ٤٠ - علي الدين هلال : السياسة والحكم في مصر (العهد البرلاني ١٩٢٣ -
١٩٥٢) - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٧ *
- ٤١ - فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية - مكتبة مدبولي -
القاهرة ١٩٧٦ *
- ٤٢ - فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر (حوار مع محمد حسين هيكل) -
دار القضايا - بيروت ١٩٧٥ *
- ٤٣ - كارل ماركس : الحرب الأهلية في فرنسا - دار التقدم - موسكو ١٩٦٣ *
- ٤٤ - كرم شلبي : عشرون يوماً هزت مصر « دراسة ووثائق في أزمة مارس
١٩٥٤ » - القاهرة ١٩٧٦ *
- ٤٥ - كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦
والغاء اتفاقية ١٩٥٤ - أعداد مصطفى طيبة - دار الكتاب العربي -
القاهرة ١٩٦٨ *
- ٤٦ - لينين : المختارات (المجلد الثالث) ج ١ - دار التقدم - موسكو ١٩٦٧ *
- ٤٧ - محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي - المؤسسة العربية
للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ *
- ٤٨ - محمد أنيس والسيد رجب حراز : التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث -
دار النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٥ *
- ٤٩ - محمد حسين هيكل : أزمة المثقفين - العربية المتحدة للتوزيع - القاهرة
١٩٦١ *
- ٥٠ - محمد حسين هيكل : عبد الناصر والعالم - دار النهار - بيروت ١٩٧٢ *
- ٥١ - محمد شوقي : الإخوان المسلمون والمجتمع المصري - مكتبة وهبة - القاهرة
١٩٥٤ *
- ٥٢ - محمد عزيز الجباني : من الحريات إلى التحرر - دار المعارف - القاهرة

- ٥٣ - محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥١) - مطابع رمسيس - الاسكندرية ١٩٥٢ .
- ٥٤ - محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) - القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٥ - محمود امين العالم (وآخرون) : ٢٣ يوليو « خمسة ابعاد » - دار القدس - بيروت ١٩٧٤ .
- ٥٦ - محمود حسين : الصراع الطبقي فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٧٠) - دار الطليعة - بيروت ١٩٧١ .
- ٥٧ - محمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى (سياسة انجلترا الداخلية من ١٨٨٢ - ١٩٥٢) - مكتبة الطليعة - اسيوط ١٩٧٦ .
- ٥٨ - محمود متولى : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى التساريخ المصرى المعاصر - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٨ .
- ٥٩ - والتر لاکور : الاتحاد السوفيتى فى الشرق الاوسط (مترجم) - المكتب التجارى - بيروت ١٩٥٩ .
- ٦٠ - وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو - دار الشروق - القاهرة ١٩٧٨ .
- ٦١ - وحيد رافت ووايت ابراهيم : القانون الدستورى - الطبعة العصرية - القاهرة ١٩٣٧ .
- ٦٢ - يونان لبيب رزق : الولد والكتاب الاسود - مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٧٨ .
- ٦٣ - الموسوعة السياسية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٥ .

الدوريات (فى الفترة من ١٩٥٢ - حتى ١٩٦٠) :

الصحف والمجلات موضوع البحث :

٦٤ - جريدة الجمهورية

٦٥ - جريدة الشعب

٦٦ - جريدة المساء

٦٧ - مجلة التحرير

٦٨ - مجلة الثورة

٦٩ - مجلة بناء الوطن

صحف ومجلات أخرى :

٧٠ - جريدة أخبار اليوم

٧١ - جريدة الاخبار

٧٢ - جريدة الاهرام

٧٣ - جريدة المصرى

٧٤ - مجلة آخر ساعة

٧٥ - مجلة الجاهلور المصرى

٧٦ - مجلة المصور

٧٧ - مجلة روز اليوسف

٧٨ - مجلة الكاتب

مقابلات شخصية :

- ٧٩ - مقابلة مع : احمد حمروش
- ٨٠ - مقابلة مع : امين شاكر
- ٨١ - مقابلة مع : حلمى سلام
- ٨٢ - مقابلة مع : خالد محيي الدين
- ٨٣ - مقابلة مع : لطفى واكد
- ٨٤ - مقابلة مع : مصطفى بهجت بنوى
- ٨٥ - مقابلة مع : عبد الرموف نافع

ثانيا - المراجع الأجنبية :

86. Aron (Poymond) : An Essay on Freedom, The World Pupliching Co, U.S.A, 1970.
87. Bear (G.V.) : A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950, London, 1962.
88. Bowle (John) : Politic And Opinion in the Nineteenth Century, Aleden Press, London, 1954.
89. Feliks (Cross) : European Ideologies, Philosofical Librery, New York, 1954.
90. George H. (Sabine) : A History of Political Theory, Holt Rinehart & Winston, New York, 1961.
91. Harris (C.P.) : Nationalism And Revolution in Egypt, The Hague, London, 1969.
92. Jean & Simonne Lacouture : Egypt in Transitions, Paris, 1953.
93. Karl de Sohweintz : Industrial and Democracy, The Free Press, London, 1964.
94. Khouri (Fred) : The Arab Israeli Dilema. London, 1967.
95. Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George Allen & Unwin, London, 1933.
96. Laski (Harold) : The Rise of European Liberalism, Unwin Books, London, 1962.

97. Laquer (W.) : Communism And Nationalism In The Middle East, Routledge & Kegan, London, 1967.
98. Lewis, (B.) : The middle East And The West, New York, 1964.
99. Little (Tom) : Egypt, Ernest Ben, London. 1953.
100. Mansfield (Peter) : Nasser's Egypt, Penguin, London, 1954.
101. Marlowe (John) : Anglo Egyptian Relations 1800-1953, Casset Press, London, 1973.
102. Morgan (Cal. B.K.) : Anwar El Sadat Man With A Mission, Delhi Press, New Delhi, 1977.
103. Neibuhr (Reinhold & Sigmund Paulo) : The Democratic Experience, Fredrek & A Praepar Puplishers, U.S.A, 1962.
104. Pennock (Roland) : Liberal Democracy, Rinehart & Company, U.S.A, 1950.
105. Quaraishi (Z.M.) : Liberal Nationalism in Egypt, Delhi, 1967.
106. Saab (G.) : Egyptian Agrarian Reform 1952-1962, London, 1967.
107. Safran (N.) : Egypt Insearch of Political Community, Cambridge, 1967.
108. Stephenson (Ropert) : Nasser, London, 1977.

109. Toynbee (Arnold) : Democracy in The Atomic Age, Oxford University Press, London, 1950.
110. Vatikiotis (P.J.) : The Egyptian Army in Politic-Pattern for New Nations, Indiana University, 1961
111. Wheeler (Harvey) : Democracy And Revolutionary, Era Pilican Books London, 1971.
112. Encyclopedia Americana - Vol. 8 - Amiricana Corporation, U.S.A, 1963.
113. Encyclopedia Britannica - Vol. 7 - William Publisher, London, 1973.
114. Encyclopedia International, Crobior Limited, London, 1973.
115. International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 9, Macmillan Co., The free Press, U.S.A. 1968.

الفهرس

صفحة	الموضوع
٧	مقدمة
	الفصل الأول :
١٥	موقف صحافة الثورة من الاحزاب الليبرالية
	الفصل الثاني :
٤١	الموقف من جماعة الاخوان المسلمين
	الفصل الثالث :
٦٩	الموقف من الشيوعيين
	الفصل الرابع :
٨٩	موقف صحافة الثورة خلال أزمة مارس ١٩٥٤
	الفصل الخامس :
١١٥	صحافة الثورة ٠٠ والدستور
	الفصل السادس :
١٣٩	صحافة الثورة والمجالس النيابية
	الفصل السابع :
١٦٥	صحافة الثورة والتنظيمات السياسية المتحدثة
٢٢٧	

الفصل الثامن :

١٨٧ مفهوم الديمقراطية فى صحافة الثورة

٢١٥ المراجع :

مراجع البحث :

٢١٧ أولا : المراجع العربية

٢٢٢ الدوريات فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠

٢٢٤ ثانيا : المراجع الأجنبية

رقم الايداع

٨٢ / ١٦٧٥



مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون

